التمهيد في علوم القرآن

العلامة محمد هادي معرفة

الجزء الثامن

دار التعارف للمطبوعات



العلامة محمد هادي معرفة

الجزء الثامن

دار التعارف للمطبوعات



اسم الكتاب : التمهيد في علوم القرآن

المؤلف : محمد هادي معرفة

الطبع : قام بطبعه الوجيه المهندس وحيد خاكى – قم المقدسة

الناشر : دار التعارف للمطبوعات

السنة : ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

دار التعارف للمطبوعات

العنوان: بيروت ـ حارة حريك ـ شارع دكاش ـ بناية الحسنين

ت: ٠٠٩٦١١٢٧١٩٠٧ ـ ٠٠٩٦١٣٨٢٣٦٢٠

المستودع: حارة حريك ـ خلف كنيسة مار يوسف ـ بناية دار الزهراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين.

فهرس مواضيع الكتاب

صيانة القرآن من التحريف

«لا يَأتيهِ الباطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ»
«تَنْزيلٌ مِنْ حَكيمٍ حَميد»
(فصّلت: ٤٢)

بحثٌ حافلٌ بدلائل صيانة القرآن من التحريف والتبديل، ودحض شبهات أهل الزيغ والباطل على هدي الكتاب والسنّة ونور العقل الرشيد

المقدّمة

وبعد، فإنّ نسبة التحريف إلى كتاب الله العزيز الحميد نسبة ظالمة تأباه طبيعة نصّ الوحي المضمون بقاؤه وسلامته عبر الخلود. قال تعالى: «إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحافِظُونَ».[١]

وهي نسبة عمياء وفي نفس الوقت قديمة يرجع عهدها إلى عصر اختلاف أصحاب المصاحف الأُولى، حيث التنافس العارم في ثبت نصّه وفي هجاء قراءته، كلّ فريق يرى الصحيح فيما عنده من هجاء و قراءة، والخطأ ما عند الآخرين.

وهكذا لمّا توحّدت المصاحف على عهد عثمان، كان ذلك على يد جماعة كانت تعوزهم كفاءة هذا الأمر الخطير، ومن ثَمّ وقعت مخالفات في رسم الخطّ، واختلاف في نسخ المصاحف مع المصحف الأُمّ المحتفظ به في نفس المدينة، على ما أسلفنا بيانه.[٢]

وكان من الصحابة وبعض التابعين ـ خلال هذا الاختلاف ـ من ينتقد نسخ المصاحف وهجاء القراءات آنذاك، وكانوا كثرةً كابن مسعود وعائشة وابن‌عباس وأضرابهم ومن مشى على شاكلتهم من التابعين. وبقيت من ذلك التناوش اللَّسَني رواياتٌ وحكاياتٌ أولعت الحشوية بنقلها وضبطها وتدوينها في أُمّهات الجوامع الحديثية، ممّا أوجب فيما بعد مشكلة احتمال التحريف في نصّ القرآن الكريم.

والذي أثار من ذلك العجاج، وعمل في ترويج تلكم الأباطيل، هي تلكم النغمات

---

١ ـ الحجر ١٥: ٩.

٢ ـ في الجزء الأوّل من التمهيد.

الإلحادية التي كانت تنفثها أحلام جاهلية أُولى، كسراً لشوكة الإسلام، وحطّاً من كرامة القرآن، هيهات، وقد خاب ظنّهم، «**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكافِرونَ**».[١]

قال الخوارزمي[٢] ـ معرّضاً بآل أُميّة ـ: فما قدروا على دفن حديث من أحاديث رسول الله ﷺ ولا على تحريف آية من كتاب الله تعالى جلّ شأنه...[٣]

❊ ❊ ❊

هذا، وقد حاول جماعة من أهل النظر معالجة تلكم الروايات بأشكال فنّية، لكن من غير جدوى، بعد أن زعموا صحّة أسانيدها وصراحة مداليلها في وقوع التحريف في نصّ الكتاب العزيز. وانتهوا أخيراً إلى اختلاق مسألة «نسخ التلاوة» المعلوم بطلانها وفق قواعد علم الأُصول. ومن ثَمَّ إمّا قبولاً لها على علّاتها والأخذ بها والإفتاء وفق مضامينها ـ كما فعله فريق ـ نظراً لصحّة أسانيدها فيما زعموا، أو رفضاً لها رأساً بعد عدم إمكان التأويل.

هذا ابن حزم الأندلسي ـ وهو الفقيه الناقد ـ يرى الرجم مستنداً إلى كتاب الله، لما رواه بإسناده عن أُبيّ بن كعب، قال: كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قيل له: ثلاثاً أو أربعاً وسبعين آية. قال: إن كانت لتقارن سورة البقرة أو لهي أطول منها. وإن كان فيها لآية الرجم، وهي: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم»!

قال ابن حزم: هذا إسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه. ثمّ قال: ولكنّها ممّا نسخ لفظها وبقي حكمها.[٤] وسنتكلّم عن هذا التعليل العليل.[٥]

---

١ ـ الصف ٦١: ٨.

٢ ـ هو أبوبكر محمد بن العباس الخوارزمي، أصله من آمل بطبرستان. كان يرى أباجعفر بن جرير الطبري صاحب التاريخ والتفسير خاله. وهو القائل:

بآمل مولدي، وبنو جرير ... فأخوالي، ويحكي المرء خاله

فها أنا رافضيّ عن تراث ... وغيري رافضيّ عن كلاله

راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٥٧. وصف مصحف ابن مسعود، الجهة الخامسة فمابعد.

٣ ـ رسائل الخوارزمي، ص ١١٧.

٤ ـ المحلّى لابن حزم، ج ١١، ص ٢٣٥.

٥ ـ ولا يخفى عليك أنّه أوّل من ألصق تهمة القول بالتحريف إلى الشيعة الإمامية، وشنّع عليهم ظلماً وزوراً، في حين أنّه في اختياره هذا يكون أولى بالتشنيع، راجع: الفصل في الملل والنحل، ج ٤، ص ١٨٢.

وقال ـ في مسألة عدد الرضعات المحرّمة ـ: احتجّ من قال لايحرم من الرضاع أقلّ من خمس رضعات، بما رويناه من طريق حمّاد وعبدالرحمان عن عروة عن عائشة اُمّ المؤمنين قالت: نزل القرآن «أن لايحرم إلّا عشر رضعات» ثمّ نزل بعد «وخمس معلومات» وفي لفظ عبدالرحمان: كان ممّا نزل من القرآن ثمّ سقط «لايحرم من الرضاع إلّا عشر رضعات» ثمّ نزل بعدُ «وخمس معلومات». قالت: فتوفّي رسول الله ﷺ وهنّ ممّا يقرأ من القرآن.

قال ابن‌حزم: وهذان خبران في غاية الصحّة وجلالة الرواة وثقتهم، ولا يسع أحداً الخروج عنهما. ثمّ نقل اعتراض القائل: كيف يجوز سقوط شيء من القرآن بعد موته ﷺ فإنّ ذلك جرم في القرآن. فاعتذر ابن‌حزم بأنّه ممّا بطل أن يكتب في المصاحف وبقي حكمه كآية الرجم سواء سواء،[١] وهو اعتذار غير عاذر حسبما يأتي.

هذا وأمثاله ممّا دعا بعض القدامى إلى زعم وقوع تحريف في كتاب الله العزيز الحميد.

هذا الإمام العارف الشيخ محيي‌الدين ابن‌عربي (ت٦٣٨) ـ فيما نقل عنه الشيخ عبدالوهّاب الشعراني ـ يرىٰ من مصحف عثمان ناقصاً منه عمّا نزل على رسول الله ﷺ من قرآن.

قال: وقد زعم بعض أهل الكشف أنّه سُقط من مصحف عثمان كثير من المنسوخ.

قال: ولو أنّ رسول الله ﷺ كان هو الذي تولّى جمع القرآن لوقفنا وقلنا: هذا وحده هو الذي نتلوه إلى يوم القيامة.

قال: ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع الحكمة في غير أهلها لبيّنتُ جميع ما سُقط من مصحف عثمان.

قال: وأمّا ما استقرّ في مصحف عثمان فلم ينازع أحد فيه.

هذا ما يراه الشيخ ابن‌عربي في كتابه «الفتوحات المكّية» الذي هو أتقن كتبه وأهمّها ضبطاً وتحقيقاً وإعراباً عن آرائه.

قال الشعراني: ولكنّه ذكر في كتابه «الفتوحات المصرية» أنّ الذي يتعيّن اعتقاده أنّه

---

١ ـ المحلّى، ج ١٠، ص ١٤ و ١٦.

لم يسقط من كلام الله تعالى شيء، لانعقاد الإجماع على ذلك، والله أعلم.[١]

وهكذا اغترّ بعض المتأخّرين كصاحب كتاب «الفرقان» فدبّج مقاله بأقاصيص من تلك الروايات والحكايات السلفية، ما أثار ضجّة عارمة في القطر المصري يومذاك، وسوف نتعرّض له.[٢]

أمّا فقهاء الإمامية فقد شطبوا على تلكمُ الأوهام الخرافية ولم يقيموا لها وزناً ولم يعتمدوها في مجال الفقه والإفتاء أبداً،[٣] حديث خرافة يا أُمّ عمرو!

وقد كنّا عزمنا من ذي قبل أن نطوي الكلام عن مزعومة قديمة لاوزن لها في عالم الاعتبار، وإيكال الأمر إلى بديهة العقل الحاكم بسخافة تلكمُ الأباطيل التي تأباه قدسيّة القرآن الكريم «وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزيزٌ. لا يَأتيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزيلٌ مِنْ حَكيمٍ حَميدٍ»[٤] لولا أنّ كتاباتٍ مستأجرة[٥] كانت تعمل ـ أخيراً ـ في تمزيق وحدة المسلمين بتوجيه التُهم المفضوحة إلى أهمّ طوائف المسلمين (الشيعة الإمامية) لتنسب إليها القول بالتحريف الباطل وهم منه براء.[٦]

ورأينا من الواجب القيام بردّ ذلك الهراء العارم دفاعاً عن قدسية القرآن الكريم أوّلاً، وفضح التُهم الموجّهة إلى أُمّة إسلامية كبيرة، لم تزل ولا تزال جاهدة في حراسة هذا الدين والوقوف بكلّ وجودها في وجه مناوئي الإسلام طول عهد التاريخ ثانياً. هذا ما عزمنا عليه والله من وراء القصد وهو وليّ التوفيق.

---

١ ـ نقل ذلك الشيخ الشعراني في كتابه «الكبريت الأحمر» المطبوع على هامش «اليواقيت والجواهر»، ج ١، ص ١٣٩.

٢ ـ عند الكلام عن مزاعم الحشوية وأذنابهم ودورهم في نشر تلكمُ الأباطيل، برقم ٢٧ من «التحريف عند الحشوية العامة».

٣ ـ لا تجد فقيهاً من فقهاء الإمامية لا في القديم ولا في الجديد من يكترث بهكذا روايات ساقطة لا حجّية فيها ولا اعتبار.

٤ ـ فصّلت ٤١: ٤١ و ٤٢.

٥ ـ وأخيراً قام صعلوك من صعاليك الهند (إحسان إلهي ظهير) جاهداً في تفرقة المسلمين، بتوجيه التُهم الظالمة إلى الشيعة الإمامية، وذلك في صالح المستعمر الكافر وسرعان ما جازاه الله بنار الدنيا ـ في حادث انفجار مهيب ـ قبل عذاب الآخرة الأشدّ.

٦ ـ سيأتي كلام الأشعري في تبرئة الشيعة الإمامية من تهمة القول بالتحريف إطلاقاً لازيادة ولا نقصاً ولا تبديلاً. راجع: مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ١١٩-١٢٠.

الفصل الأول

التحريف
في اللغة والاصطلاح

التحريف لغةً

التحريف بالشيء إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب، مأخوذ من حرف الشيء بمعنى طرفه وجانبه. قال تعالى: «وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلى حَرْفٍ فإنْ أصابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإنْ أَصابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلى وَجْهِهِ».[١]

قال الزمخشري: أي على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه. وهذا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم، لا على سكون وطمأنينة، كالذي يكون على طرف العسكر، فإن أحسّ بظفر وغنيمة قرّ واطمأنّ، وإلّا فرّ وطار على وجهه.[٢]

وتحريف الكلام: تفسيره على غير وجهه، أي تأويله بما لا يكون ظاهراً فيه، تأويلاً من غير دليل. كأنّ لدلالة الكلام الذاتية مجرىً طبيعيّاً يجري فيه حسب طبعه الأوّلي المتوافق مع قانون الوضع. لولا أنّ المحرّف يأخذ بعنان الكلام فيميل به إلى غير طريقه ويجعله على جانب من مجراه الأصيل.

ومعلوم أنّ التحريف بهذا المعنى إنّما هو تحوير بمدلول الكلام وتصريف في محتواه،

---

١ ـ الحج ٢٢: ١١.

٢ ـ الكشّاف، ج ٣، ص ١٤٦.

ومن ثَمَّ فهو تغيير في معنى الكلم، كما قال تعالى: «يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ»[١] أي يفسّرونها على غير وجهها بما لا دلالة للكلام فيه وضعاً. كأنّ المعنى الموضوع له موضع حقيقي للكلم، فإذا ما حوّل إلى غيره فقد أُبعد عن محلّه وعن موضعه الأصيل. وهذا تحريف معنوي لاغير.

قال في اللسان: وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره، والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها، وهي قريبة الشبه، كما كانت اليهود تغيّر معاني التوراة بالأشباه فوصفهم الله بفعلهم فقال تعالى: «يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ».

قوله: وهي قريبة الشبه، أي تغيير معنى الكلم إلى معنى هو قريب الشبه إلى المعنى الحقيقي الأصل، وذلك تحقيقاً لمعنى الحرف الذي هو الجانب من الشيء الملاصق له في الوهم.

وهكذا قال الراغب: وتحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال، يمكن حمله على الوجهين، أي الكلام بحسب مادّته يحتمل الأمرين، فتجعله على أحدهما حسب المراد وإن كان على خلاف إرادة قائله.

وقال الطبرسي ـ في تفسير قوله تعالى: «يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ» ـ: أي يفسّرونه على غير ما أُنزل ويغيّرون صفة النبيّ صلى الله عليه وآله فيكون التحريف بأمرين، أحدهما: سوء التأويل، والآخر: التغيير والتبديل، كقوله تعالى: «وَيَقولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَما هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ».[٢]

قال الشعراني: المراد من المواضع هي المعاني والمقاصد، أي لا يحملون الألفاظ على معانيها الظاهرة منها، بل يؤوّلونها على وجوه بعيدة.[٣]

وهكذا قوله تعالى: «يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ».[٤] أي جاء التحريف ليزيل الكلمة

---

١ ـ النساء ٤: ٤٦؛ المائدة ٥: ١٣.

٢ ـ مجمع البيان، ج ٣، ص ١٧٣، والآية ٧٨ من سورة آل عمران.

٣ ـ بهامش مجمع البيان، ج ٣، ص ٥٥.

٤ ـ المائدة ٥: ٤١.

عن موضعها الأصل الذي كان حقيقاً بالاستقرار فيه.

قال الزمخشري: فالمعنى أنّه كانت له مواضع هو قمن بأن يكون فيها. فحين حرّفوه تركوه كالغريب الذي لاموضع له، بعد مواضعه ومقارّه.[١]

وهكذا جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه. والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية...».[٢] أي إنّهم احتفظوا على الألفاظ والعبارات، لكن مع سوء التأويل في معاني الآيات، فكان ذلك نبذاً لكتاب الله، حيث ترك العمل بمداليله الذاتية.

وفي رواية أُخرى عنه عليه السلام: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده وأقامه إقامة القَدَح. فلا كثّر الله هؤلاء من حملة القرآن...».[٣]

والقَدَح ـ بفتحتين ـ إناء واسع الفم يستصحبه المسافر، فإذا ما أكل فيه أو شرب جعله في آخر رحله أو علّقه على ظهره. وفي الحديث: «لاتجعلوني كقدح الراكب» أي لا تأخّروني في الذكر، كناية عن عدم الاهتمام بالشيء فإذا ما قضى حاجته منه تركه خلف ظهره.

فقوله: أقامه مقام القدح، كناية عن عدم الاهتمام بالقرآن فلا يتصدّر حياة الرجل وإنّما يحلّ محلّ الفضول في أُخريات مزاولات الحياة، فإذا ما فرغ من أوّليّات عيشته ولم يجد ما يلهي نفسه به، أخذ من القرآن ما يتفنّن به في حياته اليومية أخذاً بالعرض وليس مقصوداً بالذات.

التحريف اصطلاحاً

وأمّا في الاصطلاح فجاء على سبعة وجوه:

أ ـ تحريف بمدلول الكلام: وهو تفسيره على غير وجهه، بمعنى تأويله وتحوير

---

١ ـ الكشّاف، ج ١، ص ٥١٧، والقمن يعني الجدير.　　٢ ـ الكافي، ج ٨، ص ٥٣، رقم ١٦.

٣ ـ الشافي ـ تلخيص الوافي ـ للفيض الكاشاني، ج ٢، ص ٢٤.

دلالته بما لايكون اللفظ ظاهراً فيه بذاته، لابحسب الوضع ولا بحسب القرائن المعهودة، ومن ثمّ فهو تأويل باطل، المعبّر عنه بالتفسير بالرأي، المنهيّ عنه في لسان الشريعة المقدّسة.

قال صلى الله عليه وآله: «من فسّر القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار».[١] أي عمد إلى القرآن ليجعل من رأيه الخاص تفسيراً له. وقد مرّ تعبير الطبرسي عن ذلك بسوء التأويل، وهو قريب من المعنى اللغوي. ولم يستعمله القرآن إلّا في هذا المعنى، حسبما يأتي.

ب ـ تحريف موضعي: ليكون ثبت الآية أو السورة على خلاف ترتيب نزولها، وهذا في الآيات قليل نادر، لكن السور كلّها جاء ثبتها في المصحف على خلاف ترتيب النزول، وقد شرحنا ذلك في الجزء الأوّل من التمهيد.

ج ـ تحريف قرائي: فتقرأ الكلمة على خلاف قراءتها المعهودة لدى جمهور المسلمين، وهذا كأكثر اجتهادات القرّاء في قراءاتهم المبتدعة لاعهد لها في الصدر الأوّل، الأمر الذي لانجيزه، بعد أن كان القرآن واحداً نزل من عند واحدٍ، كما في الحديث الشريف.[٢] وقد ذكرنا ذلك في الجزء الثاني من التمهيد.

د ـ تحريف في لهجة التعبير: كما في لهجات القبائل تختلف عند النطق بالحرف أو الكلمة في الحركات وفي الأداء. الأمر الذي يجوز، ما دامت بُنية الكلمة الأصلية محتفظة لايختلف معناها. وقد نزّلنا حديث الأحرف السبعة ـ على فرض صحة الإسناد ـ على إرادة اختلاف لهجات العرب في أداء الكلمات والحروف. بل وحتى إذا لم تكن اللهجة عربية، فإن الملائكة ترفعها عربية كما في الحديث.[٣]

نعم لايجوز إذا كان لحناً أي خطأً ومخالفاً لقواعد الإعراب. قال تعالى: «قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ».[٤] وقد أُمرنا بقراءة القرآن عربية صحيحة «تعلّموا القرآن بعربيّته».[٥] وقد

---

١ ـ غوالي اللئالي، ج ٤، ص ١٠٤، رقم ١٥٤.

٢ ـ الكافي، ج ٢، ص ٦٣٠، رقم ١٢.

٣ ـ وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٨٦٦، رقم ٤.

٤ ـ الزمر ٣٩: ٢٨.

٥ ـ وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٨٦٥، باب ٣٠، رقم ١.

تكلّمنا عن ذلك في الجزء الثاني من التمهيد بتفصيل.

وهكذا إذا كان التحريف اللهجي مغيّراً لمعنى الكلمة، فإنّه لايجوز، ولا سيّما إذا كان عن عمد ولغرض خبيث، كما كانت تفعله اليهود عند اللهج بلفظة «راعنا» فكانت تميل بحركة العين إلى فوق، لتصبح معنى الكلمة «شرّيرنا» حسبما ذكره الحسين بن علي المغربي[1] وذكره القرآن في سورة البقرة (آية: ١٠٢) وكذا في سورة النساء: قال تعالى: **«مِنَ الَّذينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنا وَعَصَيْنا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَراعِنا لَيّاً بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْناً في الدّين».**[2] قال البلاغي: بنحوٍ من لحن التحريف ومناحي الألغاز واللهجة.

هـ ـ تحريف بتبديل الكلم: بأن تتبدّل الكلمة إلى غيرها مرادفة لها أو غير مرادفة. الأمر الذي كان يجوّزه ابن‌مسعود في المترادفات، نظراً منه إلى حفظ المعنى المراد، ولا بأس باختلاف اللفظ. كان يقول: ليس من الخطأ أن يقرأ مكان «العليم» «الحكيم» بل أن يضع آية الرحمة مكان آية العذاب. قال: لقد سمعت القرّاء ووجدت أنّهم متقاربون فاقرأوا كما علمتم، فهو كقولكم هلمّ وتعال.

وقد أسبقنا عدم جواز ذلك في نصّ الوحي، حيث الإعجاز قائم بلفظه كما هو قائم بمعناه.[3]

و ـ التحريف بزيادة: وقد نسب إلى ابن‌مسعود وغيره من السلف كانوا يزيدون في نصّ الوحي لغرض الإيضاح ورفع الإبهام من لفظ الآية. لا عقيدةً بأنّها من النصّ القرآني. الأمر الذي لا بأس به مع التزام الشرط وعدم الالتباس.

وهكذا نجد زيادات تفسيرية في المأثور عن الأئمّة الصادقين عليهم السلام. وسيأتي بعض الكلام عن ذلك.

---

١ ـ راجع: تفسير البلاغي (آلاء الرحمن)، ج ١، ص ١١٣-١١٤.

٢ ـ النساء ٤: ٤٦.

٣ ـ راجع: التمهيد، ج ١، «وصف مصحف ابن مسعود، الجهة الخامسة».

ولم نجد من زعم زيادة في النصّ الموجود سوى ما يحكى عن العجاردة (أصحاب عبدالكريم بن‌عجرد من زعماء الخوارج) أنّهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، وكانوا يرون أنّها قصة عشق لايجوز أن تكون من الوحي [١] ولهم مقالات فاسدة غير ذلك.[٢]

نعم كان ممّا اشتبه على ابن‌مسعود زعمه من المعوذّتين أنّهما تعويذان وليستا من سور القرآن، وكان يقول: لاتخلطوا بالقرآن ماليس منه، وكان يحكّهما من المصحف.[٣]

ز ـ التحريف بالنقص: إمّا بقراءة النقص، كما أُثر عن ابن‌مسعود أنّه كان يقرأ: «وَاللَّيْلِ إذا يَغْشى وَالنَّهارِ إذا تَجَلّى وَ... الذَّكَرَ وَالْأُنْثى» بإسقاط «ما خَلَقَ».[٤] وعن الأعمش أنّه كان يقرأ: «حم سق» بإسقاط «ع» قيل: وهكذا قرأ ابن‌عباس.[٥]

أو بزعم أنّ في النصّ الحاضر سقطاً، كان من القرآن فأُسقط إمّا عن عمد أو عن نسيان. وهذا إمّا في حرف واحد أو كلمة أو جملة كاملة أو آية أو سورة كما زعم.

وكلّ ذلك ورد مأثوراً في أُمّهات الكتب الحديثيّة كالصحاح الستّ وغيرها حسبما أسلفنا إجمالياً[٦] وسنعرضها بتفصيل.

الأمر الذي ننكره أشدّ الإنكار، وهو الذي وقع الكلام حوله في مسألة تحريف الكتاب، ولا مجال لتغيير العبارة والقول بأنّه من منسوخ التلاوة أو منسيّها ـ كما التزم به بعض أئمّة أهل السنّة ـ فإنّه من الالتواء في التعبير، وتغيير العنوان لايغيّر من الواقع المعنون وهو موضع بحثنا في هذا الحقل.

ومجمل القول في ذلك: أنّ ما ورد بهذا الشأن من الروايات العاميّة الأسناد، لاتعدو كونها من اصطناع أهل الزندقة ومن صنع الوضّاعين المعروفين بالكذب والاختلاق. أو أنّ لها تأويلاً صحيحاً لايمسّ جانب تحريف الكتاب. وإلّا فهي أوهام وخرافات سلفية لا

---

١ ـ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٢٨. لكن أبا الحسن الأشعري لم يتحقّق عنده صحّة هذه النسبة، قال: «وحكي لنا عنهم ما لم نتحقّقه: أنّهم يزعمون أنّ سورة يوسف ليست من القرآن». راجع: مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ١٧٨.

٢ ـ المصدر.

٣ ـ فتح الباري بشرح البخاري، ج ٨، ص ٥٧١.

٤ ـ الليل ٩٢: ١-٣. راجع: صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢١١، وج ٥، ص ٣٥.

٥ ـ مجمع البيان، ج ٩، ص ٢١.

٦ ـ في الجزء الأوّل من التمهيد.

اعتبار بشأنها أصلاً، والأكثر إنّما هو من هذا القبيل، كما سنوضّح إن شاء الله.

القرآن ولغة التحريف

لم يستعمل القرآن لفظ التحريف في سوى معناه اللغوي، أي التصرّف في معنى الكلمة وتفسيرها على غير وجهها المعبّر عنه بسوء التأويل أو التفسير بالرأي. وهو تحريف معنوي ليس سواه.

وقد أسبقنا الكلام عن قوله تعالى: «يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ»[١] قوله: «عَنْ مَواضِعِهِ» أي بعد أن كان الكلام مستعملاً في معناه الحقيقي الظاهر فيه بنفسه أو المستعمل فيه بدلالة القرائن المعهودة، فجاء التحريف بعد ذلك خيانة في أمانة الأداء والبلاغ. وفي قوله تعالى «مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ»[٢] تصريح بهذا المعنى، حيث التحريف إزاحة للّفظ عن موضعه الذي هو معناه.

وفي سورة البقرة: «وَقَد كانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعونَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفونَهُ مِنْ بَعْدِ ما عَقَلوهُ»[٣] أي جاء تحريف المعنى إلى ما أرادوه بعد علمهم بالمعنى الحقيقي المراد الذي كان على خلاف مصالحهم فيما زعموا.

ومن ثمّ فهو من سوء التأويل كما عبّر عنه الطبرسي ومن قبله الشيخ في التبيان. قال: فالتحريف يكون بأمرين: بسوء التأويل وبالتغيير والتبديل.[٤] أي بتغيير لهجة الكلام بحيث يتغيّر المعنى بذلك، كما جاء في سورة آل عمران ٣: ٧٨.

وقال الشيخ محمد عبده: من التحريف تأويل القول بحمله على غير معناه الذي وضع له، وهو المتبادر، لأنّه هو الذي حملهم على مجاحدة النبيّ صلى الله عليه وآله وإنكار نبوّته. ولا يزالون يؤوّلون البشارات إلى اليوم.[٥] أي المتبادر من لفظ التحريف في هذه الآيات هو

---

١ ـ النساء ٤: ٤٦؛ المائدة ٥: ١٣.
٢ ـ المائدة ٥: ٤١.
٣ ـ البقرة ٢: ٧٥.
٤ ـ التبيان، ج ٣، ص ٤٧٠.
٥ ـ المنار، ج ٥، ص ١٤٠.

التحريف بالمعنى، وكانت جرأتهم على هذا التصرّف في تفسير البشارات هي التي مكّنتهم من مقابلة النبيّ صلى الله عليه وآله بالإنكار والجحود.

وقال الزمخشري: «يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ»[1] أي يميلونه عنها[2] واللفظ إذا لم يفسّر وفق ظاهره أو بحسب القرائن فقد أُميل عن موضعه.

والخلاصة: كان تحريف العهدين الذي أشار إليه القرآن إمّا بسوء التأويل ـ أي التصرّف في تفسيرهما بغير الحقّ، من غير أن يمسّوا يداً إلى لفظ الكتاب ـ أو مع تغيير في لهجة التعبير عند النطق بالكتاب، كما قال تعالى: «وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتابِ لِتَحْسَبوهُ مِنَ الْكِتابِ وَما هُوَ مِنَ الْكِتابِ وَيَقولونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَما هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ وَيَقولونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمونَ».[3]

لأنّ اللفظ إذا لهج به على غير لهجته الأُولى لم يكن نفسه وإنّما هو غيره، وإنّما كانوا يعمدون إلى ذلك ذريعة لكتمان الحقيقة وإخفاء البشائر بمقدم نبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله.

أمّا التحريف بمعنى الزيادة أو النقصان أو تبديل الكلم إلى كلمات غيرها ـ الذي هو معنى اصطلاحي ـ فلم يعهد استعماله في القرآن، حسبما عرفت.

مزعومة نسخ التلاوة

هناك مزعومة لهج بها كثير من أصحاب الحديث وجماعة من أُصوليّ العامّة، حاولوا معالجة ماصحّ لديهم من روايات تنمّ عن ضياع كثير من آي القرآن، فحاولوا توجيهها بأُسلوب مختلق، قالوا: إنّها من منسوخ التلاوة، ولو فرض الحكم باقياً مع الأبد. كما في آية «الرضعات العشر» وآية «رجم الشيخ والشيخة» وآية «لا يملأ جوف ابن آدم إلاّ التراب» وغيرهنّ كثير، حسبوها آيات قرآنية، كانت تتلى على عهده صلى الله عليه وآله، لكنّها رفعت فيما بعد ونسيت عن الصدور، وإن بقي حكمها واجب العمل أبداً. و بهذا الأُسلوب الغريب

---

١ ـ النساء ٤: ٤٦ والمائدة ٥: ١٣.

٢ ـ الكشّاف، ج ١، ص ٦٣٣.

٣ ـ آل عمران ٣: ٧٨.

حاولوا توجيه ماعساه كان ثابتاً لديهم من صحاح الأحاديث.[1] وأمّا علماؤنا المحقّقون فقد شطبوا على هكذا روايات تخالف صريح القرآن، ولم يصحّ لديهم شيء من أسانيدها بتاتاً، ولأنّ كتاب الله العزيز الحميد أعزّ شأناً وأعظم جانباً من أن يحتمل التحريف.

هذا مضافاً إلى أنّ توجيه الغلط غلط آخر بل أفحش، الأمر الذي ارتكبه القوم مع الأسف.

هذا الإمام المحقّق الأُصولي محمد بن‌أحمد السرخسي، بينما ينكر أشدّ الإنكار مسألة وقوع النسخ بعد وفاة الرسول ﷺ تراه يعترف بمسألة نسخ التلاوة دون الحكم، ويؤوّلها إلى إمكان سبق النسخ على الوفاة مع خفائه على الصحابة الأوّلين!

قال: وأمّا نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فبيانه ـ فيما قال علماؤنا ـ: إنّ صوم كفّارة اليمين ثلاثة أيّام متتابعة، بقراءة ابن‌مسعود: «فصيام ثلاثة أيّام متتابعات». وقد كانت هذه قراءة مشهورة إلى زمن أبي‌حنيفة. ولكن لم يوجد فيه النقل المتواتر الذي يثبت بمثله القرآن. وابن‌مسعود لايشكّ في عدالته وإتقانه. فلا وجه لذلك إلّا أن نقول: كان ذلك ممّا يتلى في القرآن كما حفظه ابن‌مسعود، ثمّ انتسخت تلاوته في حياة الرسول ﷺ بصرف الله القلوب عن حفظها إلّا قلب ابن‌مسعود ليكون الحكم باقياً بنقله، فإنّ خبر الواحد موجب للعمل به، وقراءته لاتكون دون روايته، فكان بقاء هذا الحكم بعد نسخ التلاوة بهذا الطريق.[2]

أُنظر إلى هذا التمحّل الباهت والتأويل الغريب:

أوّلاً: كلّ ما ذكره بهذا الصدد لايعدو تخرّصاً بالغيب من دون استناد إلى شاهد أو دليل قاطع، ومن ثمّ فهي محاولة عمياء تجاه أمر واقع ـ فيما زعموا صحّته ـ الأمر الذي يشبه علاج القضية بعد وقوعها علاجاً من غير جدوى.

---

١ ـ وللقاضي أبي‌بكر الباقلاني (ت ٤٠٣) محاولة عريضة هنا بصدد الدفاع عن مواضع بعض السلف حيث نسب إليهم من القول بنقص الكتاب عمّا كان عليه في حياة الرسول ﷺ من قبيل آية الرجم وغيرها. فحاول إثبات أنّها من منسوخ التلاوة إن صحّت النسبة، وإلّا فهو محال باطل... راجع «نكت الانتصار» له، ص ٩٥-١٠٨.

٢ ـ الأُصول للسرخسي، ج ٢، ص ٨٠.

ثانياً: إذا كانت القراءة مشهورة إلى عهد متأخّر فهي كسائر القراءات المشهورة عن أصحابها تصبح حجّة ـ في مصطلحهم ـ ولا يجب ثبوتها بالتواتر عن الرسول ﷺ كما أسلفنا أنّ القراءات المعروفة ليست متواترة لا عن عهد الرسالة ولا عن أربابها أيضاً. هذا مع كون القرآن بذاته متواتراً وفق قراءة المشهور.

ومن ثمّ فكلام الإمام السرخسي بهذا الصدد يبدو متناقضاً.

ثالثاً: أسلفنا أنّ الزيادات في كلام السلف ولا سيّما مثل ابن‌مسعود، إنّما كانت زيادات تفسيرية لا عن قصد أنّها من نصّ الوحي، وربّما اعتمدها بعض الفقهاء اعتباراً بفهم صحابي كبير، لا بنقله كما وهمه هذا الإمام.

رابعاً: يقول تعالى: «ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها»[١] ولا نسخ فيما لا يكون هناك ناسخ. وهكذا لا نسخ في غير الأحكام حسبما مرّت عليك من شرائط النسخ.[٢] إذن فلنتساءل: ماذا يكون الناسخ هنا؟ وكيف ينسخ لفظ الآية ويبقى حكمها مع الأبد؟ وأيّ فائدة في نسخ اللفظ حينذاك وهو سند الحكم الذي يجب بقاؤه ما دام الحكم باقياً؟ وهذا عمدة الإشكال على هذه المزعومة وسيأتي مزيد توضيح لهذا الاعتراض.

وقال ابن‌حزم الأندلسي ـ بعد تسلّمه صحّة ما زعمه آية الرجم وأنّها سقطت فيما سقطت من سورة الأحزاب التي كانت تعدل سورة البقرة أو أطول منها ـ: ولكنّها نسخ لفظها وبقي حكمها. قال: وقد توهّم قوم أنّ سقوط آية الرجم إنّما كان لغير هذا، وظنّوا أنّها تلفت بغير نسخ. لما روي عن عائشة، قالت: لقد نزلت آية الرجم والرضاعة فكانتا في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله ﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها.

قال: وهذا حديث صحيح وليس على ما ظنّوا، لأنّ آية الرجم إذ نزلت حفظت وعرفت وعمل بها رسول الله ﷺ، إلّا أنّه لم يكتبها نسّاخ القرآن في المصاحف ولا أثبتوا لفظها في القرآن، وقد سأله عمر بن‌الخطاب ذلك فلم يجبه. فصحّ نسخ لفظها وبقيت الصحيفة التي كتبت فيها كما قالت عائشة فأكلها الداجن ولا حاجة بأحد إليها.

---

١ ـ البقرة ٢: ١٠٦.

٢ ـ في الجزء الثاني من التمهيد، «شروط النسخ» فما بعد.

قال: فصحّ أنّ الآيات التي ذهبت، لو أُمر رسول اللهﷺ بتبليغها لبلّغها، ولو بلّغها لحفظت وما ضرّها موته، كما لم يضرّ موته كلّ ما بلّغ من القرآن. وإن كان لم يبلّغ أو بلّغه فأُنسيه هو والناس أو لم ينسوه لكن لم يأمر عليه السلام أن يكتب في القرآن، فهو منسوخ بيقين، من عند الله تعالى، لا يحلّ أن يضاف إلى القرآن.[1]

هذه جلّ محاولات القوم في توجيه منسوخ التلاوة دون الحكم.

غير أنّ أثر الوهن باد عليها بوضوح:

أوّلاً: لا شكّ أنّ رجم المحصن حكم ثابت في الشريعة وأمر به رسول اللهﷺ ولم يزل عليه إجماع الفقهاء في القديم والحديث.

أمّا أنّ شريعة الرجم نزلت آيةً من القرآن، فهذا وهم وهمه ابن‌الخطاب، ولم يوافقه على هذا الرأي أحد من الصحابة رغم إصراره عليه، وسيأتي شرحه.

يحدّثنا زيد بن‌ثابت، يقول: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة». والمراد من الشيخ والشيخة هما الثيّب والثيّبة، كناية عن المتزوّج والمتزوّجة أي المحصن. فهذا حديث سمعه زيد عن رسول اللهﷺ ولم يقل أنّه قرآن.

لكن ابن‌الخطاب زعمه وحياً قرآنياً، يقول: لمّا نزلت أتيت رسول اللهﷺ فقلت: اكتبنيها. فلم يجبه رسول الله. قال راوي الحديث: كأنّه كره ذلك.[2]

قلت: لعلّ رسول اللهﷺ استغرب اقتراح عمر آنذاك الناشىء عن‌عدم تدبّره اللائق بشأن الكتاب، أو عدم إلمامه بمواضع الكتاب من السنّة، ومن ثمّ سكت تأنيباً له.

وأسوء منه ما فهمه ابن‌حزم من هذا الحادث، فحمل كراهتهﷺ على عدم رغبته في الثبت في المصحف. وإذا كان حكماً قرآنياً ثابتاً في الشريعة فلماذا لايثبت سنده في الكتاب؟ الأمر الذي تغافله ابن‌حزم، وحبّ الشيء يعمي ويصمّ!

ثانياً: لانسخ في غير الأحكام ـ كما سلف ـ فضلاً عن عدم فائدة متوخّاة من وراء هذا النسخ غير المعقول، إذ ما هي الحكمة في نسخ آية فيبقى حكمها ثابتاً بلا مستند مع

---

١ ـ المحلّى، ج ١١، ص ٢٣٥-٢٣٦.
٢ ـ المصدر، ص ٢٣٥.

الأبد! لو لا أنّه اختلاق ألجأهم إليه ضيق الخناق.

لأنّ أصحاب تلك المزعومة استدلّوا لإمكان المسألة بجانب الوقوع[١] زاعمين صحّة تلكم الروايات ومن ثمّ حاولوا علاجها بهذا الأُسلوب الغريب. وقد كانت قواعد الفن تقضي برفض أمثال تلكم الروايات التي تمسّ كرامة القرآن أوّلاً، وتنافي جانب ضرورة ثبوت القرآن في جميع آيه بالتواتر دون أخبار الآحاد ثانياً، وقد قيل في المثل: ثبّت العرش ثمّ انقش.

وقد تنبّه لضحالة هذه المزعومة الغريبة بعض كتّاب العصر، هو الأُستاذ العريض، ناقماً وناقداً لها نقداً حكيماً. قال: وذهبت طائفة من العلماء إلى إنكار هذا النوع من النسخ وعدم وقوعه في كتاب الله عزّوجلّ، لأنّه عيب لايليق بالشارع الحكيم، لأنّه من التصرّفات التي لاتعقل لها فائدة، ولا حاجة إليها، وتنافي حكمة الحكيم.

قال: والحقّ يقال إنّ هذا النوع من النسخ وإن كان جائزاً عقلاً ولكنّه لم يقع في كتاب الله عزّوجلّ، لأنّ هذه الروايات روايات آحاد، والقرآن الكريم لايثبت بروايات الآحاد مهما كانت مكانة قائلها، ولابدّ فيه من التواتر،كما أجمع عليه العلماء قديماً وحديثاً. ولو أنّه صحّ ما قالوه لاشتهر بين الصحابة جميعاً، ولحفظه كثير منهم أو كتبوه في مصاحفهم. ولكن لم يرد شيء عن غير هؤلاء الرواة. فلا يمكن القطع بأنّ هذه الآيات التي ذكروها كانت مسطورة في عهد النبيّ ﷺ وفي صحف كتّاب الوحي ثمّ نسخت بعد ذلك ورفعت من المصحف ـ كما رواه بعض الصحابة ـ وبقي حكمها للعمل به. و أيضاً فإنّ الحكم لايثبت إلّا من طريق النصّ، فزوال النصّ مقتضٍ لزوال الحكم، ولم يظهر لزوال النصّ وحده حكمة من عمل الحكيم لأنّ الحكم ما زال قائماً لم ينسخ فأيّ فائدة في نسخ تلاوته؟

قال: ولعلّ ما قاله سيّدنا عمر بن الخطاب: «إنّا كنّا نقرأ في كتاب الله...» الكتب التي كان يحفظها هو وغيره، من باب المبالغة في تشبيه الأحكام التي قالها الرسول بالآيات

---

١ ـ راجع: مناهل العرفان للزرقاني، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦.

القرآنية، لأنّ كلّاً من السنّة الصحيحة والقرآن الكريم واجب الطاعة. وقد كان من الصحابة من يكتب الحديث ليحفظه حتّى نهى الرسولﷺ عن كتابة ما ليس بقرآن،إلّا ما كان في صحيفة علي بن أبي‌طالب كرّم الله وجهه، وهنا نستطيع أن نقول: بأنّ هذه الآية التي قالها عمر كانت أحكاماً حفظها عن الرسول بألفاظ الرسولﷺ، والتعبير بأنّها آية من كتاب الله مجاز، ولو كان ما قاله سيّدنا عمر من باب الحقيقة لا المجاز...[1]

وعبارته الأخيرة لاتخلو من طرافة بل وظرافة في التعبير أيضاً، لأنّه إيحاء إلى التباس التبس على عمر في هذا الحادث الجلل، حيث اشتبه عليه طلاوة كلام الرسولﷺ بحلاوة كلامه تعالى فظنّ من أحدهما الآخر، فبدلاً من أن يشبّه كلامهﷺ بكلام الله تعالى ويأخذه مجازاً على سبيل الاستعارة، أبدى اشتباهه في الأمر وظنّه حقيقة، وهو وهم فاحش لاسيّما وإصراره عليه حتى آخر أيّام حياته.

وأخيراً فقد تنبّه ابن‌حزم أيضاً لخطئه في الدفاع الآنف، فحاول تلبيس الأمر بشكل آخر، قال: ولعلّ المراد بكلمة «آية» في قول سيّدنا عمر، هو الحكم الشرعي، باعتبار أنّهﷺ «ما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوىٰ. إِنْ هُوَ إِلّا وَحْيٌ يُوحىٰ»[2] وليس مراده آية من نصّ الوحي القرآني. قال في كتابه «الأحكام» ما نصّه: قد قال قوم في آية الرجم: إنّها لم تكن قرآناً، وفي آية الرضعات كذلك، ونحن لا نأبى هذا، ولا نقطع أنّها كانت قرآناً متلوّاً في الصلوات. ولكنّا نقول: إنّها كانت وحياً أوحاه الله إلى نبيّه كما أوحى إليه من قرآن، فقرىء المتلو مكتوباً في المصاحف والصلوات، وقرىء سائر الوحي منقولاً محفوظاً معمولاً به كسائر كلامه الذي هو وحي فقط.[3]

وقال في باب الرضاع من المحلّى: قالوا: قال الراوي: فمات عليه الصلاة والسلام وهنّ ممّا يقرأ من القرآن، قول منكر وجرم في القرآن، ولا يحلّ أن يجوّز أحد سقوط شيء من القرآن بعد موت رسول اللهﷺ. فقلنا: ليس كما ظننتم، إنّما معنى ذلك: أنّه ممّا يقرأ مع

---

١ ـ فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي حسن العريض مفتّش الوعظ بالأزهر، ص ٢٢٤-٢٢٦.

٢ ـ النجم ٥٣: ٣-٤.

٣ ـ بنقل الأستاذ العريض في فتح المنان، ص ٢٢٦-٢٢٧.

القرآن وممّا يقرأ من القرآن الذي بطل أن يكتب في المصاحف.[١] أي كـان وحـياً نـظير القرآن غير أنّه لم يكن ممّا يكتب في المصحف.

إذن فقد رجع عن مسألة جواز نسخ التلاوة دون الحكم فـي القـرآن، ولابـدّ مـن الرجوع.

وإليك تصريحات أهل التحقيق من العلماء في إنكار هذا النوع من النسخ:

قال ابن‌الخطيب: ومن أعجب العجاب ادّعاؤهم أنّ بعض الآيات قد نسخت تلاوتها وبقي حكمها، وهو قول لا يقول به عاقل إطلاقاً! وذلك لأنّ نسخ أحكام بعض الآيات ـ مع بقاء تلاوتها ـ أمر معقول مقبول، حيث إنّ بعض الأحكام لم ينزل دفعةً واحدةً، بل نزل تدريجيّاً...

أمّا ما يدّعونه من نسخ تلاوة بعض الآيات ـ مع بقاء حكمها ـ فأمر لايقبله إنسان يحترم نفسه، ويقدّر ما وهبه الله تعالى من نعمة العقل، إذ ما هي الحكمة في نسخ تلاوة آية مع بقاء حكمها؟! ما الحكمة في صدور قانون واجب التنفيذ، ورفع ألفاظ هذا القانون مع بقاء العمل بأحكامه؟![٢]

وقال صدر الشريعة في كتابه «التوضيح»: منع بعض العلماء وجود المنسوخ تلاوة، لأنّ النسخ حكم والحكم بالنصّ، فلا انفكاك بينهما.

وفي كتاب «اللمع» في أُصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي: وقالت طائفة: لايجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، لأنّ الحكم تابع للتلاوة، فلا يجوز أن يرفع الأصل ويـبقى التابع.

وقال الشيخ محمد الخضري في كتابه «تاريخ التشريع الإسلامي»: لايجوز أن يرد النسخ على التلاوة دون الحكم. وقد منعه بعض المعتزلة وأجازه الجمهور محتجّين بأخبار آحاد لايمكن أن تقوم برهاناً على حصوله. وأنا لا أفهم معنى لآية أنزلها الله تعالى لتفيد

---

١ ـ المحلّى، ج ١٠، ص ١٦ نقلاً بالمعنى.

٢ ـ الفرقان لمحمد محمد عبداللطيف المعروف بابن‌الخطيب، ص ١٥٦-١٥٧.

حكماً ثمّ يرفعها مع بقاء حكمها. لأنّ القرآن يقصد منه إفادة الحكم والإعجاز بنظمه معاً. فما هي المصلحة في رفع آية منه مع بقاء حكمها. إنّ ذلك غير مفهوم، وقد أرى أنّه ليس هناك ما يدعو إلى القول به.

وقال الدكتور مصطفى زيد في كتابه «النسخ في القرآن الكريم»: ومن ثمّ يبقى «منسوخ التلاوة باقي الحكم» مجرّد فرض لم يتحقّق في واقعة واحدة، ولهذا نرفضه ونرى أنّه غير معقول ولا مقبول.

وقال الدكتور محمد سعاد: لا نستطيع الاقتناع بصحّة وجود المنسوخ تلاوة الثابت حكماً لأنّ صفة القرآنية لاتثبت لنصّ إلّا بدليل قطعي، والنسخ الوارد على القطعي لابدّ أن يكون قطعياً. فلابدّ لإثبات كون النصوص المذكورة قرآناً منسوخاً، من دليلين قطعيين، أحدهما: دالّ على ثبوت القرآنية للنصّ، وثانيهما: دالّ على زوال هذه الصفة. وواحد من الدليلين لم يقم لواحد من تلك النصوص، فلا يتمّ كونه قرآناً منسوخاً. فلا يصحّ عندنا في موضع الخلاف إلّا القول بثبوت النسخ في الحكم دون التلاوة.

وفي تفسير الآلوسي: والقول بأنّ ما ذكر إنّما يلزم منه نسخ التلاوة، فيجوز أن تكون التلاوة منسوخة مع بقاء الحكم ـ كآية الشيخ والشيخة ـ ليس بشيء لأنّ بقاء الحكم بعد نسخ لفظه يحتاج إلى دليل، وإلّا فالأفضل أنّ نسخ الدالّ يرفع حكمه.

ونقل العريض عن بعضهم: إنّ الحقّ أنّ هذا النوع من النسخ غير جائز، لأنّ الآثار التي اعتمدوا عليها لاتنهض دليلاً لهم، والآيتان (الرجم والرضاع) لاتسمحان بوجوده إلّا على تكلّف، ولأنّه يخالف المعقول والمنطق، ولأنّ مدلول النسخ وشروطه التي اشترطها العلماء فيه لاتتوفّر، ولأنّه يفتح ثغرة للطاعنين في كتاب الله تعالى من أعداء الإسلام الّذين يتربّصون به الدوائر وينتهزون الفرصة لهدمه وتشكيك الناس فيه. والعجيب أنّه قد وردت رواية عن عمر: ولولا أن يقال زاد عمر في المصحف لكتبتها. فهذا الكلام يدلّ على أنّ لفظها موجود لم ينسخ، فكيف يقال إنّها ممّا نسخ لفظه وبقي حكمه! وهي موجودة ومسطّرة ومحفوظة على قولهم. ولو كانت آية من القرآن وتحقّق منها عمر لأثبتها من غير تردّد ولا وجل.

وبعد أن نقل الأُستاذ العريض هذه الكلمات قال أخيراً: وأميل إلى هـذا الرأي لأنّ الصواب في جانبه. فالمنسوخ تلاوة الثابت حكماً غير موجود في كتاب الله تعالى. فالحقّ عدم جوازه.[١]

قلت: «الآنَ حَصْحَصَ الحَقُّ»[٢] و «سُقِطَ في أَيْديهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلّوا».[٣] والحمد لله ربّ العالمين.

مسألة الإنساء

ومزعومة أُخرى تشابه أُختها في التعسّف والاختلاق، قالوا: من الآيات ما نسيت من القلوب ولم يعد لها ذكر في الصدور والأذهان.

وهذا نظير مسألة نسخ التلاوة التي مرّت آنفاً، حاولوا بذلك علاج ما رويت لديهم من أحاديث ـ زعموها صحاح الأسناد ـ تنمّ عن ضياع كثير من آيات القرآن بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وآله.

فقد أخرج جلال الدين السيوطي بإسناده إلى عمر بن‌الخطاب، قال لعبد الرحمان بن‌عوف: ألم تجد فيما أُنزل علينا «أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة» فإنّا لا نجدها؟ قال ابن‌عوف: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن.

وقال لأُبيّ بن‌كعب: أو ليس كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله «إنّ انتفاءكم من آبائكم كفر بكم»؟ فقال: بلى. ثمّ قال: أوليس كنّا نقرأ «الولد للفراش وللعاهر الحجر» فيما فقدنا من كتاب الله؟ فقال أُبيّ: بلى.

ومن ثمّ كان عبدالله بن‌عمر يقول: لا يقولنّ أحدكم قد أخذت القرآن كلّه، ما يدريه ما كلّه، قد ذهب منه قرآن كثير...[٤]

وقالت عائشة: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي صلّى الله عليه وآله مائتي آية فلمّا كتب

---

١ ـ فتح المنان، ص ٢٢٣-٢٣٠.
٢ ـ يوسف ١٢: ٥١.
٣ ـ الأعراف ٧: ١٤٩.
٤ ـ الدرّ المنثور، ج ١، ص ١٠٦.

عثمان المصاحف لم نقدر منها إلّا ما هو الآن.[١]

وقالت ـ فيما زعمته قرآناً بشأن الرضعات ـ: فتوفّي رسول الله ﷺ وهنّ ممّا يقرأ من القرآن[٢] وأمثال ذلك كثير.

فقد حاول القوم توجيه ذلك كلّه بأنّها ممّا نسيت وذهب حفظها عن الصدور. ذكر ذلك جلال الدين السيوطي في ذيل قوله تعالى: «أو ننسها» عطفاً على قوله: «ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ...».[٣]

❊ ❊ ❊

والنسخ والإنساء تعبيران عن معنى واحد، غير أنّ الأوّل يعني رفع الشيء بعد ثبوته في الأعيان، والثاني ذهابه من الأذهان.

والآية الكريمة تعريض بأهل الكتاب، كانوا قد حاولوا التشكيك في معتقدات المسلمين: إنّ دين الله لا يتبدّل ولا يختلف فلا موضع لدين جديد.

فجاءت الآية ردّاً لهذه الشبهة: إنّ المصالح تختلف ما دامت حياة الإنسان في تطوّر مستمرّ، فالشريعة القديمة إذا نسخت بشريعة جديدة، فإنّما هي لمصالح مقتضية، والكلّ حسب الشرائط الراهنة علاج نافع أو أتمّ.

وقوله: «أو ننسها...» أي ذهبت معالمها عن صفحة الأذهان، بما تقادم عهدها وتمادّت مدّتها، ولم يعد لها ذكر في عالم الوجود.

والنسخ والإنساء ظاهرتان دينيّتان، تخصّان عهد الوحي الممكن تبديل المنسوخ أو المنسي بمثله أو بأتمّ، أمّا وبعد انقطاع الوحي بوفاة الرسول ﷺ فلا نسخ ولا إنساء البتة، صرّح بذلك عامّة أهل الأُصول.

الأمر الذي يجعل من القول بضياع شيء من القرآن أو إسقاطه بعد انقضاء عهد الرسالة قولاً بالتحريف الباطل لا محالة، ومن ثمّ نتحاشاه قطعيّاً بلا ترديد.

---

١ ـ الإتقان للسيوطي، ج ٣، ص ٧٢.
٢ ـ المحلّى، ج ١٠، ص ١٤-١٦.
٣ ـ البقرة ٢: ١٠٦.

الفصل الثاني

ملخّص دلائلنا
على دحض شبهة التحريف

ما نعرضه من مباحث في فصول قادمة هي الأهمّ من دلائلنا على إبطال مزعومة التحريف، فكان يجب أن نقدّم خلاصة من تلك الأبحاث ليكون القارئ على بصيرة من الأمر، ويعرف مدى صلة هذه المسائل مع مسألة التحريف حسب تسلسلها الفنّي، بلوغاً إلى النتيجة المتوخّاة في نهاية المطاف. وقد لخّصناها في بنود:

١ ـ ضرورة التاريخ

إذ من بديهة العقل أنّ مثل القرآن الكريم يجب أن يسلم عن احتمال أيّ تغيير أو تبديل فيه، حيث إنّه كان الكتاب الذي وقع ـ من أوّل يومه ـ موضع عناية أُمّة كبيرة واعية، كانت تقدّسه وتعظّمه في إجلال وإكبار وحفاوة حاشدة. ولا عجب فإنّه المرجع الأوّل لجميع شؤونهم في الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية. فكان أساس الدين ومبنى الشريعة وركن الإسلام. وهو المنبع الأصيل لأُمّهات مسائل فروع الدين وأُصوله. ومن ثمّ كان الجميع في حراسته والمواظبة على سلامته وبقائه مع الخلود. فبا ترى كيف يمكن

لأهل الزيغ والباطل التناوش من هذا الكتاب العزيز الحميد؟!

هكذا استدلّ الشريف المرتضى علم الهدى، والشيخ الكبير كاشف الغطاء.

قال السيد ـ فيما يأتي من كلامه ـ:[١] «إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة. فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت (أي صحّة نقل القرآن) إلى حدّ لم يبلغه (غيره) فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوّة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتّى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً ومنقوصاً، مع العناية الصادقة والضبط الشديد...

قال: والعلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة، ككتاب سيبويه والمزني، فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتّى لو أنّ مدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعُرف ومُيّز، وعُلم أنّه ملحق وليس من أصل الكتاب. وكذلك القول في كتاب المزني...

قال: ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء...

وقال شيخ الفقهاء كاشف الغطاء:[٢] وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها، ولا سيّما ما فيه من نقص ثلث القرآن أو كثير منه. فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله، لتوفّر الدواعي عليه، ولاتّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله...

ثمّ قال: كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه، وخصوصاً ما ورد أنّه صُرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين؟! وكيف يمكن ذلك وكان من

---

١ ـ يأتي برقم ٣ من «تصريحات أعلام الطائفة».

٢ ـ يأتي تفصيل كلامه برقم ٨ من «تصريحات أعلام الطائفة».

حكمة النبي ﷺ الستر عليهم ومعاملتهم معاملة أهل الدين...؟!

و أخيراً قال: ياللعجب من قوم يزعمون سلامة الأحاديث و بقائها محفوظة، وهي دائرة على الألسن و منقولة في الكتب، في مدّة ألف و مائتي سنة، و أنّها لو حدث فيها نقص لظهر و استبان وشاع، لكنّهم يحكمون بنقص القرآن، و خفي ذلك في جميع الأزمان.

٢ ـ جانب تواتر القرآن

من الدلائل ذوات الشأن الداحضة لشبهة التحريف هي مسألة «ضرورة كون القرآن متواتراً» في مجموعه وفي أبعاضه، في سوره وآياته، حتى في جُمَلِه التركيبية وفي كلماته وحروفه، بل وحتّى في قراءته وهجائه، على ما أسلفنا في بحث القراءات. وقلنا: إنّ الصحيح من القراءات هي القراءة المشهورة التي عليها جمهور المسلمين، وقد انطبقت على قراءة عاصم برواية حفص.

وإذا كان من الضروري لثبوت قرآنية كلّ حرف وكلمة ولفظ أن يثبت تواتره منذ عهد الرسالة فإلى مطاوي القرون وفي جميع الطبقات، فإنّ هذا ممّا يرفض احتمال التحريف نهائياً، لأنّ ما قيل بسقوطه وأنّه كان قرآناً يتلى إنّما نقل إلينا بخبر الواحد، وهو غير حجّة في هذا الباب، حتّى ولو فرض صحّة إسناده.

إذن فكلّ ما ورد بهذا الشأن ـ بما أنّه خبر واحد ـ مرفوض ومردود على قائله.

وهكذا استدلّ آية الله جمال‌الدين أبومنصور الحسن بن يوسف ابن‌المطهّر العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦) في كتابه «نهاية الوصول إلى علم الأُصول».

قال رحمه الله: اتّفقوا على أنّ ما نقل إلينا متواتراً من القرآن فهو حجّة ـ واستدلّ بأنّه سند النبوّة ومعجزتها الخالدة فما لم يبلغ حدّ التواتر لم يمكن حصول القطع بالنبوّة ـ قال: وحينئذٍ لا يمكن التوافق على نقل ما سمعوه منه ـ على فرض الصحّة ـ بغير تواتر، والراوي الواحد إن ذكره على أنّه قرآن فهو خطأ، وإن لم يذكره على أنّه قرآن كان متردّداً

بين أن يكون خبراً عن النبيﷺ أو مذهباً له (أي للراوي)، فلا يكون حجّة. وقد قام إجماعنا على وجوب إلقائهﷺ على عدد التواتر، فإنّه المعجزة الدالّة على صدقه، فلو لم يبلغه إلى حدّ التواتر انقطعت معجزته فلا يبقى هناك حجّة على نبوّته...[١]

وعلى غراره سائر المحقّقين من علماء الأُصول، كالسيّد المجاهد، محمد بن علي الطباطبائي يقول في كتابه «وسائل الأصول»: لا خلاف أنّ كلّما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، لأنّ العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل أمثاله. والقرآن هوالمعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم، فالدواعي متوفّرة على نقل جمله وتفاصيله. فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن حتميّاً...[٢]

والفقيه المحقّق المولى أحمد الأردبيلي (ت٩٩٣) في شرح الإرشاد قال: بل يفهم من بعض كتب الأُصول أنّ تجويز قراءة ما ليس بمعلوم كونه قرآناً فسق، بل كفر. فكلّ ما ليس بمعلوم أنّه يقيناً قرآن منفيّ كونه قرآناً يقيناً.. فقال بوجوب العلم بما يقرأ قرآناً أنّه قرآن. فينبغي لمن يجزم أنّه يقرأ قرآناً تحصيله من التواتر، فلابدّ من العلم...

ثمّ قال: ولمّا ثبت تواتره فهو مأمون من الاختلال، مع أنّه مضبوط في الكتب، حتّى أنّه معدود حرفاً حرفاً وحركةً حركةً، وكذا طريق الكتابة وغيرها، ممّا يفيد الظنّ الغالب بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص...[٣]

والمحقّق المتتبّع السيد محمد الجواد العاملي ـ بعد نقله كلمات الأعلام بهذا الشأن ـ قال: والعادة تقضي بالتواتر في تفاصيل القرآن من أجزائه وألفاظه وحركاته وسكناته ووضعه في محلّه، لتوفّر الدواعي على نقله، لكونه أصلاً لجميع الأحكام ولكونه معجزاً. فلا يعبأ بخلاف من خالف أو شكّ في المقام.[٤]

وكلمات الأعلام هنا كثيرة نقتصر على هذا المقدار خوف الإطالة.

---

١ ـ البرهان للبروجردي، ص ١١١.

٢ ـ بنقل صاحب الكشف (البرهان، ص ١٢٠-١٢١).

٣ ـ مجمع الفائدة، ج ٢، ص ٢١٨.

٤ ـ مفتاح الكرامة، ج ٢، ص ٣٩٠.

٣ـ مسألة الإعجاز

ممّا يتنافى واحتمال التحريف في كتاب الله هي مسألة الإعجاز المتحدّى به. وقد اعتبره العلماء من أكبر الدلائل على نفي التحريف:

أمّا احتمال الزيادة، كما احتمله أصحاب ابن‌عجرد من الخوارج، قالوا بزيادة سورة يوسف في القرآن، لأنّها قصّة عشق ولايجوز أن تكون وحياً.[١] وكما زعمه ابن‌مسعود بشأن سورتي المعوذّتين، كان يحكّهما من المصحف ويقول: إنّهما عوذتان وليستا من القرآن.[٢]

فهذا كلّه احتمال باطل، إذ يستدعي ذلك أن يكون باستطاعة البشرية أن تقوم بإنشاء سورة كاملة تماثل سور القرآن تماماً. وقد قال تعالى: «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْـجِنُّ عَلى أَنْ يَأْتوا بِمِثْلِ هذَا الْقُرْآنِ لايَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهيراً».[٣]

وقال: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَياتٍ».[٤]

وقال: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ قُلْ فَأْتُوا بِسورَةٍ مِثْلِهِ».[٥]

وقال: «وَإِنْ كُنْتُمْ في رَيْبٍ مِمّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ».[٦]

فهذا التحدّي الصارخ يبطل دعوى كلّ زيادة في سور القرآن وآياته الكريمة.

وكذا احتمال التبديل، فإنّ المتبدّل لايكون من كلامه تعالى وإنّما هو من كلام مبدّله، والكلام إنّما يسند إلى قائله إذاكانت مجموع الكلمات مستندة إليه لا البعض دون البعض. إذن فاحتمال التبديل ولو في بعض كلمات القرآن يبطل إسناد مجموع الكتاب إليه سبحانه وتعالى.

ومن ذلك تعلم فساد ما زعمه الشيخ النوري ومن قبله السيد الجزائري، ومن لفّ لفّهما بشأن كثير من كلمات قرآنية، أنّها متبدّلات عمّا جاء في كلامه تعالى. زعموا من

---

١ ـ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٢٨.
٢ ـ فتح الباري لابن‌حجر، ج ٨، ص ٥٧١.
٣ ـ الإسراء ١٧: ٨٨.
٤ ـ هود ١١: ١٣.
٥ ـ يونس ١٠: ٣٨.
٦ ـ البقرة ٢: ٢٣.

قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ»[١] أنّها متبدّلة من «كنتم خير أئمّة...».[٢]

وزعموا من قوله: «فَلَمّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنُّ أَنْ لَوْ كانوا يَعْلَمونَ الغَيْبَ»[٣] أنّها متبدّلة من «فلمّا خرّ تبيّنت الإنس أن لو كانت الجنّ يعلمون الغيب».

ومن قوله: «وَفيهِ يَعصرون...»[٤] ـ بفتح ياء المضارعة ـ أنّها متبدّلة من «يُعصرون...» بضمّ الياء بمعنى الإمطار.

وقوله: «أُمَّةً وَسَطاً...»[٥] أنّها كانت «أئمّة وسطاً...».

وقوله: «يا لَيْتَني كُنْتُ تُراباً»[٦] أنّها كانت «كنت ترابياً».

قالوا: ومثل هذا كثير.[٧]

كلّ ذلك باطل، لأنّه ورد بخبر واحد، وهو غير حجّة في باب القطعيات.

وهكذا التبديل الموضعي يخلّ بنظم الكلام المبتنى عليه الإعجاز نظماً وأُسلوباً.

قالوا ـ في قوله تعالى: «أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلوهُ شاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتابُ مُوسى إماماً وَرَحْمَةً»[٨] أنّها متغيّرة من «ويتلوه شاهد منه إماماً ورحمة ومن قبله كتاب موسى» قالوا: تقدّم حرف على حرف فذهب معنى الآية[٩] حسب زعمهم.

ومثله النقص بإسقاط كلمة أو كلمات ضمن جملة واحدة، أنّها إذا كانت منتظمة في أُسلوب بلاغي بديع، فإنّ حذف كلمات منها سوف يؤدّي إلى إخلال في نظمها ويذهب بروعتها الأُولى ولا يدع مجالاً للتحدّي بها.

الأمر الذي غفل عنه زاعموا التحريف فجنوا جنايتهم بشأن قداسة القرآن الكريم: زعموا إسقاط اسم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من مواضع من القرآن، ذهولاً عن أنّه لو

---

١ ـ آل عمران ٣: ١١٠.

٢ ـ منبع الحياة للجزائري، ص ٦٨.

٣ ـ سبأ ٣٤: ١٤.

٤ ـ يوسف ١٢: ٤٩.

٥ ـ البقرة ٢: ١٤٣.

٦ ـ النبأ ٧٨: ٤٠.

٧ ـ راجع فيما نسبوه إلى النعماني. البحار، ج ٩٠، ص ٢٦-٢٧.

٨ ـ هود ١١: ١٧.

٩ ـ البحار، ج ٩٠، ص ٢٦-٢٧.

أثبتناه في تلك المواضع لذهب عنها تلك الروعة الراهنة، في حين عدم الحاجة إلى ذكر الاسم، وإنّما هو بيان شأن النزول لاغير.

قالوا ـ في قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ»[١] ـ: إنّ اسم عليّ أُسقط من قوله «أُنزل إليك في عليّ».[٢]

وسنأتي على مزاعم من هذا القبيل في فصل قادم.

وأسخف مزعومة زعمها هؤلاء هي سقط أكثر من ثلث القرآن ـ أي ما يزيد على ألفي آية ـ من خلال آية واحدة. هي آية القسط في اليتامى،[٣] زعموا عدم تناسبها مع ذيلها في جواز نكاح النساء مثنى وثلاث ورباع، فهناك زعموا سقطاً كثيراً فيما بين الجملتين![٤] هكذا ـ وبهذه العقلية الهزيلة ـ حاولوا توجيه نظم الآية الموجود!

وخلاصة القول: إنّ زعم التحريف سواء بالزيادة أو النقص أم بالتبديل يتنافى وموضع القرآن البلاغي المعجز تنافياً بيّناً.

٤ ـ آية الحفظ

قال تعالى: «إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحافِظُونَ».[٥] هذه الآية الكريمة ضمنت بقاء القرآن وسلامته عن تطرّق الحدثان عبر الأجيال.

وهو ضمان إلهي لايختلف ولا يتخلّف وعداً صادقاً «إِنَّ اللهَ لايُخْلِفُ المِيعادَ».[٦] وهذا هو مقتضى قاعدة اللطف: «يجب على الله تعالى ـ وفق حكمته في التكليف ـ فعل ما يوجب تقريب العباد إلى الطاعة وبعدهم عن المعصية». ولا شكّ أنّ القرآن هو عماد الإسلام وسنده الباقي مع بقاء الإسلام، وهو خاتمة الأديان السماوية الباقية مع الخلود. الأمر الذي يستدعي بقاء أساسه ودعامته قويمة مستحكمة لا تتزعزع ولا تنثلم مع

١ ـ المائدة ٥: ٦٧.
٢ ـ منبع الحياة، ص ٦٨.
٣ ـ النساء ٤: ٣.
٤ ـ منبع الحياة، ص ٦٨.
٥ ـ الحجر ١٥: ٩.
٦ ـ الرعد ١٣: ٣١.

عواصف أحداث الزمان. وأجدر به أن لا يقع عرضةً لتلاعب أهل البدع والأهواء، شأن كلّ سند وثيق يبقى، ليكون حجّة ثابتة مع مرّ الأجيال.

وهذا الضمان الإلهي هو أحد جوانب إعجاز هذا الكتاب، حيث بقاؤه سليماً على أيدي الناس وبين أظهرهم، وليس في السماء في البيت المعمور في حقائب مخبوءة وراء الستور. ليس هذا إعجازاً إنّما الإعجاز هو حفظه وحراسته في معرض عام وعلى ملأ الأشهاد.

فمن سفه القول ما عساه يقول أهل التحريف: «إنّه تعالى يحفظ القرآن في الموضع الذي أنزله فيه، كما كان محفوظاً في المحلّ الأعلى قبل نزوله. والقرآن إنّما نزل به جبرئيل على قلب سيّد المرسلين ليكون من المنذرين، فمحلّه الذي أنزله تعالى فيه ووعد حفظه، هو قلبه الشريف، لا الصحف والدفاتر ولا غير صدرهﷺ من الضمائر...».[1]

هذا وقد ذكر أهل التفسير ـ بشأن نزول الآية ـ: أنّهﷺ إنّما كان يخشى تلاعب أهل الأهواء بالقرآن من بعده، كما فعلوا بكتب الأنبياء السالفين. فنزلت الآية تطمئنّه على حفظه وحراسته عن تناوش الأعداء خلوداً مع الأبد[2] وقرينة السياق أيضاً شاهدة على هذا المعنى.

والخلاصة: إنّ هذه الآية ضمان للرسول وعهد من الله على أن يبقى هذا القرآن سليماً ومحفوظاً عن تناوش الأيدي، سلامةً دائمةً وبقاءً مع بقاء الإسلام.

مضافاً إلى أنّ حكمة التكليف تقضي أيضاً بهذا البقاء والسلامة الأبدية.

ونظير هذه الطمأنة كثير في آيات أُخرى (منها) قوله تعالى: «فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكينَ. إنّا كَفَيْناكَ الْمُسْتَهْزِءينَ».[3]

كانﷺ يخشى ممانعة أهل الكفر ومداخلتهم في الأمر، فيحولوا دون تأثير دعوته

---

١ ـ راجع: فصل الخطاب للشيخ النوري، ص ٣٦٠.

٢ ـ وقد أشار إليه المحدّث النوري في فصل الخطاب، ص ٣٦١.

٣ ـ الحجر ١٥: ٩٤ و ٩٥.

المباركة، فنزلت تأميناً على بثّ الدعوة وانتشارها رغم أُنوف المناوئين. ولم يكنﷺ يخاف على نفسه، إنّما على دعوته إلى الإسلام من مناوشة جنود إبليس.

(ومنها) قوله: «يا أَيُّها الرَّسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النّاسِ».[١]

لم يكنﷺ يخشى على نفسه الكريمة، إنّما على تأثير بلاغه، فربّما كان الإبلاغ بالوصاية وتعيين ابن‌عمّه عليﷺ خليفةً وأميراً للمؤمنين من بعده ربّما أثار ضغائن القوم فينقلبوا على أعقابهم مرتدّين، فيهدر كلّ ما عمله لبناء الإسلام لحدّ ذاك.

ومن ثمّ جاءت الآية تؤمّنه على كبت ذوي الأحقاد دون أن يستطيعوا من مقابلته بشيء. فالمراد: عصمة دينه وشريعته من الزعزعة والزوال.

(ومنها) قوله: «وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلّا إِذا تَمَنّىٰ أَلْقَى الشَّيْطانُ في أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ».[٢]

لم يكن الأنبياء صلوات الله عليهم يتمنّون سوى ثبات شرايعهم وسيطرتها على الآفاق ودوام حكومتها عبر التاريخ. ولكن أنّى ودسائس أبالسة الجنّ والإنس من الّذين يسعون في آياته معاجزين، لكن الحقّ ـ دائماً ـ يعلو ولا يُعلى عليه: «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذا هُوَ زاهِقٌ».[٣]

فينسخ الله ـ بلطفه الخفيّ ـ ما يلقي جنود إبليس، ثمّ يحكم مباني شريعته، والله عليم حكيم.

وهذا تأمين عام، لثبات الدين ودوام تأثير شرايع الله في الأرض.

(ومنها) قوله: «لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ. إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا بَيانَهُ».[٤]

---

١ ـ المائدة ٥: ٦٧.
٢ ـ الحج ٢٢: ٥٢.
٣ ـ الأنبياء ٢١: ١٨.
٤ ـ القيامة ٧٥: ١٦-١٩.

كانﷺ إذا نزل عليه القرآن عجّل بقراءته حرصاً منه على ضبطه وحفظه دون أن ينساه أو يضيع. وذلك كان قبل أن ينتهي الوحي ببقية الآية أو السورة التي كانت تنزل تباعاً. فنُهيﷺ عن هذا الإسراع وضمن له الحفظ والبيان «سَنُقْرِءُكَ فَلا تَنْسىٰ. إلاّ ما شاءَ اللهُ إنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَما يَخْفىٰ».[١]

* * *

نقل الفرّاء عن بعضهم احتمال عود الضمير في قوله تعالى «وَإنّا لَهُ لَحافِظونَ» إلى محمّدﷺ عوداً إلى معلوم بالحال. فيكون المعنى: وإنّا لمحمّد لحافظون نظير قوله تعالى: «وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النّاسِ».

كما يحتمل عوده إلى القرآن، لأنّه الذكر المذكور قبله. والمعنى: وإنّا للقرآن لحافظون أي راعون.[٢]

وقد أخذ المخالف من هذا الاحتمال والترديد ذريعة لنقض الاستدلال بالآية على صيانة القرآن من التغيير والتبديل.[٣]

لكن احتمال عود الضمير إلى محمّدﷺ احتمال غريب لا مبرّر له بعد صلاحية اللفظ لتعيين مرجع الضمير. والفرّاء إنّما نقله نقلاً، ولم يعتمده ولا وجّهه بتوجيه. وآية العصمة لا صلة لها بآية الحفظ، فضلاً عمّا ذكرنا من رجوعها أيضاً إلى عصمة الشريعة وليس المقصود نفسه الكريمة بالذات.

نعم احتمل المخالف أن يكون المراد من الذكر هو الرسولﷺ كما في قوله تعالى: «قَدْ أنْزَلَ اللهُ إلَيْكُمْ ذِكْراً. رَسولاً يَتْلو عَلَيْكُمْ آياتِ اللهِ».[٤] وإطلاق الذكر على النبيﷺ لكونه مذكّراً!

---

١ ـ الأعلى ٨٧: ٦ و ٧.

٢ ـ وهذا لفظه في كتابه «معاني القرآن»، ج ٢، ص ٨٥: «يقال إنّ الهاء التي في «له» يراد بها القرآن. حافظون أي راعون. ويقال إنّ الهاء لمحمّدﷺ وإنّا لمحمّد لحافظون». هذا كلامه على إجماله نقلناه هنا مع شيء من التوضيح.

٣ ـ فصل الخطاب، ص ٣٦٠.

٤ ـ الطلاق ٦٥: ١٠ و ١١.

غير أنّ المفسّرين ذكروا في توجيه هذه الآية أنّه من تقدير المحذوف، أي وأرسلنا رسولاً... إذ لو كان الرسول بياناً للذكر لما تناسب مع التعبير بالإنزال.

هذا فضلاً عن أنّ آية الحفظ مسبوقة بقوله تعالى: «وَقالوا يا أَيُّهَا الَّذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمجْنُونٌ».[١] وهي تصلح قرينة على تعيين مراده تعالى من الذكر في آية الحفظ بعدها، ولا دليل على إرادة خلاف هذا الظاهر.[٢]

* * *

هنا شبهة لابدّ من إيعازةٍ إلى دفعها:

قال الإمام الرازي: احتجّ القاضي بآية الحفظ على فساد من يزعم أنّ القرآن قد دخله التغيير، لأنّه لو كان الأمر كذلك لما بقي القرآن محفوظاً...

قال: وهذا الاستدلال ضعيف لأنّه يجري مجرى إثبات الشيء بنفسه، فالذين يقولون بأنّ القرآن قد دخله التغيير لعلّهم يقولون إنّ هذه الآية من جملة الزوائد التي اُلحقت بالقرآن...[٣]

قال سيّدنا الأُستاذ ﷺ: وحاصل الشبهة أنّ مدّعي التحريف يدّعي وجود التحريف في نفس هذه الآية، لأنّها بعض القرآن، فلا يكون الاستدلال بها بالذات صحيحاً، فإنّه من الدور الباطل...

ثمّ أجاب ﷺ بما حاصله: إنّ هذه الشبهة إنّما ترد على من لم يعرف للعترة الطاهرة مقام ولايتهم الكبرى وأنّهم عدل القرآن وقرناؤه، كما ورد في حديث الثقلين... إذ أنّهم عليهم السلام تمسّكوا بهذا الموجود من القرآن وقرّروا أصحابهم في التمسّك به والاستناد إليه،الأمر الذي يكشف عن حجّيته بالذات ووجوب التمسّك به بلا ريب...[٤]

قلت: وجه الكلام ـ في الاستدلال بهذه الآية ـ إلى أُولئك الفئات الشاذّة المنتمية إلى

---

١ ـ الحجر ١٥: ٦.

٢ ـ راجع: البيان في تفسير القرآن لسيدّنا الأُستاد طاب ثراه، ص ٢٢٦.

٣ ـ التفسير الكبير، ج ١٩، ص ١٦١.

٤ ـ البيان في تفسير القرآن، ص ٢٢٨.

الإسلام، ممّن يرى القرآن كتابه السماوي الخالد، الذي نزل دستوراً للشـريعة ومـعجزة باقية دليلاً على صحّة النبوّة.

وهم: الحشوية سلفاً وخلفاً من العامّة، والأخباريّة المتأخّرة من الخاصّة. وهؤلاء إنّما وضعوا اليد على مواضع التحريف ـ فيما زعموا ـ كآية الرجم وآية الرضعات وآية لا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، فيما روته الحشوية. وآية الذرّ «ألست بربّكم ومحمّد نبيّكم وعليّ إمامكم...». فيما زعمه الجزائري وأذنابه.

أمّا الآيات المثبّتة في المصحف الشريف، على ما تـعارف عـليه المسـلمون عـبر القرون، فهم معترفون بصحّتها وحياً سماوياً، ليس فيها زيادة أو تبديل في نصّها الراهن.

وعليه: فلا يضرّ مذهبهم في التحريف، إمكان الاستدلال بـالموجود مـن الآيـات الكريمة. ومن ثمّ لم نرهم في ردّ الاستدلال بـالآية ونـحوها عـرضوا مسألة احـتمال التحريف، وإنّما تشبّثوا بتأويلات بعيدة غير ذلك. وما ذاك إلّا لأجل إذعانهم بسلامة النصّ الموجود.

إذن فلا موضع لهذه الشبهة التي لم تعرض من قبل الخصم فضلاً عن غيره. وإنّما هي شبهة أثارتها ذهنيّة إمام المتشكّكين من غير أساس.

٥ ـ نفي الباطل عنه

قال تعالى: «وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ. لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ».[١]

هذه الآية أصرح دلالة من الآية الأُولى، فقد وعد تعالى صيانته من الضياع وسلامته من حوادث الأزمان، مصوناً محفوظاً يشقّ طريقه إلى الأمام بسلام.

قوله «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه»، الباطل: الفـاسد الضـائع. أي لا

١ ـ فصّلت ٤١: ٤١ و ٤٢.

يعرضه فساد أو نقض لا في حاضره ولا في مستقبل الأيّام. وذلك لأنّه تنزيل من لدن حكيم عليم، وأنّ حكمته تعالى لتبعث على ضمان حفظه وحراسته مع أبديّة الإسلام.

«حميد»: من كان محموداً على فعاله، فلا يخلف الميعاد.

ويسبق هذه الآية قوله تعالى: «**وَإِمّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّميعُ الْعَليمُ**».[١] قرينة على أنّه‌ﷺ كانت تتضوّر نفسه الكريمة تلهّفاً على إمكان إبطال شريعته على يد أهل الفساد، إمّا في حياته أو بعد وفاته «**أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلى أَعْقابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً**»،[٢] وفي هذه الآية أيضاً تلميح إلى بقاء هذا الدين وضمان سلامته عن كيد الأعداء.

وقد اعترف الخصم بأنّ مطلق التغيير في القرآن يعدّ باطلاً وتنافياً مع ظاهر الآية الكريمة. سوى أنّ المقصود غير هذا المعنى! قال: لأنّ المقصود هو البطلان الحاصل من تناقض أحكامه وتكاذب أخباره.[٣]

قلت: لعلّه لم يتنبّه لموضع قوله تعالى: «**لا يَأْتيهِ الباطِل...**». والباطل الذي يمكن إتيانه للكتاب هو تناول يد المحرّفين «**الَّذينَ جَعَلوا الْقُرْآنَ عِضينَ**».[٤]

أمّا التناقض والتكاذب في أحكامه وإخباراته فهو من الباطل المنبعث من الداخل، وقد نفاه تعالى أيضاً بقوله: «**وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فيهِ اخْتِلافاً كَثيراً**».[٥]

ومن ثمّ أَطبق المفسّرون على أنّ آية نفي الباطل هي من أصرح الآيات دلالةً على نفي احتمال التحريف من الكتاب، فلا تناله يد مغيّرٍ أبداً.

٦ ـ العرض على كتاب الله

وأيضاً من الدلائل على ردّ شبهة التحريف هي مسألة عرض الأحاديث على كتاب

---

١ ـ فصّلت ٤١: ٣٦.
٢ ـ آل عمران ٣: ١٤٤.
٣ ـ فصل الخطاب، ص ٣٦١.
٤ ـ الحجر ١٥: ٩١.
٥ ـ النساء ٤: ٨٢.

الله، فما وافق فهو صادق، وما خالف فهو كاذب. قال الصادق عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ على كلّ حقّ حقيقة وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه».[١]

الأمر الذي يتنافى تماماً مع احتمال التحريف في كتاب الله، وذلك من جهتين: الجهة الأُولى: أنّ المعروض عليه يجب أن يكون مقطوعاً به، لأنّه المقياس الفارق بين الحقّ والباطل ولا موضع للشكّ في نفس المقياس.

إذن فلو عرضت روايات التحريف على نفس ما قيل بسقوطه لتكون موافقة له، فهذا عرض على المقياس المشكوك فيه، وهو دور باطل، وإن عرضت على غيره فهي تخالفه، حيث قوله تعالى: «لا يَأْتيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ». وقوله: «إنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإنّا لَهُ لَحافِظونَ».

الجهة الثانية: أنّ العرض لابدّ أن يكون على هذا الموجود المتواتر لدى عامّة المسلمين لما ذكرناه ـ في الجهة الأُولى ـ من أنّ المقياس لابدّ أن يكون متواتراً مقطوعاً به. وروايات التحريف إذا عرضت على هذا الموجود بأيدينا كانت مخالفة له، لأنّها تنفي سلامة هذا الموجود وتدلّ على أنّه ليس ذلك الكتاب النازل على رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا تكذيب صريح للكتاب ومخالفة عارمة مع القرآن.

هكذا استدلّ المحقّق الثاني قاضي القضاة نورالدين علي بن عبدالعالي الكركي (ت ٩٤٠) في رسالة وضعها للردّ على احتمال النقيصة في القرآن. قال فيها: الحديث إذا جاء على خلاف الدليل القاطع من الكتاب والسنّة المتواترة والإجماع ولم يمكن تأويله وجب طرحه. قال: وعلى هذه الضابطة إجماع علمائنا.

ثمّ قال: ولا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه، غير هذا المتواتر الذي بأيدينا وأيدي الناس، وإلّا لزم التكليف بما لا يطاق. فقد ثبت وجوب عرض الأخبار على

---

١ ـ الكافي، ج ١، ص ٦٩، باب الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب.

هذا الكتاب. وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنّه ليس هو، وأيّ تكذيب يكون أشدّ من هذا؟![1]

ومثله السيد محمد مهدي الطباطبائي بحر العلوم (ت ١١٥٥) في كتابه «فوائد الأُصول» قال ـ بشأن حجّية الكتاب ـ: قد أطبق جماهير العلماء منذ عهد الرسالة إلى يومنا هذا على الرجوع إلى الكتاب العزيز والتمسّك بمحكم آياته في الأُصول والفروع، بل أوجبوا عرض الأحاديث عليه ـ كما ورد في متواتر النصوص ـ «إنّ لكلّ حقّ حقيقة وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذروه»...

قال: والمعتبر في الحجّية ما تواتر أصلاً وقراءةً. ولا عبرة بالشواذّ، وليست كأخبار الآحاد، لخروجها عن كونها قرآناً، لأنّ من شرطه التواتر، بخلاف الخبر...[2]

لكن زعم المحدّث النوري أن لا منافاة بين أخبار العرض ووقوع التحريف في القرآن! قال: لأنّ الأمر بالعرض على كتاب الله صدر من رسول الله صلى الله عليه وآله حال حياته. أمّا وقوع السقط والتبديل فإنّما حصل بعد وفاته.

قال: إنّ ما ورد عنه صلى الله عليه وآله في ذلك لاينافي ما ورد في التغيير بعده.

وقال أيضاً: إنّ ما جاء من ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله فهو أقلّ قليل، ولا منافاة بينه وبين ورود التحريف عليه بعده، وعدم التمكّن من امتثال أمره صلى الله عليه وآله.[3]

وهذا كلام غريب، إذ أحاديث العرض لايختصّ صدورها عن الرسول صلى الله عليه وآله بل نطق بها ـ دستوراً عامّاً ـ الأئمّة المعصومون بعده أيضاً.

ثمّ إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله إنّما قال ذلك خشية وفور الكذّابة بعده، فبيّن للأُمّة على طول الدهر معياراً يقيسون عليه السليم من السقيم من أحاديثه المنسوبة إليه، وليس علاجاً مؤقّتاً خاصّاً بحال حياته صلوات الله عليه.

---

١ ـ بنقل السيد شارح الوافية. اُنظر: البرهان للبروجردي، ص ١١٦-١١٧.

٢ ـ بنقل البروجردي في البرهان، ص ١١٩-١٢٠.

٣ ـ فصل الخطاب، ص ٣٦٢ و ٣٦٣.

٧ ـ نصوص أهل البيت عليهم السلام

لدينا وفرة من أحاديث مأثورة عن أهل البيت عليهم السلام تنصّ على صيانة القرآن من التحريف، إمّا تصريحاً أو تلويحاً، وأنّه مصون عن التغيير نصّاً، لم ينله مسّ سوء أصلاً. وإن نالته الأيدي الأثيمة تأويلاً وتفسيراً بغير حقّ.

وإليك منها:

١ ـ جاء في رسالة الإمام أبيجعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده...».[١]

وهذا تصريح بأنّ الكتاب العزيز لم ينله تحريف فينصّه «أقاموا حروفه» وإن كانوا قد غيّروا من أحكامه «حرّفوا حدوده».

والمراد من «تحريفالحدود» هو تضييعها، كما ورد في الحديث: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده...».[٢]

وعليه فالمراد من إقامة الحروف هو حفظها عن التغيير والتبديل، كما في هذا الحديث أيضاً.

٢ ـ صحّ عن أبيبصير قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: «**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**...».[٣] وما يقوله الناس: ما له لم يسمّ عليّاً وأهل بيته؟

قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم...[٤]

فقد قرّر عليه السلام أنّه لم يأت ذكرهم في الكتاب نصّاً، وإن كانوا مقصودين بالذات من عمومات واردة في القرآن كثيراً. ففي القرآن كثير من الآيات تهدف التنويه بشأن الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام، والقرائن الحافّة شاهدة بذلك، وقد نبّه عليه الرسول في كثير من

---

١ ـ رواها ثقة الإسلام الكليني بإسناد صحيح في الكافي، ج ٨، ص ٥٣، رقم ١٦.

٢ ـ الكافي، ج ٢، ص ٦٢٧، رقم ١.

٣ ـ النساء ٤: ٥٩.

٤ ـ الكافي، ج ١، ص ٢٨٦.

المواقف، أوّلها حديث يوم الإنذار وانتهت بحديث الغدير. والآيات في جميع هذه الموارد عدد كبير، جمع أكثرها الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل».

٣ ـ أحاديث الفساطيط، تضرب بظهر الكوفة عندما يظهر الحجّة المنتظر، يعلّمون الناس القرآن، يخالف القرآن الحاضر في تأليفه، لا في شيء آخر.

فقد روى الشيخ المفيد ـ برواية جابر ـ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «إذا قام قائم آل محمّد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن، على ما أنزل الله ـ جلّ جلاله ـ فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف».[1]

وبمعناه روايات اُخر.[2]

وقد ذكرنا في وصف مصحف علي عليه السلام أنّه كان على أتمّ تأليف وفق ما أنزل الله، الأوّل فالأوّل، لم يشذّ عنه شيء من ذلك. وقد ورثه الأئمّة يداً بيد حتّى يظهره الله على يد وليّه صاحب الأمر، عجّل الله تعالى فرجه الشّريف.[3]

فقد علّل عليه السلام صعوبة حفظه ذلك اليوم، بأنّه يخالف التأليف (الترتيب) المعهود، فلو كانت هناك مخالفة اُخرى لبيّنها أيضاً، الأمر الذي يدلّ على أنّه لا مخالفة في ما سوى التأليف إطلاقاً.

٤ ـ وروى ابن فضيل عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في قوله تعالى: «**يُريدونَ لِيُطْفِئُوا نورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نورِهِ وَلَوْ كَرِهِ الْكافِرونَ**».[4]

قال عليه السلام يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم! قلت: والله متمّ نوره؟ قال: متمّ الإمامة، لقوله عزّوجلّ: «**فَآمِنوا بِاللهِ وَرَسولِهِ وَالنّورِ الَّذي أَنْزَلْنا**».[5] والنور هو الإمام!

---

١ ـ الإرشاد، ص ٣٨٦؛ والبحار، ج ٥٢، ص ٣٣٩، رقم ٨٥.

٢ ـ بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ٣٦٤، رقم ١٣٩، ١٤٠ و ١٤١.

٣ ـ الكافي، ج ٢، ص ٦٣٣، رقم ٢٣، والروايات بهذا المعنى كثيرة.

٤ ـ الصفّ ٦١: ٨.

٥ ـ التغابن ٦٤: ٨.

قلت: «هُوَ الَّذي أَرْسَلَ رَسولَهُ بِالْهُدىٰ وَدينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدّين كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكونَ».[١]

قال عليه السلام: ليظهره على جميع الأديان عند قيام القائم عجّل الله فرجه لقوله عزّوجلّ: والله متمّ نوره ولو كره الكافرون، بولاية علي عليه السلام!

قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل، وأمّا غيره فتأويل.[٢]

فقد فسّر الإمام عليه السلام نور الله في الأرض بالولاية التي هي امتداد لولاية الله في الأرض. واستشهد بالآية من سورة التغابن. فإنّ في اتّباع الشريعة النازلة من عند الله دخولاً في ولاية الله الممتدّة في ولاية الأئمّة المعصومين خلفاء الرسول صلوات الله عليه وعليهم حبل ممدود من السماء إلى الأرض.

فاستغرب الراوي هذا التفسير العجيب للآية، ممّا لم يسمعه ولم يتحدّث به أحد. فقال: هل هذا هو شأن نزول الآية؟ وبهذا المعنى نزلت الآية؟ فأجابه الإمام: نعم... هذا هو تفسيرها الصحيح، وأمّا سائر التفاسير فهي تأويلات لا مستند لها.

والشاهد: أنّه رفض أن يكون ما بيّنه جزءً من الآية ـ كما حسبه أهل القول بالتحريف ـ[٣] وإنّما هو تفسير من النمط الأرقى الذي لا يعلمه سوى الراسخين في العلم من آل بيت الرسول صلوات الله عليهم، وأمّا غيره فتخرّص وتأويل من غير دليل.

٥ ـ وفي ذيل الحديث: قلت: «إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزيلاً»،[٤] قال: بولاية علي عليه السلام تنزيلاً. قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، ذا تأويل...[٥]

وهذا صريح في إرادة التفسير من التنزيل، تفسيراً يشبه التأويل. ومن ثمّ فهذا الحديث كسابقه حاكم على كلّ مزعومات أهل القول بالتحريف.

---

١ ـ الصفّ ٦١: ٩.

٢ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٣٢، رقم ٩١.

٣ ـ راجع: فصل الخطاب، ص ٣٣٤.

٤ ـ الدهر ٧٦: ٢٣.

٥ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٣٥.

ويوضّحه أيضاً الحديث التالي:

٦ ـ روى عمّار الساباطي عن الإمام الصادق عليه السلام قال:

قال تعالى بشأن علي عليه السلام: «أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ ساجِداً وَقائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذينَ يَعْلَمونَ» أنّ محمّداً رسول الله «وَالَّذينَ لا يَعْلَمونَ» أنّ محمّداً رسول الله... ويزعمون أنّه ساحر كذّاب «إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولو الْأَلْبابِ».[1]

ثمّ قال عليه السلام: هذا تأويله يا عمّار.[2]

وهذا الحديث قد أوضح من تلك الزيادات التي كانت قد تذكر خلال قراءات الأئمّة عليهم السلام إنّما هي زيادات تفسيرية لغرض تأويل الآية إلى أوجه دلالتها، وليس كما زعمه أهل التحريف!

٧ ـ وزاد الصدوق روايات دلّت ـ دلالة التزامية ـ على كمال سور القرآن من غير نقص فيها، وكذا على كمال القرآن من غير نقص فيه.

منها: ما دلّ على ثواب قراءة كلّ سورة والنهي عن القِران بين السورتين، وثواب ختم القرآن، والنهي عن ختم القرآن بأقلّ من ثلاثة أيّام.

فلو كان في السور نقص لما أمكن قراءتها، أو القِران بين السورتين، إذ على ذلك الفرض كان المقروء بعض السورة، وكان القِران بين أبعاض السورتين. والثواب على ختم القرآن دليل على إمكان ختمه أي تلاوة آياته و سوره أجمع، وهكذا...[3]

وهذه الروايات على كثرتها لو أضفناها إلى ما سبق من روايات العرض وما تقدّم من نصوص مأثورة بشأن الكتاب العزيز، فضلاً عن الأحاديث الآمرة بالرجوع إلى القرآن والأخذ بما فيه. فإنّ ذلك قد ينوف على آلاف من الأحاديث المعتبرة الواردة بشأن صيانة القرآن من التحريف، ولله الحمد على هذا التوفيق.

---

١ ـ الزمر ٣٩: ٩.

٢ ـ الكافي، ج ٨، ص ٢٠٤-٢٠٥، رقم ٢٤٦.

٣ ـ راجع: كتاب الاعتقادات للصدوق، باب ٣٣، ص ٨٤-٨٥، المطبوع ضمن مصنفات الشيخ المفيد في المجلّد الخامس.

الفصل الثالث

تصريحات
أعلام الطائفة

وإليك الآن تصريحات من ألمع وجوه الطائفة، ممّن دارت عليهم رحى الاعتبار، وكانوا قدوة التحقيق وأُسوة النقد والاختيار، فكانت أقوالهم بالذات حجّة وآراؤهم بالخصوص سند القبول. وقد أجمعوا بلا استثناء على رفض احتمال التحريف في كتاب الله المجيد، حتّى جعله مثل الصدوق ـ وهو المضطلع بآثار المعصومين عليهم السلام ـ من أُصول معتقدات الشيعة الإمامية.[١] وصرّح المولى أبوالقاسم الجيلاني (ت ١٢٣١) صاحب قوانين الأُصول بأنّ جمهور المجتهدين على عدم التحريف.[٢] وهكذا الإمام كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣) قال: عليه إجماع الشيعة الإماميّة.[٣]

إذن فلا عبرة بما لهجت به فئة شاذة من القول بالتحريف قولاً بلا علم ودعوى بلا برهان، ولا يؤخذ من سفاسفهم حجّة على المذهب الحنيف.

قال الشهيد السعيد السيد نور الله التستري (ت ١٠١٩)[٤]: ما نسب إلى الشيعة الإمامية

---

١ ـ سيأتي نقل كلامه.

٢ ـ البرهان للبروجردوي، ص ١١٢.

٣ ـ أصل الشيعة وأُصولها، ص ١٣٣.

٤ ـ وقد اعترف السيد الجزائري بإمامته وتبحّره في العلوم والمعارف الإسلامية. الروضات، ج ٦، ص ١٧. ومع ذلك نراه قد خالفه وترأس الفئة الشاذّة (الشرذمة من الأُمة) القائلة بالتحريف، كما يأتي.

من القول بالتحريف ليس ممّا قاله جمهور الإماميّة، وإنّما قاله شرذمة قليلة لا اعتداد بهم في جماعة الشيعة.[١]

ولأعلام التحقيق من أهل السنّة أيضاً شهادات ضافية بهذا الشأن، ونزاهة موقف علماء الإمامية عن القول بالتحريف، نعرضها في ختام هذا العقد.

وبعد، فإليكم نماذج من تصريحات أعلامنا تكشف من رأي الطائفة وعن عقيدتها بشأن القرآن:

١ ـ شيخ المحدّثين، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الصدوق (ت ٣٨١).

قال ـ في رسالته التي وضعها لبيان معتقدات الشيعة الإمامية حسب ما وصل إليه من النظر والتمحيص ـ: اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفّتين. وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك. وعدد سوره على المعروف (١١٤) سورة. وعندنا تعدّ «والضحى» و«ألم نشرح» سورة واحد، وكذا «لإيلاف» و«ألم تر كيف».

قال: ومن نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب.[٢]

٢ ـ عميد الطائفة، محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣).

قال ـ في كتابه الفذّ «أوائل المقالات» الذي وضعه لبيان أُصول المسائل الإسلامية فيما تفترق فيه الشيعة الإمامية عن غيرهم من أهل العدل ـ: وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنّه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة. ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً

---

١ ـ آلاء الرحمان، ج ١، ص ٢٥-٢٦، عن كتابه «مصائب النواصب»، وراجع الفصول المهمّة للسيد شرف الدين، ص ١٦٥، نقلاً عن الشيخ رحمة الله الدهلوي في كتابه إظهار الحق، ج ٢، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٢ ـ كتاب «اعتقادات الإمامية» المطبوع مع شرح الباب الحادي عشر، ص ٩٣-٩٤، وسنبحث عن حديث السبعة عشر ألف، وأنّه من خطأ النسخة، والصحيح ما أثبته الوافي، ج ٢، ص ٢٧٤ وهو سبعة آلاف آية، عدداً تقريبيّاً يتوافق مع الواقع نوعاً ما.

منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز. وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً...

قال: وعندي أنّ هذا القول أشبه (أي أقرب في النظر) من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل.

قال: وأمّا الزيادة فيه فمقطوع على فسادها، إن أُريد بالزيادة زيادة سورة على حدّ يلتبس على الفصحاء، فإنّه متنافٍ مع تحدّي القرآن بذلك.

وإن أُريد زيادة كلمة أو كلمتين أو حرف أو حرفين. ولست أقطع على كون ذلك، بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن عنه. قال: ومعي بذلك حديث عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام.[١]

وقال في أجوبة المسائل السروية: فإن قال قائل: كيف يصحّ القول بأنّ الذي بين الدفّتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان وأنتم تروون عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم قرأوا: «كنتم خير أئمّة أُخرجت للناس»، «وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً» وقرأوا: «يسألونك الأنفال». وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟

قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو: أنّ الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحّتها، فلذلك وقفنا فيها ولم نعدل عمّا في المصحف الظاهر، على ما أمرنا به حسب ما بيّناه. مع أنّه لا ينكر أن تأتي القراءة على وجهين منزلين أحدهما ما تضمّنه المصحف، والثاني ماجاء به الخبر، كما يعترف به مخالفونا من نزول القرآن على وجوه شتّى.[٢]

٣ ـ الشريف المرتضى، علي بن الحسين علم الهدى (ت ٤٣٦).

قال ـ في رسالته الجوابية الأُولى عن المسائل الطرابلسيات ـ: إنّ العلم بصحّة نقل

---

١ ـ أوائل المقالات، ص ٥٥-٥٦.

٢ ـ الرسالة مطبوعة ضمن رسائل نشرتها مكتبة المفيد بقم. راجع: ص ٢٢٦؛ والبحار، ج ٨٩، ص ٧٨

القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة. فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوّة ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدينيّة. وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتّى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً ومنقوصاً، مع العناية الصادقة والضبط الشديد!

وقال أيضاً: إنّ العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة، ككتاب سيبويه والمزني. فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتّى لو أنّ مدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعرف وميّز وعلم أنّه ملحق وليس من أصل الكتاب. وكذلك القول في كتاب المزني. ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء.

وذكر أخيراً: أنّ من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته.[١]

٤ ـ شيخ الطائفة، أبوجعفر محمّد بن‌الحسن الطوسي (ت ٤٦٠) يقول ـ في مقدّمة تفسيره الأثري الخالد «التبيان» ـ: وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق بهذا الكتاب المقصود منه العلم بمعاني القرآن، لأنّ الزيادة منه مجمع على بطلانها والنقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا.

وهو الذي نصره المرتضى، وهو الظاهر في الروايات. غير أنّه رويت روايات كثيرة

---

١ ـ مجمع البيان، ج ١، ص ١٥ ضمن الفنّ الخامس. وراجع: الذخيرة في علم الكلام للشريف المرتضى، ص ٣٦١-٣٦٤، تحقيق السيد أحمد الحسيني.

من جهة الخاصّة والعامّة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع. طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها، وترك التشاغل بها، لأنّه يمكن تأويلها.[١]

٥ ـ وهكذا قال أبوعلي الفضل بن‌الحسن الطبرسي (ت٥٤٨) ـ في مقدّمة التفسير ـ قال: والكلام في زيادة القرآن ونقصانه، ممّا لا يليق بالتفسير. أمّا الزيادة فيه فمجمع على بطلانه وأمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً. والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء.[٢]

٦ ـ جمال‌الدين، أبو منصور الحسن بن‌يوسف ابن‌المطهّر العلّامة الحلّي (ت٧٢٦) في أجوبة المسائل المهناوية، عندما سأله السيد المهنا: ما يقول سيدنا في الكتاب العزيز هل يصحّ عند أصحابنا أنّه نقص منه شيء أو زيد فيه أو غيّر ترتيبه أم لم يصحّ عندهم شيء من ذلك؟ أفدنا أفادك الله من فضله وعاملك بما هو من أهله.

قال العلّامة في الجواب: الحقّ أنّه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنّه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنّه يوجب التطرّق إلى معجزة الرسول ﷺ المنقولة بالتواتر.[٣]

وقد تقدّم كلامه في مسألة التواتر دليلاً على دحض شبهة التحريف عن كتابه «نهاية الوصول».

٧ ـ وهكذا المولى المحقّق الأردبيلي (ت٩٩٣) تقدّم قوله بوجوب العلم بما يقرأ قرآناً أنّه قرآن. فينبغي تحصيله من التواتر الموجب للعلم، وعدم جواز الاكتفاء بالسماع حتّى من عدل واحد... وإذ ثبت تواتره فهو مأمون من الاختلال... مع أنّه مضبوط في

---

١ ـ التبيان، ج ١، ص ٣. وسيبدو لك وجه التأويل في الصحيح منها.

٢ ـ مجمع البيان، ج ١، ص ١٥، الفن الخامس.

٣ ـ المسألة ١٣، ص ١٢١، والرسالة طبعت بقم، سنة ١٤٠١ هـ.

الكتب، حتّى أنّه معدود حرفاً حرفاً وحركةً حركةً، وكذا الكتابة وغيرها، ممّا يفيد الظنّ الغالب، بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص.[١]

٨ ـ شيخ الفقهاء، الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء (ت١٢٢٨).

قال ـ في كتاب القرآن من موسوعته الفقهية القيّمة «كشف الغطاء» ـ: لا زيادة فيه من سورة ولا آية من بسملة وغيرها لا كلمة ولا حرف. وجميع ما بين الدفّتين ممّا يتلى كلام الله تعالى، بالضرورة من المذهب بل الدين وإجماع المسلمين وأخبار النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة الطاهرين عليهم السلام وإن خالف بعض من لا يعتدّ به...

قال: وكذا لاريب في أنّه محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديّان كما دلّ عليه صريح القرآن وإجماع العلماء في جميع الأزمان، ولا عبرة بالنادر، وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهية من العمل بظاهرها، ولا سيّما ما فيه من نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوفّر الدواعي عليه، ولاتّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله. ثمّ كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه. وخصوصاً ما ورد أنّه صرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين في بعض السور ومنهم فلان وفلان، وكيف يمكن ذلك وكان من حكم النبيّ صلى الله عليه وآله الستر على المنافقين ومعاملتهم بمعاملة أهل الدين...

قال: فلابدّ من تأويلها بأحد وجوه: إمّا النقص في أصله قبل النزول، بمعنى أنّه كان مقدّراً ولم ينزل. أو أُنزل إلى السماء ولم ينزل على النبي. أو النقص في المعاني. أو أنّ الناقص كان من الحديث القدسي لا الوحي القرآني.

قال: والذي أختاره أنّ ما قيل بنقصه كان محفوظاً عند النبيّ صلى الله عليه وآله ولم ينطق به، ومن ثمّ أودعه أوصيائه ولم يعلن به. وأمّا الذي نزل إعجازاً وأعلن به النبيّ صلى الله عليه وآله وخطب به أو خاطب به وشاع عنه واشتهر بين المسلمين فلم يتغيّر ولم يتبدّل منذ عهد النبيّ صلى الله عليه وآله فإلى

---

١ ـ مجمع الفائدة، ج ٢، ص ٢١٨.

الآن، فهو على ما كان من غير تحريف.[١]

وقال ـ فيما كتبه ردّاً على مسلك الأخباريين ـ: وصدرت منهم أحكام غريبة وأقوال منكرة عجيبة، منها: قولهم بنقص القرآن، مستندين إلى روايات تقضي البديهة بتأويلها وطرحها. وفي بعضها: نقص ثلث القرآن أو ربعه ونقص أربعين اسماً في سورة «تبّت» منها أسماء جماعة من المنافقين. وفي ذلك منافاة لبديهة العقل، لأنّه لو كان ذلك ممّا أبرزه النبيﷺ وقرأه على المسلمين وكتبوه لافتضح المنافقون، ولم يكن النبيﷺ مأموراً إلّا بالستر عليهم، ولقامت الحرب على ساق، وكان في ابتداء الإسلام من الفتن ما كان في الختام. ثمّ لو كان حقّاً لتواتر نقله وعرفه جميع الخلق، لأنّهم كانوا يضبطون آياته وحروفه وكلماته تمام الضبط، فكيف يغفلون عن مثل ذلك. ولعرف بين الكفّار، وعدّوه من أعظم مصائب الإسلام والمسلمين. ولكان القارئ لسورة من السور الناقصة مبعّضاً في الحقيقة. ولكان القرآن غير محفوظ، وقد أخبر الله بحفظه، ولعرف بين الشيعة، وعدّوه من أعظم الأدلّة على خروج الأوّلين من الدين، لأنّ النقص ـ على تقدير ثبوته ـ إنّما هو منهم.

قال: يا للعجب من قوم يزعمون سلامة الأحاديث وبقائها محفوظة وهي دائرة على الألسن ومنقولة في الكتب، في مدّة ألف ومائتي سنة، وأنّها لو حدث فيها نقص لظهر واستبان وشاع!! لكنّهم يحكمون بنقص القرآن، وخفي ذلك في جميع الأزمان!![٢]

قلت: أكرم به من محقّق خبير، وأجدر به من ناطق بالحقّ المبين.

٩ ـ وقال حفيده الفقيه المحقّق، الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣) ـ في رسالته التي وضعها في أُصول معتقدات الشيعة الغرّاء ـ: وإنّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليهﷺ للإعجاز والتحدّي ولتعلّم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام. وأنّه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة. وعلى هذا إجماعهم

---

١ ـ كشف الغطاء، كتاب القرآن من كتاب الصلاة، المبحث السابع والثامن، ص ٢٩٨-٢٩٩.

[٢] ـ من كتابه «الحقّ المبين»، ص ١١. ونقله القاضي الطباطبائي في هامش الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٣٥٩.

(أي إجماع الشيعة الإمامية). ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ نصّ الكتاب العظيم «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظونَ»[١] والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة، وأخبار آحاد لاتفيد علماً ولا عملاً، فإمّا أن تؤوّل بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار.[٢]

١٠ ـ وقال شيخ الإسلام بهاء الملّة والدين، محمد بن الحسين الحارثي العاملي (ت ١٠٣١): والصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ من التحريف، زيادة كانت أو النقصان بنصّ آية الحفظ من الذكر الحكيم. وما اشتهر من الإسقاط في مواضع من الكتاب فهو غير معتبر عند العلماء.[٣]

١١ ـ وقال المحدّث العارف المحقّق محمد بن المرتضى المشتهر بالفيض الكاشاني (ت ١٠٩٠) في المقدّمة السادسة التي وضعها قبل التفسير ـ بعد نقل روايات توهّم وقوع التحريف في كتاب الله ـ قال: على هذا لم يبق لنا اعتماد بالنصّ الموجود، وقد قال تعالى: «وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزيزٌ لايَأْتيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ».[٤] وقال: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظون».[٥] وأيضاً يتنافى مع روايات العرض على القرآن. فما دلّ على وقوع التحريف مخالف لكتاب الله وتكذيب له. فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله.[٦]

وقال في كتابه الذي وضعه في بيان أُصول الدين ـ عند الكلام عن إعجاز القرآن، واستعراض جملة من روايات تسند التحريف إلى كتاب الله ـ قال: ويرد على هذا كلّه إشكال، وهو: أنّه على ذلك التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن تكون محرّفة ومغيّرة وتكون على خلاف ما أنزله الله، فلم يبق في

---

١ ـ الحجر ١٥: ٩.

٢ ـ أصل الشيعة وأُصولها، ص ١٣٣.

٣ ـ آلاء الرحمان، ج ١، ص ٢٦.

٤ ـ فصّلت ٤١: ٤١-٤٢.

٥ ـ الحجر ١٥: ٩.

٦ ـ الصافي في تفسيرالقرآن، ج ١، ص ٣٣-٣٤، المقدمة السادسة؛ والوافي، ج ٢، ص ٢٧٣-٢٧٤.

القرآن لنا حجّة أصلاً، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصيّة به.

وأيضاً، قال الله عزّوجلّ: «وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزيزٌ لايَأْتيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزيلٌ مِنْ حَكيمٍ حَميدٍ». فكيف تطرّق إليه التحريف والنقصان والتغيير!؟ وأيضاً، قال الله عزّوجلّ: «إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحافِظون».

وأيضاً قد استفاض عن النبي صلّى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام عرض الخبر المرويّ عنهم على كتاب الله، ليعلم صحّته بموافقته له وفساده بمخالفته. فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفاً مغيّراً فما فائدة العرض، مع أنّ خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذّب له، فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله.

قال: ويخطر بالبال في دفع الإشكال ـ والعلم عند الله ـ أنّ مرادهم عليهم السلام بالتحريف والتغيير والحذف إنّما هو من حيث المعنى دون اللفظ، أي حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله، أي حملوه على خلاف ما هو عليه في نفس الأمر، فمعنى قولهم عليهم السلام: كذا اُنزلت أنّ المراد به ذلك، لا ما يفهمه الناس من ظاهره. وليس المراد أنّها نزلت كذلك في اللفظ، فحذف ذلك إخفاء للحقّ وإطفاء لنور الله.

وممّا يدلّ على ذلك ما رواه في الكافي بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنّه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه. والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية».[1]

١٢ ـ وقال خاتمة المحدّثين المتعهّدين، محمد بن الحسن بن علي المشتهر بالحرّ العاملي، صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «وسائل الشيعة» (ت ١١٠٤) ـ في رسالة كتبها بالفارسية، دحضاً لسفاسف بعض معاصريه ما تعريبه ـ:

إنّ من تتبّع أحاديث أهل البيت عليهم السلام وتصفّح التاريخ والآثار علم علماً يقينيّاً أنّ القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، قد حفظه الاُلوف من الصحابة ونقلته الاُلوف، وكان

١ ـ كتاب علم اليقين في اُصول الدين للمحقّق الفيض الكاشاني، ج ١، ص ٥٦٥.

منذ عهده ﷺ مجموعاً مؤلّفاً...[١]

١٣ ـ وقال المحقّق التبريزي (ت١٣٠٧) ـ في تعليقته على رسائل أُستاذه المولى المحقّق الأنصاري:[٢] القول بالتحريف هو مذهب الأخباريين والحشوية، خلافاً لأصحاب الأُصول الذين رفضوا احتمال التحريف في القرآن رفضاً قاطعاً، وهو الحقّ، للوجوه التالية:

أوّلاً: إجماع الطائفة، على ما حكاه الشيخ الطوسي والطبرسي والمرتضى علم الهدى والصدوق وغيرهم من أقطاب الإمامية.

ثانياً: صراحة القرآن بعدم إمكان التغيير فيه، كآية التدبّر (النساء: ٨٢) وآية الحفظ (الحجر: ٩) وآية عدم إتيانه الباطل (فصّلت: ٤٢). وكذا الروايات الكثيرة الدالّة على وجوب الرجوع إلى القرآن.

ثالثاً: دليل العقل، حيث القرآن عماد الدين وأساس الشرع المبين، لكونه معجزاً ومصدّقاً لمقام النبوّة إلى قيام القيامة. ويؤيّد ذلك عناية الأُمّة بحفظه وحراسته على ما كان عليه في العهد الأوّل في رسم الخطّ ونحوه. فلابدّ من تأويل ما ورد بخلاف ذلك أو طرحه.[٣]

١٤ ـ وقال الحجّة البلاغي (ت١٣٥٢) ـ بعد نقل كلمات الأعلام كالصدوق والمرتضى والطوسي وكاشف الغطاء والبهائي وأضرابهم ـ: وقد جهد المحدّث المعاصر في كتابه «فصل الخطاب» في جمع الروايات التي استدلّ بها على النقيصة، وكثّر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل، مع أنّ المتتبّع المحقّق يجزم بأنّ هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد.

---

١ ـ بنقل الشيخ رحمة‌الله الدهلوي في كتابه القيّم «إظهار الحقّ»، الجزء الثاني، ص ٢٠٨. وراجع: الفصول المهمّة للسيد شرف الدين، ص ١٦٦. وهامش الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٣٥٧.

٢ ـ وقد كان تلميذه الموفّق، واقفاً على دقائق نظرات شيخه وأُستاذه، وأحسن من أبان في شرحه على رسائل الشيخ من آرائه في دقائق علم الأُصول، ومنها هذه المسألة في صيانة القرآن عن التغيير والتحريف.

٣ ـ أوثق الوسائل بشرح الرسائل، ص ٩١.

قال: وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسّر احتمال صدقها. ومنها ما هو مختلف بما يؤول إلى التنافي والتعارض. مع أنّ القسم الوافر منها ترجع أسانيدها إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلاًّ منهم إمّا بأنّه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفوّ الرواية، وإمّا بأنّه كذّاب متّهم لا أستحلّ أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً، وأنّه معروف بالوقف وأشدّ عداوة للرضا عليه السلام، وإمّا بأنّه فاسد الرواية يرمى بالغلوّ.

قال: ومن الواضح أنّ أمثال هؤلاء لاتجدي كثرتهم شيئاً.

قال: ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الخطير لوجب من دلالة الروايات المتعدّدة، أن ننزلها على أنّ مضامينها تفسير للآيات أو تأويل أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عمومها له لأنّه أظهر الأفراد و أحقّها بحكم العام، أو ما كان مراداً بخصوصه عند التنزيل، أو هو مورد النزول، أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم.

قال: وعلى أحد هذه الوجوه الثلاثة الأخيرة يحمل ما ورد أنّه تنزيل وأنّه نزل به جبرئيل كما يحمل التحريف الوارد في الروايات على تحريف المعنى، كما يشهد بذلك مكاتبة سعد إلى أبي جعفر عليه السلام «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده». وكما يحمل ما ورد بشأن مصحف أميرالمؤمنين عليه السلام وابن مسعود أنّه من التفسير والتأويل، لقوله عليه السلام: «ولقد جئتهم بالكتاب كملاً مشتملاً على التنزيل والتأويل».

قال: وهكذا ما ورد من زيادة «بولاية علي» في مصحف فاطمة عليها السلام. ومعلوم أنّه كان كتاب تحديث بأسرار العلم، وقد ورد أنّه لم يكن فيه شيء من القرآن. وأيضاً ما ورد من تنزيل «الأئمّة» موضع «الأُمّة»، لابدّ من حمله على التفسير، وأنّ التحريف إنّما هو في المعنى. وكذا نظائره من سائر الروايات.

ثمّ قال أخيراً: وإلى ما ذكرنا وغيره يشير ما نقلناه من كلمات العلماء الأعلام قدّس الله أسرارهم.[1]

١ ـ راجع: تفصيل كلامه في الأمر الخامس من مقدمة تفسيره «آلاء الرحمان»، ج ١، ص ٢٥-٢٧.

١٥ ـ وللمحقّق البغدادي السيّد محسن الأعرجي (ت١٢٢٧) في شرح الوافية[١] كلام وافٍ بإثبات صيانة القرآن من التحريف. قال: اتّفق الكلّ، لاتمانع بينهم، على عدم الزيادة، ونطقت به الأخبار. وقد حكى الإجماع على ذلك جماعة من أئمّة التفسير والحديث، كشيخ الطائفة في التبيان، وشيخنا أبي‌علي في مجمع البيان. وإنّما وقع الخلاف في النقيصة، والمعروف ـ بين أصحابنا حتّى حكى عليه الإجماع ـ عدم النقيصة أيضاً...

ثمّ أخذ في مناقشة محتمل النقص، وأخيراً في الاستدلال على عدمه رأساً في تفصيل وإسهاب يقرب من كونه رسالة مستقلّة في بابه، لاتزال مخطوطة، أخذنا منه صورة فتوغرافية، لكثرة فوائدها.

جزاه الله خيراً عن القرآن وأهله.[٢]

وفي ضمنها التعرّج إلى رسالة قيّمة للمحقّق الكركي في نفس الموضوع أيضاً.

١٦ ـ قاضي القضاة المحقّق الكركي: قال السيّد الأعرجي: ثمّ إنّي رأيت للفاضل المحقّق قاضي القضاة علي بن‌عبدالعالي (ت ٩٤٠) رسالة في نفي النقيصة، صدّرها بكلام الصدوق، ثمّ اعترض بورود ما يدلّ على النقيصة، وأجاب بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل القاطع من الكتاب أو السنّة المتواترة أو الإجماع ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه وجب طرحه، ثمّ حكى الإجماع على هذه الضابطة واستفاضة النقل عنهم وروى قطعة من أخبار العرض، ثمّ قال: ولا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه غير هذا المتواتر الذي بأيدينا وأيدي الناس، وإلّا لزم التكليف بما لايطاق. فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب، وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنّه ليس هو، وأيّ تكذيب يكون أشدّ من هذا!

ثمّ ذكر أنّ التأويل الذي يتخلّص من معارضة الحكم ويتحقّق الردّ إليه هو أن ننزل أنّ

---

١ ـ هي للمولى عبدالله بن‌محمد المشتهر بالفاضل التوني (ت١٠٧١) قال فيها: والمشهور بين علمائنا الأعلام أنّه محفوظ ومضبوط كما أُنزل، لم يتبدّل ولم يتغيّر، حفظه الحكيم الخبير، قال تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ».

٢ ـ شرح الوافية، باب حجّية الكتاب من أبواب الحجج في الأُصول.

المراد بقولهم عليهم السلام: «إنّ القوم غيّروه وبدّلوه ونقصوا منه» التغيير في تفسيره وتأويله بأن فسّروه بخلاف ما هو عليه في نفس الأمر... وأنّ المراد من الكتاب الذي نزل به جبرئيل وهو عند أهل البيت أو عند القائم من آل محمّد صلى الله عليه وآله أنّ التفسير والتأويل الحقّ هو الّذي عندهم عليهم السلام.

ثمّ وجّه سؤالاً: لماذا لم يطرح الأصحاب تلك الأخبار المخالفة للكتاب؟

وأجاب بأنّها ممّا صحّ طريقها عندهم ومن ثمّ أودعوها في كتبهم مع عدم العمل بظواهرها، وإمكان تأويلها...[1]

١٧ ـ وقال الإمام السيد شرف‌الدين العاملي (ت ١٣٨١) ـ ردّاً على من حاول إلصاق تهمة القول بالتحريف إلى جماعة الشيعة، ظلماً وزوراً وتفريقاً بين المسلمين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله ـ قال: وكلّ من نسب إليهم تحريف القرآن فإنّه مفتر عليهم ظالم لهم، لأنّ قداسة القرآن الحكيم من ضروريات دينهم الإسلامي ومذهبهم الإمامي، ومن شكّ فيها من المسلمين فهو مرتدّ بإجماع الإمامية. وظواهر القرآن ـ فضلاً عن نصوصه ـ من أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلّة أهل الحقّ بحكم البداهة الأوّلية من مذهب الإمامية. ولذلك تراهم يضربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عرض الجدار، ولا يأبهون بها وإن كانت صحيحة. وتلك كتبهم في الحديث والفقه والأُصول صريحة بما نقول. والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنّما هو ما بين الدفّتين وهو ما في أيدي النّاس، لايزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً ولا تبديل فيه لكلمة بكلمة ولا لحرف بحرف، وكلّ حرف من حروفه متواتر في كلّ جيل تواتراً قطعيّاً إلى عهد الوحي والنبوّة...[2]

وقال في أجوبته لمسائل جار الله: نعوذ بالله من هذا القول، ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل وكلّ من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنا أو مفتر علينا، فإنّ القرآن العظيم

---

١ ـ المصدر.

٢ ـ الفصول المهمّة، ص ١٦٥.

والذكر الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته وسائر حروفه وحركاته وسكناته تواتراً قطعيّاً عن أئمّة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، لايرتاب في ذلك إلّا معتوه، وأئمّة أهل البيت كلّهم أجمعون رفعوه إلى جدّهم الرسول صلى الله عليه وآله عن الله تعالى، وهذا أيضاً ممّا لاريب فيه...[١]

١٨ ـ وقال السيّد محسن الأمين العاملي (ت ١٣٧١) ـ ردّاً على ابن‌حزم وأذنابه كصادق الرافعي وأمثاله في افترائهم القول بالتحريف على الشيعة ـ: لايقول أحد من الإمامية، لاقديماً ولا حديثاً أنّ القرآن مزيد فيه قليل أو كثير، فضلاً عن كلّهم. بل كلّهم متّفقون على عدم الزيادة. ومن يعتدّ بقوله من محقّقيهم متّفقون على أنّه لم ينقص منه... ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو كاذب مفتر مجترئ على الله ورسوله...[٢]

وهكذا تجده رحمه الله في كتابه «الشيعة والمنار» يرفض التهم التي وجّهها صاحب المنار إلى الشيعة ونصب لهم العداء العارم من غير مبالاة، منها تهمة القول بالتحريف.[٣]

١٩ ـ وقال العلّامة الأميني ـ ردّاً على افتراءات ابن‌حزم ـ: ... لكن القارئ إذا فحص ونقّب لايجد في طليعة الإمامية إلّا نفاة هذه الفرية... هؤلاء أعلام الإمامية وحملة علومهم الكالئين لنواميسهم وعقائدهم قديماً وحديثاً يوقفونك على مَين الرجل فيما يقول، وهذه فرق الشيعة وفي مقدّمهم الإمامية مجمعة على أنّ ما بين الدفّتين هو ذلك الكتاب الذي لاريب فيه. وهو المحكوم بإحكامه ليس إلّا.

وإن دارت بين شدقي أحد من الشيعة كلمة التحريف فهو يريد التأويل بالباطل بتحريف الكلم عن مواضعه، لا الزيادة والنقيصة، ولا تبديل حرف بحرف، كما يقول التحريف بهذا المعنى هو وقومه ويرمون به الشيعة.[٤]

---

١ ـ أجوبة مسائل جار الله، ص ٢٨.
٢ ـ أعيان الشيعة، ج ١، ص ٤١.
٣ ـ في الجزء السادس وما بعده من المجلّد التاسع والعشرين تباعاً. راجع: الفصول المهمّة، ص ١٦٤.
٤ ـ الغدير، ج ٣، ص ١٠١.

٢٠ ـ ولسيدنا الطباطبائي ﴿قدّس سرّه﴾ (ت ١٤٠٢) بحث واف بإثبات صيانة القرآن عن التحريف في جميع أشكاله وصوره، ذكره في سبعة فصول، في استدلال قويّ وبرهان حكيم، لا يستغني الباحث عن مراجعته، وإليك ملخّص تلك الفصول:

١ ـ إنّ للقرآن في آيه وسوره أوصافاً خاصة ونعوتاً قد تحدّى بها من أوّل يومه، ونجدها كما هي محفوظة حتّى اليوم، كالإعجاز، وعدمِ الاختلاف، والهداية، والنورية، والذكرية، والهيمنة، وما شاكل ذلك. فلو كان وقع فيه تحريف لزالت منه بعض تلك السمات.

٢ ـ ويدلّ على عدم التحريف روايات العرض على كتاب الله، والرجوع إليه عند مشتبكات الأُمور، وحديث الثقلين، ونحو ذلك.

٣ ـ إنّ الوجوه التي تمسّك بها القائل بالتحريف كلّها مخدوشة غير وافية بإثبات مقصوده.

٤ ـ تعرّض لمسألة الجمع الأوّل على عهد أبي‌بكر.

٥ ـ تمّ جمعه وتوحيده على عهد عثمان.

٦ ـ ما ورد بشأن الجمع الأوّل والثاني يفيد القطع بأنّهم إنّما جمعوا ما كمل في حياته ﴿صلّى الله عليه وآله﴾ من آيات وسور. جمعوها بين الدفّتين من غير أن يمسّوها بيد في المتن زيادةً أو نقصاناً، وهو الباقي إلى اليوم بسلام.

٧ ـ تزييف مسألة الإنساء التي تذرّع بها بعض الأُصوليين من العامّة لتوجيه ما ورد من ضياع بعض الآي بعد وفاته ﴿صلّى الله عليه وآله﴾.

وبذلك يتمّ ما ذكره قدّس سرّه بهذا الشأن.[1]

٢١ ـ وقال سيدنا الأُستاذ الإمام الخميني ﴿قدّس سرّه﴾:[2]

---

١ ـ الميزان، ج ١٢، ص ١٠٦-١٣٧.

٢ ـ ارتحل رحمه‌الله إلى الملأ الأعلى قبل تقديم المقال إلى الطبع، عن عمر قارب التسعين (١٣٢٠-١٤٠٩ هـ‌ق) في ←

«إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه، قراءةً وكتابةً، يقف على بطلان تلك المزعومة. وما ورد فيه من أخبار ـ حسبما تمسّكوا ـ إمّا ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو مجعول تلوح عليه أمارات الجعل، أو غريب يقضي بالعجب. أمّا الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل والتفسير، وأنّ التحريف إنّما حصل في ذلك لا في لفظه وعباراته.

وتفصيل ذلك يحتاج إلى تأليف كتاب حافل ببيان تاريخ القرآن والمراحل التي قضاها طيلة قرون. ويتلخّص في أنّ الكتاب العزيز هو عين ما بين الدفّتين، لا زيادة فيه ولا نقصان. وأنّ الاختلاف في القراءات أمر حادث، ناشٍ عن اختلاف في الاجتهادات، من غير أن يمسّ جانب الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيّد المرسلين...»[١]

وذكر لي العلّامة السبحاني أنّ سيّدنا الأستاذ كان يذكر ذلك في مجلس الدرس بكلّ حماسةٍ و شدّةٍ، وكان شديد التغيّر على تلك الفئة الشاذّة من الأخباريين في نسبتهم التحريف إلى كتاب الله العزيز الحميد.

وله ﵀ مقال آخر أوسع وأشدّ لحناً بصدد نفي مزعومة التحريف، قاله بشأن إثبات حجّية ظواهر الكتاب، ردّاً على مقالة من زعم عدم الظهور، مستدلاً بوقوع التحريف في نصّ الكتاب العزيز، الموجب لعروض الإجمال فيه بذلك حسب زعمه. قال: وهذا ممنوع بحسب الصغرى والكبرى. أمّا الأولى، فلمنع وقوع التحريف فيه جدّاً، كما هو مذهب المحقّقين من علماء الإسلام والمعتبرين من الفريقين. وإن شئت شطراً من الكلام في هذا المقام فارجع إلى مقدّمة تفسير «آلاء الرحمان» للعلّامة البلاغي ﵀.

وأزيدك توضيحاً: أنّه لو كان الأمر كما توهّم صاحب «فصل الخطاب» الذي كان كتبه لا يُفيد علماً ولا عملاً، وإنّما هي إيراد روايات أعرض عنها الأصحاب، و تنزّه عنها أُولوا

← «١٣٦٨/٣/١٤ هـ‍.ش» وخلّفت رحلته ﵀ أسأً في القلوب وحزّاً في الصدور... فرحمه الله من إمام قائد لا زالت معالم قيادته الحكيمة واضحة الدلائل للملأ الإسلامي عبر القرون.

١ ـ تهذيب الأصول، تقريراً بقلم العلّامة سبحاني، ج ٢، ص ١٦٥.

الألباب من قدماء أصحابنا كالمحمّدين الثلاثة المتقدّمين رحمهم الله. هذا حال كتب رواياته غالباً كالمستدرك، ولا تسأل عن سائر كتبه المشحونة بالقصص والحكايات الغريبة التي غالبها بالهزل أشبه منه بالجدّ. وهو رحمه الله شخص صالح متتبّع، إلّا أنّ اشتياقه لِجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي المستقيم، أكثرُ من الكلام النافع. والعجب من معاصريه من أهل اليقظة، كيف ذهلوا وغفلوا، حتّى وقع ما وقع، ممّا بكت عليه السماوات، وكادت تتدكدك على الأرض!

وبالجملة: ففساد هذا القول الفظيع والرأي الشنيع أوضح من أن يخفى على ذي مسكة، إلّا أنّ هذا الفساد قد شاع على رغم علماء الإسلام وحفّاظ شريعة سيّد الأنام!![1]

٢٢ ـ وختاماً، فإنّ لسيّدنا الأُستاذ الخوئي ﷺ بحثاً تفصيلياً مستوفٍ بإثبات صيانة القرآن من احتمال كلّ زيادة أو نقصان. وكان ما كتبناه بهذا الصدد اقتفاءً لأثره واقتداءً لمنهجه في هذا السبيل، ومن ثمّ فقد أخذنا عنوان البحث من بيانه، لا زالت كرائم أفكاره الرشيدة فائضةً بالخير والبركات.[2]

❊ ❊ ❊

وبعد فتلك كانت الأهمّ من كلمات أصحابنا الإمامية، وفيه من نظرات أعلام علمائنا الكبار ممّن تشرّفت المعاهد العلمية بفيض وجودهم، وملأ الآفاق صيت فضلهم ونبوغهم في الأدب والكمال فكانوا قدوةً للأُمّة وأُسوة في الخافقين، ومثلاً في العلوم والمعارف الإسلامية على توالي الدهور وعبر العصور. ومن ثمّ اقتصرنا عليهم ولم نستقص الجميع، إذ فيهم الكفاية وآراؤهم هي الحجّة الماثلة فيها آراء الأُمّة على الإطلاق.

نعم هؤلاء هم الذين يمثّلون الأُمّة وتتجلّى في نظراتهم طريقة المذهب الحقّ، لا أُولئك الشرذمة القليلة الذين لفظتهم الأُمّة سحالة منبوذة لا شخصيّة لهم ولا حجّية في

---

١ ـ راجع: أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية، بقلمه الشريف، ج ١، ص ٢٤٣-٢٤٧.

٢ ـ راجع: البيان في تفسير القرآن، ص ٢١٥-٢٥٤.

أقوالهم المنكوسة.

لكنّ الذين في قلوبهم زيغ إنّما يتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، سعياً وراء الفساد في الأرض، لا وفّقهم الله.

الفصل الرابع

شهادات ضافية
بنزاهة موقف أعلام الإماميّة
عن القول بالتحريف

هناك شهادات من أعلام التحقيق من أهل السنّة بشأن نزاهة مواقف علماء الشيعة الإمامية تجاه مسألة التحريف. ومن درس بحوث أعلام الطائفة في مختلف شؤون الدين، ولا سيّما فيما يمسّ جوانب كتاب الله العزيز الحميد، يجد نظرتهم المشرّفة بشأن هذا الكتاب، كما يجدهم أحرص الناس على حفظه وحراسته والدفاع عن قدسيته طول عهد الإسلام. فأجدر بهم أن يتبرّأوا من سخف القول بالتحريف، الذي هو مسّ بكرامة القرآن وحطّ من شأن أقدس شيء في حياة الأُمّة، وعلى رأسها علماء الطائفة، الذين هم رهن إرشادات الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

وإليك نماذج من تلكم الشهادات الضافية:

هذا أبوالحسن علي بن إسماعيل الأشعري (رأس الأشاعرة) تراه يجعل من أبناء الشيعة (وقد سمّاهم الروافض) فريقين:

فريق هم أصحاب الظواهر، ممّن لاعمق لهم في تفكير ولا باع لهم في مجالات

البحوث النظرية[1] يزعمون أنّ القرآن قد نقص منه، استناداً إلى لفيف روايات يروونها بهذا الشأن، ممّا لاقيمة لها عند المحقّقين، وإنّما أخذها هؤلاء على علّاتها، نظير إخوانهم الحشوية من أبناء السنّة.

غير أنّهم ينكرون أشدّ الإنكار وجود زيادة في النصّ الموجود، وأنّ ذلك غير جائز بضرورة الشرع، كما لاتبديل في شيء منه ولا تغيير عمّا كان عليه. سوى أنّه ذهب منه ـ في زعمهم ـ شيء كثير[2] قالوا: والإمام القائم يحيط به علماً.

وأمّا الفريق الثاني ـ وهم المحقّقون من أهل النظر والاستنباط ـ ممّن بنوا أُسس الشريعة على قواعد العقل والحكمة الرشيدة، وأشادوا من مباني العدل، وقالوا بضرورة تحكيم الإمامة بعد انقضاء عهد النبوّة. هؤلاء يرفضون احتمال كلّ تغيير أو تبديل، لا بنقص ولا بزيادة ولا بتحوير، رفضاً باتاً، وأنّ القرآن باقٍ كما هو، على ما أنزله الله على رسوله صلّى الله عليه وآله لم يغيّر ولم يبدّل ولا زال عمّا كان عليه.

قال الأشعري: واختلفت الروافض في القرآن، هل زيد فيه أو نقص منه؟ وهم فرقتان، فالفرقة الأُولى منهم يزعمون أنّ القرآن قد نقص منه. وأمّا الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان، وكذلك لايجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عمّا كان عليه، فأمّا ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والإمام يحيط علماً به.

---

١ ـ هم فئة متشعّبة عن جماعة محدّثي الشيعة في عصر متأخّر، وسمّوا أنفسهم بالأخبارية، وسمّهم بذلك علَمهم الشاخص الجزائري في رسالته «منبع الحياة» (ص. ٣١، ط بغداد). ومن أبرز سماتهم التزمّت والقشريّة، وحشد الحقائب بالنقول والحكايات حشداً بلا هوادة، على غرار إخوانهم الحشويّة النوابت من الحنابلة، على حدّ تعبير القاضي عبدالجبار في شرحه للأُصول الخمسة، ص ٥٢٧.

٢ ـ أوّل من زعم أنّ القرآن قد ذهب منه شيء كثير هو عبدالله بن عمر، كان يقول: لا يقولنّ أحدكم قد أخذت القرآن كلّه، ما يدريه ما كلّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير. الإتقان، ج ٣، ص ٧٢.

ولعلّ هذا كان مغبّة ما قرع سمعه من قولة والده: قد ذهب من القرآن أكثر من ثلثيه. الإتقان، ج ١، ص ١٩٨. أو ما ذكره ابن‌شهاب: قد ذهب قرآن كثير بذهاب حملته يوم اليمامة. منتخب كنز العمال بهامش المسند، ج ٢، ص ٥٠.

والظاهر أنّ كلّ ذلك مكذوب عليهم كما كذب على الشيعة الأبرياء.

والفرقة الثانية منهم وهم القائلون بالاعتزال (لقولهم بأصل العدل) والإمامة[١] يزعمون أنّ القرآن ما نقص منه ولازيد فيه، وأنّه على ما أنزله الله تعالى على نبيّه عليه الصلاة والسلام، لم يغيّر ولم يبدّل، ولا زال عمّا كان عليه.[٢]

هذا كلام أكبر زعيم من زعماء الفكر الإسلامي في مطلع القرن الرابع الهجري (ت ٣٣٠) يشهد بوضوح أنّ الأعلام المحقّقين من علماء الشيعة الإمامية يرفضون القول بالتحريف في جميع أشكاله، فمن ذا ياترى يمكنه نسبة هذا القول إليهم إلّا أن يكون تائهاً في ضلال؟!

❊ ❊ ❊

وللسيّد شرف‌الدين العاملي بحث لطيف في سلامة القرآن من احتمال التحريف، يعاتب فيه أُولئك الذين تسرّعوا في قذف التهم الشعواء إلى أُمّة أبرياء، وأخيراً يقول:

والباحثون من أهل السنّة يعلمون أنّ شأن القرآن العزيز عند الإمامية ليس إلّا ما ذكرناه،والمنصفون منهم يصرّحون بذلك: قال الإمام الهمام الباحث المتتبّع رحمة الله الهندي في كتابه النفيس «إظهار الحقّ» ما هذا لفظه:

القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإمامية الاثني عشرية محفوظ عن التغيير والتبديل. ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه (أي الفئة الأخبارية) فقوله مردود غير مقبول عندهم.

ثمّ يستشهد الإمام الهندي بكلمات أعلام الطائفة أمثال: الصدوق والشريف المرتضى والطبرسي والحرّ العاملي وغيرهم من مشاهير.

ويعقّبها بقوله: فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإمامية الاثني عشرية أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من

---

١ ـ القول بالإمامة إشارة إلى الطائفة الإمامية الذين هم أضخم طوائف الشيعة (القائلون بإمامة الأئمّة الاثني عشر) والثلّة النافعة الباقية الماكثة في الأرض. وهم أعضاد الأمة وأشهاد الملّة. وبهم دارت رحى التحقيق والتدقيق في مجالات العلوم والمعارف الإسلامية. وكذا في استنباط مباني الشريعة المقدّسة. ولا تزال أبواب الاجتهاد مفتوحة لديهم بمصراعين.

٢ ـ مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ١١٩-١٢٠.

ذلك. وأنّه كان مجموعاً مؤلّفاً في عهده ﷺ، وحفظه ونقله اُلوف من الصحابة. ويظهر القرآن ويشهر بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر عجلّ الله تعالى فرجه.

قال: والشرذمة القليلة التي قالت بوقوع التغيير فقولهم مردود عندهم ولا اعتداد بهم فيما بينهم.

قال: وبعض الأخبار الضعيفة التي رويت في مذهبهم لايرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته.

قال: وهو حقّ، لأنّ خبر الواحد لايقتضي علماً فيجب ردّه إذا خالف الأدلّة القاطعة، على ما صرّح به ابن‌المطهّر الحلّي (العلّامة) في مبادئ الوصول إلى علم الأُصول...[١]

قال: وفي تفسير «الصراط المستقيم» الذي هو تفسير معتبر عند علماء الشيعة، في تفسير قوله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»[٢] أي لحافظون له من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان.[٣]

❊ ❊ ❊

ومن الأساتذة المعاصرين الدكتور محمد عبدالله درّاز أيضاً يشهد بنزاهة ساحة الشيعة الإمامية عن القول بالتحريف، يقول: ومهما يكن من أمر فإنّ هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي ـ بما فيه فرق الشيعة ـ منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان. ونذكر هنا رأي الشيعة الإمامية (أهمّ فرق الشيعة)، كما ورد بكتاب أبي‌جعفر (الصدوق): «إنّ اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى إلى نبيّه محمّد ﷺ هو كلّ ما تحتويه دفّتا المصحف المتداول بين الناس لا أكثر... أمّا من ينسب إلينا الاعتقاد في أنّ القرآن أكثر من هذا فهو كاذب».

قال الأُستاذ: وبناءً على ذلك أكّد «لوبلو» أنّ القرآن هو اليوم الكتاب الرّباني الذي ليس فيه أيّ تغيير يذكر... وكان «و.موير» قد أعلن ذلك قبله... فلم يوجد إلّا قرآن واحد

---

١ ـ الفصول المهمّة، ص ١٦٤-١٦٦.
٢ ـ الحجر ١٥: ٩.
٣ ـ إظهار الحقّ (تحقيق الدسوقي)، ج ٢، ص ٢٠٦-٢٠٩.

لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة.[١]

ونقل عن مقال لميرزا إسكندر كاظم: إنّ سورة النورين[٢] موضوعة بلا شكّ، وأنّ هذا العالم الجليل قد أثبت أنّ هذه السورة المزعومة لايوجد لها أثر في مصحف الشيعة، فضلاً عن أنّه لم يرد ذكرها في مؤلّفاتهم الخاصّة بمجادلاتهم التقليديّة... وتكفي قراءة هذه المقطوعة التي لا تعدو أن تكون تراكماً ركيكاً من العبارات والكلمات المسروقة من القرآن، لنتبيّن التعارض الشديد بينها وبين أناقة الأُسلوب القرآني وتناسقه.[٣]

❊ ❊ ❊

وهكذا فضيلة الأُستاذ الشيخ محمد محمد المدني عميد كلّية الشريعة بالجامعة الأزهرية يقول: وأمّا أنّ الإمامية يعتقدون نقص القرآن فمعاذ الله! وإنّما هي روايات رويت في كتبهم، كما روي مثلها في كتبنا، وأهل التحقيق من الفريقين قد زيّفوها وبيّنوا بطلانها، وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك، كما أنّه ليس في السنّة من يعتقده.

ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب «الإتقان» للسيوطي ليرى فيه أمثال هذه الروايات التي نضرب عنها صفحاً.

قال: وقد ألّف أحد المصريين[٤] في سنة ١٩٤٨م كتاباً اسمه «الفرقان» حشّاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلاً لها عن الكتب والمصادر عند أهل السنّة. وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بيّن بالدليل والبحث العلمي أوجه البطلان والفساد فيه، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب، فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها.

أفيقال: إنّ أهل السنّة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها

---

١ ـ مدخل إلى القرآن الكريم، ص ٣٩ـ٤٠.

٢ ـ التي نشرها «جارسين دى تاسى».

٣ ـ بهامش المدخل، ص ٤٠.

٤ ـ هو ابن‌الخطيب محمد محمد عبداللّطيف الآتي ذكره.

فلان؟ أو لكتاب ألّفه فلان؟

فكذلك الشيعة الإمامية، إنّما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا. وفي ذلك يقول الإمام العلّامة السعيد أبوعلي الفضل بن‌الحسن الطبرسي ـ من كبار علماء الإمامية في القرن السادس الهجري في كتابه «مجمع البيان لعلوم القرآن»، وهو بصدد الكلام عن الروايات الضعيفة التي تزعم أنّ نقصاً مّا دخل القرآن ـ يقول هذا الإمام ما نصّه: روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشويّة العامّة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى رضي الله عنه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء...

وينقل كلام العلّامة الطبرسي بتمامه، حسبما نقلناه آنفاً، ثمّ يعقّبه بقوله: فهذا كلام صريح واضح الدلالة على أنّ الإمامية كغيرهم في اعتقاد أنّ القرآن لم يضع منه حرف واحد، وإنّ من قال بذلك فإنّما يستند إلى روايات ظنّها صحيحة وهي باطلة.

قال: وقد كتب فضيلة الأُستاذ الشيخ محمّد جواد مغنية ـ وهو من كبار علماء الشيعة الإمامية بلبنان، وقد ولّي مناصب القضاء حتّى وصل إلى رئاسة المحكمة الشرعية العليا ـ كتب فضيلته يقول:

«اُلفت نظر من يحتجّ على الشيعة ببعض الأحاديث الموجودة في كتب بعض علمائهم. اُلفت نظره إلى أنّ الشيعة تعتقد أنّ كتب الحديث الموجودة في مكاتباتهم ـ ومنها الكافي، والاستبصار، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه ـ فيها الصحيح والضعيف، وأنّ كتب الفقه التي ألّفها علماؤهم فيها الخطأ والصواب، فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأنّ كلّ ما فيه حقّ وصواب ـ من أوّله إلى آخره ـ غير القرآن الكريم، فالأحاديث الموجودة في كتب الشيعة لاتكون حجّة على مذهبهم، ولا على أيّ شيعيّ بصفته المذهبية الشيعية، وإنّما يكون الحديث حجّة على الشيعي الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصية، وهذه نتيجة طبيعية لفتح باب الاجتهاد لكلّ من له الأهلية، فإنّ الاجتهاد يكون في صحّة السند وضعفه، كما يكون في استخراج الحكم من آية أو رواية. ولا اُغالي

إذا قلت: إنّ الاعتقاد بوجود الكذب والدسّ بين الأحاديث ضرورة من ضرورات دين الإسلام، من غير فرق بين مذهب ومذهب، حيث اتّفقت على ذلك كلمة جميع المذاهب الإسلامية». [١]

***

ويقول الدكتور محمد التيجاني السماوي:

«ولو جُبنا بلاد المسلمين شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً وفي كلّ بقاع الدنيا فسوف نجد نفس القرآن بدون زيادة ولا نقصان، وإن اختلف المسلمون إلى مذاهب وفرق وملل ونحل، فالقرآن هو الحافز الوحيد الذي يجمعهم ولا يختلف فيه من الأُمّة اثنان... وما ينسب إلى الشيعة من القول بالتحريف هو مجرّد تشنيع وتهويل، وليس له في معتقدات الشيعة وجود.

وإذا ما قرأنا عقيدة الشيعة في القرآن الكريم فسوف نجد إجماعهم على تنزيه كتاب الله من كلّ تحريف.

وبعد هذا، فكلّ بلاد الشيعة معروفة وأحكامهم في الفقه معلومة لدى الجميع، فلو كان عندهم قرآن غير الذي عندنا لعلمه الناس. وأتذكّر أنّي عندما زرت بلاد الشيعة للمرّة الأُولى كان في ذهني بعض هذه الإشاعات، فكنت كلّما رأيت مجلّداً ضخماً تناولته علّني أعثر على هذا القرآن المزعوم، ولكن سرعان ما تبخّر هذا الوهم وعرفت فيما بعد أنّها إحدى التشنيعات المكذوبة لينفّروا الناس من الشيعة.

ولكن يبقى هناك دائماً من يشنّع ويحتجّ على الشيعة بكتاب اسمه «فصل الخطاب في تحريف الكتاب» ومؤلّفه محمد تقي النوري الطبرسي المتوفّى سنة ١٣٢٠ هجرية وهو شيعي، ويريد هؤلاء المتحاملون أن يحمّلوا الشيعة مسؤولية هذا الكتاب! وهذا غير إنصاف! فكم من كتب كتبت وهي لا تعبّر في الحقيقة إلّا عن رأي كاتبها ومؤلّفها، ويكون

---

١ ـ مجلة رسالة الإسلام، الصادرة عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ـ القاهرة ـ السنة ١١، العدد ٤٤، ص ٣٨٢-٣٨٥.

فيها الغثّ والسمين، وفيها الحقّ والباطل، وتحمل في طيّها الخطأ والصواب، ونجد ذلك عند كلّ الفرق الإسلامية ولا يختصّ بالشيعة دون سواها، وهو في الواقع ألصق وأقرب بأهل السنّة والجماعة منه إلى الشيعة![١] أفيجوز لنا أن نحمّل أهل السنّة والجماعة مسؤولية ما كتبه وزير الثقافة المصري وعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين بخصوص القرآن والشعر الجاهلي؟! أو ما رواه البخاري وهو صحيح عندهم، من نقص في القرآن وزيادة؟ وكذلك صحيح مسلم وغيره؟

ثمّ نقل مقال الأُستاذ محمد المدني، وأخيراً قال: وحتّى يتبيّن لك أيّها القارئ أنّ هذه التهمة (تهمة القول بالتحريف) هي أقرب لأهل السنّة منها إلى الشيعة، وحتّى تعرف بأنّ أهل السنّة يرمون غيرهم بما هو فيهم... وتعرف الدليل من كتب أهل السنّة ما يقنعك بأنّهم هم القائلون بتحريف القرآن، وأنّه نقص منه وزيد فيه... أُقدّم لك ما يلي.

فجعل يذكر روايات التحريف التي رواها أهل الحشو من أهل السنّة وأثبتها كتب الصحاح المعروفة، حسبما نذكر شطراً منها في فصل قادم إن شاء الله.

ثمّ قال: فإذا كانت كتب أهل السنّة والجماعة ومسانيدهم وصحاحهم مشحونة بمثل هذه الروايات ـ التي تدّعي بأنّ القرآن ناقص مرّة وزائد أُخرى ـ فلماذا هذا التشنيع على الشيعة الذين أجمعوا على بطلان هذا الادّعاء؟!

والمهمّ في كلّ هذا أنّ علماء السنّة وعلماء الشيعة من المحقّقين قد أبطلوا مثل هذه الروايات واعتبروها شاذّة، وأثبتوا بالأدلّة المقنعة بأنّ القرآن الذي بأيدينا هو نفس القرآن الذي أُنزل على نبيّنا محمّد ﷺ وليس فيه زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير، فكيف يشنّع أهل السنّة والجماعة على الشيعة من أجل روايات ساقطة عندهم، ويبرّئون أنفسهم، بينما صحاحهم تثبت صحّة تلك الروايات؟!».[٢]

---

١ ـ قال التيجاني في الهامش: لأنّ كتاب «فصل الخطاب» لا يعدّ شيئاً عند الشيعة، بينما روايات نقص القرآن والزيادة فيه أخرجها صحاح أهل السنّة والجماعة أمثال البخاري ومسلم ومسند الإمام أحمد.

٢ ـ التيجاني في كتابه «لأكون مع الصادقين»، ص ٢٥٩-٢٧١.

هذا ما عرفت من شهادات ضافية بنزاهة موقف علماء الإماميّة من مسألة التحريف وأنّه لم يذهب إلى ذلك أحد من أعلامهم المحقّقين سوى الشرذمة القلية ممّن لا اعتداد بهم في الأوساط الشيعية المعروفة، نظير الحشوية من نقلة الحديث الذين لا موضع لهم يذكر في أوساط أهل السنّة المعروفين.

وهذا أمر معروف لاغبار عليه، ولاتصحّ نسبة شيء إلى فريق ما لم يعتقده أعلامهم الشاخصون.

ومن ثمّ فلعلّ الأمر قد اشتبه على بعض المؤلّفين في نسبة هذا القول إلى الشيعة رمياً بلا هدف.

هذا ابن‌حزم الظاهري تراه يرمي الشيعة بوجه عام بتهمة القول بالتحريف ـ حاشا الشريف المرتضى وصاحبيه ـ يقول فيما يقول:

ومن قول الإمامية كلّها قديماً وحديثاً أنّ القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس فيه، ونقص منه كثير، وبدّل منه كثير، حاشا علي بن‌الحسين (المرتضى علم الهدى) وكان إمامياً يظاهر بالاعتزال، مع ذلك فإنّه كان ينكر هذا القول ويكفّر من قاله. وكذلك صاحباه أبو يعلى ميلاد الطوسي وأبوالقاسم الرازي.[١]

وليته سمّى القائلين بالتحريف من الشيعة، إذ ليس مذهب الشيعة (القائلين بالإمامة والمعتقدين بأصل العدل) سوى الطريقة التي مشى عليها السيّد وشيخه المفيد وزميله الطوسي وأضرابهم من أعلام الطائفة، فاستثناء هؤلاء الأمثال يعني استثناء رؤوس المذهب وأعيان الملّة لأنّ المذهب والملّة إنّما يتمثّل فيهم لا في غيرهم من الشراذمة!

وعلى غراره مشى الخيّاط المعتزلي أبوالحسين عبدالرحيم بن‌محمد في كتابه

---

١ ـ الفصل في الملل والنحل، ج ٤، ص ١٨٢.

وأبويعلى هو الشريف محمد بن‌الحسن بن‌حمزة الطالبي، توفّي سنة ٤٦٣، وهو الذي تولّى غسل الشريف المرتضى. طبقات أعلام القرن الخامس للطهراني، ص ١٢٧.

وأمّا أبوالقاسم الرازي، فالظاهر أنّه علي بن‌محمد بن‌علي الخزّاز، صاحب كتاب «كفاية الأثر في النصوص على الأئمّة الاثني عشر». الطبقات، ص ١٥٩؛ ومعالم العلماء، ص ٧١.

«الانتصار» الذي وضعه ردّاً على ابن‌الراوندي، فيه مواضع رمى فيها الشيعة رميةً عشواء بتهمة القول بالتحريف، ففي موضع من كتابه يزعم أنّ جماعة من الشيعة تنسب الأُمّة إلى أنّها تصدّت إلى القرآن فنقصت منه وزادت فيه. ويتكرّر منه ذلك في كتابه...[١]

ولم ندر من هم الجماعة المنتمية إلى الشيعة، إنّما ندري أنّه لم يذهب إلى القول بالزيادة في القرآن أحد من الشيعة من أيّ الفئات منهم، على ما عرفت من كلام الطبرسي بالإجماع على عدم الزيادة إطلاقاً.

وليس هذا غريباً من مثله، إنّ الغريب ما صدر من القاضي عبدالجبار بن‌أحمد من رؤساء المعتزلة المرموقين.

قال ـ عند كلامه عن أنحاء الخلاف في القرآن الكريم ـ: منها خلاف جماعة من الإمامية الروافض، الذين جوّزوا في القرآن الزيادة والنقصان، وقالوا: إنّه كان على عهد رسول الله ﷺ أضعاف ما هو موجود فيما بيننا، وحتّى قالوا: إنّ سورة الأحزاب كانت بحمل جمل، وإنّه قد زيد فيه ونقص وغيّر وحرّف، وما أُتوا في ذلك إلّا من جهة الملاحدة الذين أخرجوهم من الدين من حيث لا يعلمون.[٢]

قلت: هذا الرمي المفترى من مثل هذا العالم المحقّق غريب جدّاً، وقد صحّ المثل المعروف: الجواد قد يكبو، والصارم قد ينبو!

على أنّ القول بزيادة سورة الأحزاب عمّا عليه الآن هو المعروف عن كبار أهل السنّة المعروفين، وقد عرفت نسبة ذلك من ابن‌حزم الظاهري إلى أُبيّ بن‌كعب، زاعماً صحّة الإسناد إليه كالشمس لا مغمز فيه.[٣] فكيف ياترى خفي ذلك على القاضي ونسبه إلى الشيعة الأبرياء!

وبهذه المناسبة نستطرف ما ذكره الشريف رضيّ‌الدين أبوالقاسم علي بن‌موسى،

---

١ ـ الانتصار، ص ١٦٤، تحقيق د. نيبرج، ط مصر، ١٩٢٥ م ـ ١٣٤٤ق، وراجع الصفحات ٦، ١٠٦، ١٠٧ و ١٥٩ منه. وصفحات ٢٣٦ و ٣٧-٣٨، ط مصر ـ مكتبة الثقافة الدينيّة بمقدّمة محمد الحجازي.

٢ ـ شرح الأُصول الخمسة، ص ٦٠١.

٣ ـ راجع المقدّمة، عن كتابه المحلّى، ج ١١، ص ٢٣٥.

ابن طاووس (ت ٦٦٤) بصدد تفنيد ما نسبه أبوعلي الجبائي (ت ٢٣٥) إلى الشيعة الإمامية من القول بالتحريف، قال: كلّما ذكرته من طعن وقداح على من يذكر أنّ القرآن وقع فيه تبديل وتغيير فهو متوجّه على سيّدك عثمان، لأنّ المسلمين أطبقوا على أنّه جمع الناس على هذا المصحف الشريف، وحرّف وأحرق ما عداه من المصاحف، فلولا اعتراف عثمان بأنّه وقع تبديل وتغيير من الصحابة ما كان هناك مصحف محرّف، وكانت تكون متساوية، ويقال له: أنت مقرّ بهؤلاء القرّاء السبعة وهم مختلفون في حروف وحركات وغير ذلك، ولولا اختلافهم لم يكونوا سبعة، بل كانت هناك قراءة واحدة... فمن ترى ادّعى اختلاف القرآن وتغيّره؟ أنتم وسلفكم لا الرافضة على حدّ تعبيركم! ومن المعلوم من مذهبنا أنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، كما صرّح بذلك إمامنا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.

ويقال له: إنّك ادّعيت في تفسيرك أنّ «بسم الله الرحمان الرحيم» ليست من القرآن ولا ترونها آية من القرآن، وهي مائة وثلاث عشرة آية في المصحف الشريف تزعمون أنّها زائدة وليست من القرآن، وأنّ عثمان هو الذي أثبتها فيه على رأس السور فصلاً بين السورتين، فهل هذا إلّا اعتراف منك يا أباعلي بزيادتكم أنتم في المصحف الشريف زيادةً لم تكن من القرآن ولا من آيه الكريمة.[1]

❊ ❊ ❊

تلك أُمّة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، ولكن ما بال أقوام حاضرة ومتحضّرة تتابع أقواماً بائدة وبالية. يتابعون أسلافهم تقليداً أعمى ومن غير هوادة «قالَ مُتْرَفوها إنّا وَجَدْنا آباءَنا عَلىٰ اُمَّةٍ وَإنّا عَلى آثارِهِمْ مُقْتَدونَ»[2] فيرمون أُمّة كبيرة إسلامية عريقة بما هم منه براء.

هذا «الأُستاذ الرافعي» وهو كاتب قدير نراه قد لهج ما لاكه سلفه المفتري (ابن حزم الظاهري) في رمي الشيعة الإمامية بالقول بالتحريف افتراءً عليهم ناشئاً من عصبيّة عمياء

---

١ ـ سعد السعود، ص ١٤٤-١٤٥.

٢ ـ الزخرف ٤٣: ٢٣.

«فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ وَلٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتي في الصُّدورِ».[١]

أُنظر إلى هذر هذا الأُستاذ الناقد: أمّا الرافضة ـ أخزاهم الله ـ فكانوا يزعمون أنّ القرآن بدّل وغيّر، وزيد فيه، ونقص منه، وحرّف عن مواضعه، وأنّ الأُمّة فعلت ذلك بالسنن أيضاً. وكلّ هذا من مزاعم شيخهم وعالمهم (هشام بن‌الحكم) لأسباب لا محلّ لشرحها هنا، وتابعوه عليها جهلاً وحماقةً.[٢]

كلّ كلمة من تعابيره هذه كذب فظيع وفرية شنيعة، وإن شئت فقل: كلّها مسبّات وشتائم لاذعة، لاتليق بقلم كاتب أديب له شأن في أُمّته وبلاده، اللّهمّ إلّا إذا استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر الله، والعياذ بالله، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم والعاقبة للمتّقين.

هذر المستشرقين الأجانب

لو كان المسلمون أخذوا بحرمة أنفسهم فلم يعملوا في تفريق كلمتهم وتمزيق وحدتهم الشاملة، لما استطاع عدوّهم الغدور استغلال الفجوة الحاصلة فيما بينهم فيعمل في توسيعها، وتغليظ التهم التي وجّهها بعضهم إلى بعض.

إنّ سفاسف أمثال ابن‌حزم في غابر الأيّام، وشتائم أمثال الرافعي في العهد الحاضر، هي التي جرّأت أُولئك الأباعد وأفسحت لهم المجال لقذف التهم إلى طوائف المسلمين، ولا سيّما بشأن أقدس شيء في حياة المسلمين القرآن العظيم، فيجعلوه عرضة لسهامهم السامّة على حساب الجدل المسيحي العتيد.

هذا المستشرق العلّامة الشهير «إجنتس جولد تسيهر» في كتابه «مذاهب التفسير الإسلامي» يحاول بكلّ جهده الحطّ من قيمة نصّ الوحي الإلهي المعجز القرآن الكريم، ويأخذ من ظاهرة اختلاف القراءات ذريعة لإثبات وجود اختلاف في نصّ الوحي النازل من السماء، بما يوجب سلب الثقة عن النصّ الأصل، فيما زعم!

---

١ ـ الحجّ ٢٢: ٤٦.

٢ ـ إعجاز القرآن، ص ١٤٢، هامش رقم ٢.

يقول في مفتتح كتابه: فلا يوجد كتاب تشريعي اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عَقَديّاً على أنّه نصّ منزل أو موحى به، يقدم نصّه في أقدم عصور تداوله، مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات، كما نجد في نصّ القرآن.[١]

ولم يدر المسكين أنّ مسألة اختلاف القراءات لا تمسّ مسألة تواتر نصّ القرآن الموحّد المحتفظ به لدى جمهور المسلمين يتوارثونه جيلاً عن جيل، من غير اختلاف. وقد أسبقنا ـ في مبحث القراءات ـ اتّفاق كلمة الأئمّة على أنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر، لا يمسّ أحدهما الآخر.

الأمر الذي ليس ينبغي لأهل التحقيق الذهول عنه، ولعلّه تجاهل خبيث!

ثمّ نراه يعرّج على مسألة أُخرى ذات خطورة بالغة في حياة المسلمين، هي: مسألة التحريف. ولعلّه من وراء ذلك يحاول الغضّ من شأن هذا الكتاب العزيز من جانب آخر.

إنّه يحاول إثبات القول به ناسباً له إلى أعظم طائفة عريقة في الإسلام، ذات قِدَم وقَدَم في تشييد أركانه ونشر أحكامه، ولا سيّما العمل في خدمة القرآن وتفسيره وتبيينه، هم شيعة آل بيت الرسول ﷺ والسائرون في ضوء تعاليمهم.

فإذ كان أمكنه إثبات القول منهم ـ وهم أمسّ الناس بالقرآن والإسلام ـ فقد ساعده الحظّ في رمي هذا الكتاب بالوهن والحطّ من شأنه.

هكذا حسب حسابه، ولكن خاب ظنّه، «أَمْ يُرِيدُونَ كَيداً فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُون».[٢]

يقول في افتراءاته المصطنعة: إنّه وإن كان الشيعة قد رفضوا الرأي الذي ذهبت إليه طائفة متطرّفة منهم من أنّ القرآن المأثور لا يمكن الاعتراف به مصدراً للدين[٣] فإنّهم قد تشكّكوا على وجه العموم منذ ظهورهم، في صحّة صياغة النصّ العثماني، لأنّه يشتمل

---

١ ـ مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٤.   ٢ ـ الطور ٥٢: ٤٢.

٣ ـ لعلّه يقصد ما نسب إلى الأخبارية المتأخّرة من القول بعدم حجّية ظواهر الكتاب وعدم إمكان الاستناد إليها لفهم أحكام الشريعة. ولكنّا أوعزنا ـ في مباحثنا عن التفسير والمفسرين ـ أنّ هذه النسبة مفتعلة، وليس من فقهاء الأمّة من يذهب إلى هذا الرأي الغريب إطلاقاً، لا في حشوية العامّة ولا في الأخبارية المتطرّفة، على حدّ تعبيرهم.

على زيادات وتغييرات هامّة بالنسبة إلى الذي جاء به محمّد ﷺ. كما استؤصلت فيه أيضاً من جانب آخر قِطَع هامّة من القرآن الصحيح بالإبعاد والحذف.

قال: ويسود الميل عند الشيعة ـ على وجه العموم ـ إلى أنّ القرآن الكامل الذي أنزله الله كان أطول كثيراً من القرآن المتداول في جميع الأيدي.

ويضيف قائلاً: إنّهم يعتقدون من سورة الأحزاب (وهي تشتمل على ٧٣ آية) أنّها كانت تعدل سورة البقرة المشتملة على ٢٨٦ آية. وسورة النور (تشتمل على ٦٤ آية) كانت تحتوي على أكثر من ١٠٠ آية. وسورة الحجر (٩٩ آية) كانت ١٩٠ آية.

وزاد شناعةً قوله: وحديثاً وجدت في مكتبة «بانكيبور» بالهند نسخة من القرآن تشتمل على سورٍ ساقطة من مصحف عثمان، منها: سورة نشرها «جارسان دى تاسى» وهي سورة النورين (٤١ آية). وسورة أُخرى شيعيّة، ذات سبع آيات، وهي سورة الولاية. وكلّ هذه الزيادات الشيعيّة نشرها «كلير تدال» باللغة الإنجليزية.

قال: وكلّ ذلك يدلّ على استمرار افتراض الشيعة حصول نقص غير قليل في نصّ القرآن العثماني بالنسبة إلى المصحف الأصلي الصحيح.[1]

هذا، وقد جعل من كتابين منسوبين إلى الشيعة، موضوعهما التفسير ـ أحدهما على نهج التأويل الصوفي، والآخر التفسير بالمأثور ـ موضع دراسته لآراء الشيعة ـ على وجه العموم ـ في التفسير. في حين أنّهما لا يمسّان عقائد الطائفة، بل وساقطان ـ لديهم ـ عن درجة الاعتبار إلى حدٍّ ما.

أحدهما: كتاب «بيان السعادة في مقامات العبادة» من وضع قطب من أقطاب الصوفيّة، هو: سلطان محمد بن‌حيدر البيدختي الگنابادي، زعيم فرقة «نعمة اللّهي» الملقّب ـ في الطريقة ـ بـ«سلطان علي شاه». كان من مواليد سنة ١٢٥١ هـ‌ق. وقد فرغ من تأليفه عام ١٣١١ وطبع الكتاب لأوّل مرّة في طهران عام ١٣١٤. ونسخ الكتاب مبذولة يجدها الطالب في عامّة المكتبات.

---

١ ـ راجع كتابه مذاهب التفسير، صفحات ٢٩٣-٢٩٥ و ٣٠٤.

وهنا اشتبه الأمر على «جولد تسيهر» في موضعين:

أوّلاً: زعم أنّ تأليف الكتاب تمّ عام (٣١١هـ = ٩٢٣م)! ولعلّ رقم الألف كان مشوّهاً في نسخته فلم يحقّقه تماماً!!

وثانياً: حسب من اسم المؤلّف: سلطان محمد بن‌حجر البجختي، بدلاً من محمد بن‌حيدر البيدختي!!

وأمّا الكتاب الثاني فهو التفسير الموسوم بتفسير القمي علي بن‌إبراهيم بن‌هاشم.

لكنّه ـ حسبما يأتي ـ من صنع أحد تلامذته المعروف بأبي الفضل العلوي (من هو؟) وأكثره خليط من تفاسير غيره، ولا سيّما تفسير أبي‌الجارود المعروف بالسرحوب رأس الجارودية من غلاة الزيديّة. وكان موضع إنكار الإمام الصادق عليه السلام.

وعليه، فكيف ياترى يجعل مثل مستشرقنا العلّامة من مثل هذه الكتب الساقطة عند الشيعة وعند أئمّتها وعلمائها، موضع دراسته لفهم آرائهم في التفسير؟!

أتراه كان يجهل ذلك، أم كان يتجاهل؟ الله أعلم بسرائر القلوب!

نعم «**وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نوراً فَما لَهُ مِنْ نورٍ**»[١] صدق الله العليّ العظيم.

❊ ❊ ❊

وهنا لابدّ من التنبيه على اُمور:

أوّلاً: كيف نسب إلى الشيعة بالذات الاعتقاد بأنّ سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة؟ وكذا غيرها من السور التي عدّها في مزعومته؟

إنّ هذا الاعتقاد لم يوجد له أثر في كتب الشيعة ورسائلهم، ولا هو معروف عنهم في مستند وثيق.

إنّما المعروف والثابت في كتب الصحاح، نقله عن عروة بن‌الزبير ناسباً له إلى خالته عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ زمن النبي صلى الله عليه وآله مائتي آية، فلمّا كتب عثمان

---

١ ـ النور ٢٤: ٤٠.

المصاحف لم نقدر منها إلّا على ما هو الآن...[١] وهكذا نسب إلى الصحابي أُبيّ بن‌كعب[٢] وحاشاه.

فياترى كيف زوّر علّامتنا المستشرق ونسبه إلى الشيعة زوراً!؟

ثانياً: لماذا اختار لدراسته كتاب «بيان السعادة» وحسبه من أقدم تفاسير الشيعة، وزعمه قيد تاريخ ٣١١هـ أي قبل عشرة قرون فيما حسب. ثمّ حرّف في اسم مؤلّفه إلى ابن‌حجر البجختي، بما لا يمكن تعرفته في تراجم الرجال؟!

أتراه هل وقع ذلك من مثله ذهولاً وغفلةً، أم تجاهل الأمر قصداً إلى تلبيسه على القرّاء؟!

أترى محقّقاً مثله يقتصر على أرقام مشوّهة على صفحات كتاب، أم يتثبّت الأمر في تراجم المؤلّفين والكتب، وهي مبذولة لديه في أيّ مكان، فلِمَ لم يراجعها واقتصر على أرقام غير مقروءة في الكتاب؟!

فلو كان راجع التراجم، أو راجع النسخ المطبوعة من الكتاب، لوجد الأمر على خلاف ما حسبه.

وكان الكتاب من مؤلّفات القرن الرابع عشر للهجرة لا القرن الرابع ولكن عند ذلك لم يكن ليمكنه إثبات مقصوده الملتوي.

ثالثاً: هلّا يعلم مثله أنّ الذوق الصوفي يتنافى تماماً مع عقيدة الشيعة على وجه العموم، وأنّ علماء الشيعة ـ على مختلف آرائهم في الفروع ـ فإنّهم متّفقون جميعاً على رفض النظرات الصوفية المستوردة من يونان القديم؟!

أفلا يعلم ذلك، أم كان تجاهل الأمر لغرض لئيم؟!

إذن فكيف صحّ له أن يجعل كتاباً صوفيّاً، ألّفه قطب معروف من أقطاب الصوفيّة،

---

١ ـ أخرجه أبوعبيد بإسناده إلى عروة... الإتقان، ج ٣، ص ٧٢.

٢ ـ أخرجه أحمد بن‌حنبل في المسند، ج ٥، ص ١٣٢. وظنّه ابن‌حزم من أصحّ الأسانيد لامغمز فيه. المحلّى، ج ١١، ص ٢٣٥.

كيف يجعل مثل هذا الكتاب موضع دراسته، بصدد فهم عقائد الشيعة المتبرّئين من الصوفيّة وعقائدهم إطلاقاً؟!

رابعاً: كيف لم يدر أنّ الكتاب الآخر الذي وضعه موضع دراسته، أي التفسير المنسوب إلى علي بن إبراهيم القمي، ليس من صنعه، وإنّما هو من صنع أحد تلاميذه المجهول الشخصيّة لحدّ الآن.

على أنّه مزيج ممّا نسب إلى القمي ومن تفسير أبي الجارود الملعون على لسان الإمام الصادق عليه السلام وتفاسير أُخرى أيضاً.

ألم يعلم ذلك، وعساه راجع «الذريعة إلى معرفة تصانيف الشيعة»،[1] ليعرف قيمة هذا الكتاب لدى علماء الشيعة الإمامية وسقوطه عن درجة الاعتبار وعن صلاحيّة الاستناد، حسبما يأتي.

❊ ❊ ❊

وأخيراً، فهلّا تستغرب أن يأتي كاتب إسلامي فيلحس ما لعقه الأجنبي الكافر، متابعةً عمياء ومن غير دراية! هو الشيخ خالد عبدالرحمن العكّي المدرّس بإدارة الإفتاء العام بدمشق.

يقول: ولعلّ أنشط الطوائف في تفسير القرآن تفسيراً مذهبيّاً أو سياسيّاً هم الشيعة. وقد توسّعوا في ذلك، وصارت لهم تفاسير خاصّة، وغالى البعض في هذا المجال مغالاةً سيّئة.

ثمّ يأتي مثلاً بما رواه أبو الجارود الآنف، ويذكر أنّ أقدم تفسير شيعي هو تفسير جابر الجعفي (ت١٢٨). ثمّ يجيء تفسير «بيان السعادة في مقام العبادة» للسلطان محمد بن حجر البجختي، وقد انتهى منه سنة ٣١١. وتفسير القمي في القرن الرابع. ثمّ تفسير أبي جعفر الطوسي في عشرين جزءً...[2]

---

١ ـ تأليف المحقّق الشيخ آغابزرگ الطهراني، وهوكتاب معروف و مبثوث في أقطار العالم الإسلامي و خارجه.

٢ ـ أُصول التفسير وقواعده، ص ٢٤٩-٢٥٠.

أمّا الجعفي فقال عنه النجاشي: روى عنه جماعة غُمز فيهم وضُعّفوا. وكان في نفسه مختلطاً. وقلّ ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام، له كتب منها التفسير [١] وكانت نسخة جمع فيها ما زعمه حديثاً عن الإمام أبي‌جعفر الباقر عليه السلام وليس تفسيراً شاملاً. وعلى أيّ تقدير فهي كسائر النسخ القديمة البائدة، وقد أكل عليها الزمان وشرب، ولا يصحّ أن يجعل موضع دراسة اليوم، ولاسيّما مع هذا الوصف الذي وصفه النجاشي بشأنه!

وأمّا تفسير البجختي، فلا يعدو تقليداً لما ذكر المستشرق الآنف بلا رويّة.

وقد عرفت قيمة التفسير المنسوب إلى القمي.

أمّا تفسير أبي‌جعفر الطوسي، وهو تفسير «التبيان»، وطبع في عشر مجلّدات، فهو تفسير حافل وشامل، ويعدّ من جلائل الكتب التفسيرية، وهو الأصل لبنية التفسير الشهير «مجمع البيان» للطبرسي العظيم.

وهذان التفسيران (التبيان ومجمع البيان) يعدّان من أحسن كتب التفسير الجوامع، ولم يغلب عليهما أيّ نزعة سياسية أو غيرها من نزعات هي بعيدة عن روح الإسلام.

توجيه كلام بما لا يرضى صاحبه

تلك كانت مواقف علمائنا الأعلام المشرّفة بشأن الدفاع عن قدسيّة القرآن الكريم، وكانت مواقف حاسمة وكلمات صريحة في رفض احتمال التحريف.

غير أنّ جماعة من أصحاب السلائق المعوجّة ـ حيث لم يرقهم ذلك الدفاع النزيه ـ حاولوا توجيه كلماتهم إلى غير وجهها في تأويلات بعيدة.

فقد حاول الشيخ النوري تأويل صمود أقطاب الإماميّة في قولهم بعدم التحريف إلى أنّها مماشاة مع الخصوم في ظاهر الأمر، أمّا العقيدة فعلى خلاف ظاهر المقال!!

قال: إنّ لكلام هؤلاء الأجلّاء تأويلاً غير ظاهر كلامهم، فإنّه صادر مجاراةً مع المخالفين أو سدّاً لباب الطعن في الدين!

---

١ ـ رجال أبي‌العباس النجاشي، ج ١، ص ٣١٣-٣١٤ في ترجمة جابر.

قال ـ تعقيباً على كلام الصدوق الآنف ـ: والأولى توجيهه بما نوجّه كلام السيّد والشيخ وغيرهما من سائر المحقّقين الأعاظم.[١] وقال ـ في توجيه كلامهما ـ: إنّ طريقتهما المماشاة والمداراة مع المخالفين.[٢]

واستند ـ في هذا التوجيه غير الوجيه ـ إلى رواية رواها الصدوق في كتابه «معاني الأخبار» إنّ عائشة قرأت: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر.[٣] وهكذا نقل عن الشيخ أنّه ذكر في تفسيره «التبيان» قراءة ابن‌مسعود: فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمّى.[٤] وعن السيّد ـ في الشافي ـ أنّه طعن على عثمان إحراقه للمصاحف وإبطاله سائر القراءات.[٥]

واستنتج أخيراً: إنّهم ذهبوا في مسألة التحريف مذهب التقيّة!

وذكر أنّ هؤلاء المشايخ الأربعة (الصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي) خالفوا المذهب، وقد شاعت هذه المخالفة حتى صارت مذهب الأُصوليين من أصحابنا الإمامية واشتهر بينهم حتى قال المحقّق الكاظمي في شرح الوافية: إنّه حكى عليه الإجماع.

قال النوري: وبعد ملاحظة ما ذكرنا تعرف أنّ دعوى الإجماع هنا جرأة عظيمة! قال: وكيف يمكن دعوى الإجماع بل الشهرة المطلقة على مسألة خالفها جمهور القدماء وجلّ المحدّثين وأساطين المتأخّرين. بل رأينا كثيراً من كتب الأُصول خالية عن ذكر هذه المسألة، ولعلّ المتتبّع يجد صدق ما قلنا.[٦]

أُنظر إلى هذا التهافت الباهت، كيف يجعل من المشايخ الأربعة مخالفين للمذهب، وهم أساطينه وعلى عواتقهم رست قواعدها. فإن كانت لمذهب الحقّ طريقة فإنّهم مهّدوها وعبّدوها وأسّسوا معالمها، ولا يعرف المذهب إلّا من قبلهم هم لا عن سواهم من أغيار!

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٣٢.
٢ ـ المصدر، ص ٣٤.
٣ ـ معاني الأخبار، ص ٣١٤.
٤ ـ التبيان، ج ٣، ص ١٦٦.
٥ ـ فصل الخطاب، ص ٣٢-٣٤.
٦ ـ المصدر، ص ٣٤-٣٥.

والأغرب أنّه جعل جماعة الإمامية أيضاً مخالفين للمذهب، ولا ندري ما هذا المذهب الذي اختصّ به هو وسائر الأخباريين المساكين؟! وقد خالفهم جماعة الشيعة الإمامية من أُصوليين والمتعهّدة من قدامى المحدّثين!

قوله: «جمهور القدماء» أراد بهم جماعة من أصحاب الحديث القدامى كالصفّار (ت ٢٩٠) والعيّاشي (ت٣٢٣) والنعماني (ت ٣٦٠) وأضرابهم من أصحاب الكتب، وفيها روايات حسبها دالّة على التحريف حسب فهمه. وسنبحث ـ في فصل قادم ـ إنّ رواية الحديث لا تكشف عن معتقد الراوي إطلاقاً. وما ذلك إلّا تحميل في الرأي يشبه الافتراء.

وكذا نسب إلى بني نوبخت[١] من متكلّمي الشيعة قولهم بالتحريف في مثل الكلمة أو الكلمتين ممّا لا يضرّ بجانب الإعجاز، كقراءات ابن‌مسعود. وفي مثل قراءة بعضهم: «وسارعوا» وآخر: «سارعوا» بلا واو.

ومن الواضح أنّ ذلك يرجع إلى اختلاف القراءات ممّا لا يمسّ حديث التحريف، ولكن الغريق يتشبّث بكلّ حشيش!

وهكذا نسب إلى ابن‌شاذان (ت ٢٦٠) أيضاً ذهابه إلى التحريف، بحجّة أنّه في كتاب «الايضاح» انتقد على العامّة رواياتهم بشأن ضياع كثير من القرآن كحديث داجن البيت وحديث رجم الشيخ والشيخة وحديث جوف ابن‌آدم وما شاكل، المستلزم تحريفاً في الكتاب العزيز! فقد أنكر على أهل الحشو في روايتهم ما يتنافى وقدسية القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.[٢] وهذا الإنكار اللاذع إن دلّ فإنّما يدلّ على عقيدته الخلاف، ومع ذلك فقد زعم النوري أنّه يعتقد الوفاق. قال: وممّن ذهب إلى القول بالتحريف الفضل بن‌شاذان، لأنّه يظهر من كتابه أنّ ضياع طائفة من القرآن كان من

---

١ ـ بنو نوبخت بيت معروف من الشيعة منسوبون إلى نوبخت الفارسي المنجّم. نبغ منهم كثير من أهل العلم والمعرفة بالكلام والفقه والأخبار والآداب، واشتهر منهم بعلم الكلام جماعة أشهرهم أبوسهل إسماعيل بن‌علي النوبختي وأبومحمد الحسن بن‌موسى النوبختي، وكان لهم إلمام بالفلسفة وسائر علوم الأوائل. ومن هذه الجهة كانت لبعضهم مخالفات يسيرة في خصوص بعض المسائل مع سائر المتكلّمين من الإمامية وأهل الفقه والحديث. راجع: هامش أوائل المقالات، ص ٢.

٢ ـ الايضاح، ص ٢٠٩ فما بعد.

المسلّمات عند العامّة![1] استنتاج غريب!!

نعم، هكذا تشبّثات غريبة تكشف عن وحشة العزلة التي أحسّ بها الشيخ النوري عند تأليف «فصل الخطاب»، فحاول اختلاق معاضدين له ولو في عالم الأوهام. الأمر الذي لمسه المسكين من أوّل يومه، فجعل يتسلّى بنفسه بموافقة الدليل فلا يستوحش الانفراد. قال: لا نستوحش الانفراد ما دام يوافقنا الدليل.[2] ولكن أين الدليل الذي زعمه مرافقاً له، سوى روايات عامّية شاذّة ومخالفة لصريح القرآن ولإجماع الأُمّة على الإطلاق.

وأمّا قوله: «جلّ المحدّثين وأساطين المتأخّرين» فأراد بهم تلك الفئة الأخبارية التي جعلت أساطينها المتزعزعة تتداعى تجاه صرخة الحقّ المدوّية، ولا كلام لنا معهم سوى إبداء خطئهم في هذا الاختيار.

نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله

من سفه القول أن ينسب إلى جماعة ما لم يقولوه وإنّما نقلوه نقلاً. ومجرّد نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله ما لم يتعهّد صحّة ما يرويه والتزامه به. وهكذا نسبوا إلى جماعة من أعاظم أهل الحديث ـ كمحمد بن يعقوب الكليني وعلي بن إبراهيم القمي ومحمد بن مسعود العيّاشي ـ أنّهم ذهبوا إلى القول بالتحريف، بحجّة أنّهم أوردوا في كتبهم أحاديث قد تستدعي ـ حسب زعم الناسب ـ وقوع تغيير في الكتاب العزيز.

وهي نسبة جاهلة لا تعتمد على أساس، وترفضه ضرورة فنّ التحقيق.

وللسيّد الشهرستاني الكبير (الميرزا محمد حسين الحائري (ت ١٣١٥) كان من أجلّة علماء عصره وصاحب فنون) برهان لطيف في تزييف هكذا مزعومات باطلة، ذكره في رسالة وضعها دحضاً لشبهة القائل بالتحريف، نورده هنا مع شيء من تفصيل وتوضيح حسب المناسبة:

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٢٨ وفي المقدّمة، ص ١٥.

٢ ـ في آخر المقدّمة من فصل الخطاب، ص ٣٥.

قال: إنّما تستقيم نسبة عقيدة التحريف إلى هؤلاء الأجلّاء إذا ما تجمّعت هناك مقدّمات أربع ضروريّة:

أُولاها: تعهّد صاحب الكتاب بصحّة ما يرويه على الإطلاق تعهّداً صريحاً وشاملاً.

ثانيتها: ظهور تلكم الأحاديث في التحريف ظهوراً بيّناً بحيث لايحتمل تأويلاً أو محامل أُخر معتمدة على شواهد من عقل أو نقل متواتر.

ثالثتها: عدم وجود معارض لها بحيث يترجّح عليها حسب نظر صاحب الكتاب.

رابعتها: حجّية خبر الواحد عند صاحب الكتاب، كما هو حجّة عند الأخباريين، في مسائل الأُصول والفروع على سواء.

فإذا ما توفّرت المقدّمات الأربع صحّت نسبة التحريف إلى أرباب تلكم الكتب المشتملة على روايات التحريف كما زعموا! ولكن أنّى لهم بإثبات ذلك، ودون إثباته خرط القتاد.[1]

ثمّ مع فرض التعهّد أيضاً فهو أمر تقريبي لا تحقيقي. هذا الصدوقﷺ قد التزم في مفتتح كتابه «الفقيه» بأنّ ما يرويه في هذا الكتاب مضمون الصحّة ويعتقد حجّيته فيما بينه و بين ربّه، ومع ذلك نراه قد يروي المراسيل أو شواذّ الأخبار، وربّما على خلاف فتواه صريحاً.

ومن ثمّ فمن الجفاء نسبة القول بالتحريف إلى أرباب الكتب الأقدمين الأجلّاء لمجرّد العثور على بعض ما يستدعي التحريف في كتبهم، حسب زعم الناسب لاغير.

نسبة مفضوحة

هذا المحدّث النوري ينسب إلى ثقة الإسلام الكليني ذهابه إلى القول بالتحريف استناداً إلى إيراده في الكافي الشريف روايات قد تستدعي تحريف الكتاب دلالة تبعية لا ذاتية.

---

١ ـ البرهان للبروجردي، ص ١٣٩.

قال: وهو ـ أي القول بالتحريف ـ مذهب الكليني، على ما نسبه إليه جماعة، لنقله الأخبار الكثيرة الصريحة(!) في هذا المعنى، في كتاب الحجّة خصوصاً في باب النكت والنتف من التنزيل، وفي الروضة. من غير تعرّض لردّها أو تأويلها، كما استظهر شارح الوافية من الباب الذي عقده لبيان أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام، فإنّ الظاهر من طريقته أنّه إنّما يعقد الباب لما يرتضيه.[١]

قلت: غالبيّة الروايات التي أشار إليها، إنّما أوردها الكليني إيراداً من غير التزام بصحّتها. وقد صرّح العلّامة المجلسي ـ في الشرح ـ بضعف أسنادها في الأكثر. هذا فضلاً عن عدم دلالتها على التحريف ولا إشارة إليه. بل لها معانٍ غيره، سنذكره بتفصيل عند التعرّض لآحاد الروايات.

ولنذكر هنا أهمّ ما تمسّكوا به في هذا الشأن ونجعله مثلاً باقياً في سائر الموارد. ونتبيّن كيف غرّ هؤلاء المساكين ظواهر العبائر من غير أن يتدبّروا في حقيقة الأمر. وإليك شاهداً من تلك الشواهد:

ليس في الكافي ما يريب

عقد الكليني في كتاب الحجّة من أُصول الكافي باباً أسماه: «باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام وأنّهم يعلمون علمه كلّه».[٢]

هذا عنوان الباب، ومقصوده من جمع القرآن كلّه هو ما ذكره في العبارة التالية له التي هي عطف تفسيري: أي العلم بجميع القرآن ظاهره وباطنه.

والدليل على ذلك هي نفس الروايات التي ذكرها تحت هذا العنوان، وهي ست روايات، كانت الثانية حتى الخامسة ضعيفة الإسناد، والأُولى مختلف فيها، والأخيرة حسنة كالصحيحة. صرّح بذلك المجلسي في الشرح.[٣]

---

١ ـ فصل الخطاب، المقدّمة الثالثة، ص ٢٥.
٢ ـ الكافي، ج ١، ص ٢٢٨.
٣ ـ مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٠-٣٤.

جاء في الحديث الأوّل: «ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا علي بن أبي‌طالب والأئمّة من بعده صلوات الله عليهم».

قوله: «جمع القرآن كلّه كما أُنزل» إشارة إلى مصحف علي عليه السلام، حيث كان على ترتيب النزول تماماً، مشتملاً على التنزيل والتأويل ـ حسبما شرحناه في التمهيد ـ[1] وقد ورثه أولاده الأئمة المعصومون عليهم السلام. ولو وجد لوجد فيه علم كثير، كما قال الكلبي. الأمر الذي لا يرتبط ومسألة الزيادة أو النقص في نصّ الكتاب.

ففي الحديث الثاني: «ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء».

وفي الحديث الثالث: «أُوتينا تفسير القرآن وأحكامه».

وفي الحديث الرابع: «إنّي لأعلم كتاب الله من أوّله إلى آخره كأنّه في كفّي».

وفي الحديث الخامس: «وعندنا ـ والله ـ علم الكتاب كلّه».

وفي الحديث السادس: ـ عند تفسير قوله تعالى: «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ» ـ[2]: «إيّانا عنىٰ».

هذه هي الأحاديث التي ذكرها الكليني تحت العنوان المذكور. وهي لا تعدو دلالتها على أنّ علم الكتاب كلّه ظاهره وباطنه إنّما هو عند أهل البيت الذي هم أدرى بما في البيت. فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو مدينة العلم، فإنّهم أبوابها المؤدّية إليه، بإجماع الأُمّة.

هذا هو محتوى مجموع هذه الأحاديث الشريفة، وقد أوردها الكليني الخبير بمواضع كلمات الأئمّة عليهم السلام مع علمه بظهورها في نفس المحتوى. الأمر الذي يطلعك على مراده من عقد ذلك العنوان الفخم الرهيب.

ومن ثمّ كان من الجفاء، نسبة الخلاف إليه، إن هو إلّا افتراء وقول زور. لا سامح الله أصحاب التسامح في القول بلاعلم.

---

١ ـ التمهيد، ج ١، «وصف مصحف علي عليه السلام».

٢ ـ الرعد ١٣: ٤٣.

الفصل الخامس

موقفنا مع الفئة المتطرّفة
(أخبارية مستحدثة منحدرة عن أهل الحديث)

كان علماؤنا الأعلام منذ عهد الحضور فإلى طول عصر الغيبة على طريقتين في الاتّجاه الأُصولي وفي استنباط مباني شريعة الإسلام: أهل نظر وتحقيق، وهم: المجتهدون. وأهل نقل وتحديث، وهم: المحدّثون.

يختلف المحدّثون عن المجتهدين بالاعتماد على النقل أكثر من العقل، ولا سيّما في مسائل الأُصول، حيث لا حجّية لأخبار الآحاد هناك عند المجتهدين.

وقد كان لأهل الحديث أساليب معروفة بالإتقان والإحكام في الأخذ والتلقّي والتحديث، في أسانيد الروايات وفي متونها عرضاً ومقابلة مع الأُصول المعتمدة.

وعلى هذا الأُسلوب الروائي المتقن دوّنت الأُصول الأربعة الجامعة لأحاديث أهل البيت عليهم السلام. مأخوذة من مشايخ أجلّاء وعن كتب ذوات اعتبار، وهي: «الكافي» لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩) و «من لايحضره الفقيه» لشيخ المحدّثين محمد بن علي بن الحسين الصدوق (ت ٢٨٠) و«التهذيب» و «الاستبصار» كلاهما لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠) قدّس الله أسرارهم.

وقد سادت طريقة الإتقان في النقل والتحديث حقباً من الزمان، وانتهت بدور

خاتمة المحدّثين الشيخ الحرّ العاملي (١٠٣٣-١١٠٤) صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «وسائل الشيعة» وفيها ما يسدّ حاجة الفقيه في استنباط مختلف أحكام الشريعة، (جزاه الله خيراً) وفرغ من تأليفه عام ١٠٨٢.

وسار على منهاجه المحدّث الفقيه المولى محسن الفيض (١٠٠٧-١٠٩١) في تأليفه كتاب «الوافي» الجامع لأحاديث الكتب الأربعة مع الشرح والبيان. وقد فرغ من تأليفه عام ١٠٦٨.

أمّا وبعد هذا الدور، فيأتي دور الانحطاط والاسترسال في نقل الحديث وفي روايةالأخبار، وأصبح أهل الحديث مجرّد نَقَلة آثار وحَفَظة أخبار، من غير اكتراث لا بالأسانيد ولا بصحّة المتون. فقد زالت الثقة بأحاديث ينقلها هؤلاء (الأخباريون) المسترسلون، بعد انتهاء دور (المحدّثين) المتقنين!

إنّهم اهتمّوا بتضخّم الحجم أكثر من الدقّة في المحتوى، ومن ثمّ لم يأبهوا ممّن يأخذون وعلى أيّ مصدر يعتمدون، إنّما المهمّ حشد الحقائب وملء الدفاتر بنقول وحكايات هي أشبه بقصص القصّاصين وأساطير بنيإسرائيل.

ومن ثمّ واكبوا إخوانهم الحشوية الذين سبقوهم في هذا المضمار، وساروا على منهجهم في الابتذال والاسترسال!

فإن كانت محنة أهل السنّة قد جاءتهم من قِبَل أهل الحشو في الحديث، فكذلك جاءتنا البليّة من قِبَل هؤلاء المسترسلين في نقل الحديث!

* * *

وقد عرفت أنّ علماءنا المحقّقين أطبقوا على رفض احتمال التحريف في كتاب الله الذي «لا يَأْتيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزيلٌ مِنْ حَكيمٍ حَميدٍ».[1]

وكذلك محدّثونا القدامى من لدن شيخهم ورئيسهم الصدوق، حتى عصر العلَمين خاتمتي المحدّثين الحرّ العاملي والفيض الكاشاني.

---

١ ـ فصّلت ٤١: ٤٢.

نعم، جاءت فكرة التحريف ـ قصداً إلى رفض حجّية الكتاب ـ من قِبَل هذه الفئة المتطرّفة التي نبعت على حاشية البلاد في جوّ مظلم بغياهب الجهل والعامّية، مضافاً إليه بعض السذاجة وسرعة الاسترسال.

كان من طابع هذه الفئة هي السذاجة في التفكير، الناجمة عن حياتها البدائية، بعيدة عن معالم الحضارة العلمية التي كان عليها علماؤنا في مراكز العلم المعروفة.

وهذا ممّا جعل من كتبهم لا تشبه شيئاً من كتب أقطاب الشيعة الإمامية المليئة بالتحقيق والتدقيق في أُصول الشريعة وفروعها.

هذا السيّد نعمة الله الجزائري ـ غفر الله له ـ (١٠٥٠-١١١٢) عَلَم هذه الفئة الشاخص[1] والمبدع لفكرة التحريف على أساس جمع الشوارد من الأخبار، نراه يعتمد الغرائب والشواذّ في كتبه ويشحنها بأقاصيص أُسطوريّة، لا سابقة لها في كتب علمائنا الأعلام!

بينما الصدوق عليه الرحمة يقول في مقدّمة كتابه «من لا يحضره الفقيه»:

ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أُفتي به وأحكم بصحّته وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع.

---

١ ـ يحاول في رسالته «منبع الحياة» إثبات جواز تقليد الأموات، ميزة أخبارية متطرّفة تشبه طريقة العامّة في نبذ طريقة الاجتهاد، والأخذ بتقليد الأموات، على خلاف طريقة المجتهدين من الخاصة بفتح باب الاجتهاد ولزوم الرجوع إلى آراء الأحياء من الفقهاء.

وهو أوّل من طرح مسألة تحريف الكتاب على منصّة البحث، مستدلاً عليه بدلائل على أساس شوارد الأخبار وغرائب الآثار، هادفاً وراء ذلك إلى عدم إمكان الاستفادة من ظواهر الكتاب.

وقد عارضني بعض أحفاده في نسبة جدّهم إلى الفئة الأخبارية... لكن ماذا ياترى في هذا الإصرار على طبع الرسالة ونشرها تباعاً ومكرّراً في أهمّ مراكز النشر، بغداد وبيروت؟!

إنّ في ذلك سرّاً يستهدفه من يريد الإطاحة بشأن هذا الكتاب العزيز، والمسّ بحريم مقدّسات المسلمين والشيعة بالذات.

فإن كان أحفاده يريدون الدفاع عن كرامة جدّهم فعليهم الحؤول دون نشر أمثال هذه الرسائل الضالّة المضلّة والتي تخالف طريق الشيعة في طول تاريخهم المجيد.

نرى المحدّث الجزائري يقول: نحن نروي جميع أحاديث الكتب الأربعة عن المحمّدين الثلاثة، بواسطة رجل مجهول الحال، مجهول الحسب والنسب،مع بعد الطريق بقرون!

يا لها من سذاجة مفجعة!

يحكي من أوثق مشايخه «السيّد البحراني» أنّه نقل عن شيخه «الحرفوشي» إنّه لاقى رجلاً في مسجد مهجور من مساجد دمشق، ادّعى أنّه «المعمّر أبو الدنيا» كان يقول: إنّه صحب علياً والأئمّة عليهم السلام وسمع حديثهم واحداً واحداً، وسمع مشايخ الحديث وأرباب الكتب وسمع حديثهم! فاستجازه الحرفوشي في الإسناد إليه فأجازه! فكان شيخه يقول: إنّا نروي عن أصحاب الكتب منذ ذلك الوقت بهذا الإسناد القصير! وهكذا ابتهج السيّد الجزائري بهذه المفاجئة السانحة فجعل يقول: وها نحن أيضاً نروي الكتب الأربعة للمحمّدين الثلاثة بنفس هذا الإسناد![1]

وكتابه الذي أسماه «الأنوار النعمانية» ـ من خير تآليفه، وعدّه القوم من جلائل كتبهم ـ مليء بأخبار وقصص خرافية غريبة، ممّا لانظير لها في كتب أصحابنا الإماميّة.[2]

وهذا الكتاب هو المنبع الأصل للقول بالتحريف[3] والذي اعتمده النوري صاحب «فصل الخطاب»، وكان قدوته في هذا الاختيار.[4]

قال ـ بصدد تزييف القراءات المعروفة ـ: تسليم تواتر القراءات السبع يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالّة على وقوع التحريف في القرآن، كلاماً ومادّةً

---

١ ـ الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٧؛ وقد جاءت روايته بهذا الإسناد التافه في ج ٢، ص ٣٨٢ بالتصريح، في قصّة خيالية محضة، فراجع.

٢ ـ ذكرنا منها مقتطفات في الطبعة الأولى، ولم تعد حاجة بعدئذٍ إلى إعادة تلكم الأساطير.

٣ ـ راجع: الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٣٥٧ و ج ١، أيضاً، ص ٩٧ و ٩٨ و ٢٧٧.

٤ ـ راجع: فصل الخطاب، ص ٢٥٠.

وإعراباً.[١]

كما ويعتقد أنّ القرآن كان مشتملاً على مدائح آل الرسول والأئمّة الطاهرين، وفضائح المنافقين وبيان مساوئهم، بالتصريح، وقد أُسقطت منه بعد وفاة النبيﷺ.[٢]

وبهذه المناسبة يقول: وفي بعض الأخبار أنّ هذه الآية «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلىٰ»[٣] كانت هكذا: «ألست بربّكم ومحمّد نبيّكم وعلي إمامكم قالوا بلى» فحذفوا تمام الآية، كما تصرّفوا في غيرها من الآيات.[٤]

قلت: لم أجد ـ رغم تتبّعي المستوعب ـ أثراً لهذا الخبر المزعوم. ولعلّه من أوهامه الخاصّة، أو رواها عن طريق معمّر أبي الدنيا كما زعم المسكين!

والغريب أنّه ينكر على أصحابنا الإمامية في ترجيحهم دليل العقل على النقل في أُصول الاعتقادات، مثل إنكارهم حديث سهو النبيﷺ لمخالفته لدليل العقل في عدم جواز سهوه إطلاقاً، يقول: كيف ينكرون ذلك و يرجّحون دليل العقل على النقل، مع أنّه ورد الحديث بذلك فيجب قبوله ورفض دليل العقل[٥] ثمّ يقيس مسألة التحريف ويقول: إنّه وردت الأخبار بذلك فيجب قبوله وإن كان مخالفاً للعقل الرشيد!

وهكذا تجده مصرّاً على القول بالتحريف في جميع تآليفه، كما بسط الكلام حوله في كلّ من شروحه على الاستبصار والتهذيب وتوحيد الصدوق.[٦]

وقد عرفت أنّه أوّل من طرح مسألة التحريف على منصّة البحث والاستدلال عليه على أساس شوارد الأخبار وغرائب الآثار.

---

١ ـ راجع: الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٣٥٧؛ وللسيد الطباطبائي ـ في الهامش ـ ردّ جميل على هذا الاستنتاج الغريب المخالف لرأي الطائفة على الإطلاق.

٢ ـ المصدر، ج ١، ص ٩٧-٩٨. وستأتي الإجابة على ذلك بتصريح الإمام الصادق عليه السلام أنّ القرآن لم يكن مشتملاً على مدح آل البيت صريحاً. راجع: الكافي، ج ١، ص ٢٨٦.

٣ ـ الأعراف ٧: ١٧٢.

٤ ـ الأنوار النعمانية، ج ١، ص ٢٧٧. وقد أحسن الردّ عليه الطباطبائي في الهامش.

٥ ـ المصدر، ج ٣، ص ١٣١.

٦ ـ صرّح بذلك في رسالته «منبع الحياة»، ص ٦٨.

وتجد دلائله على ذلك ملخّصة في رسالته «منبع الحياة». وقد قام المحدّث الخبير والناقد البصير المرتضى الفيض الكاشاني في وقته بالردّ على دلائله، في كتابه القيّم «علم اليقين»،[١] وكذا في سائر كتبه كالصافي والوافي وغيرهما، وكذا غيره من سائر الأعلام.

ضجّة صاخبة أثارها فصل الخطاب!

قد أسلفنا تواجد الشيخ النوري نفسه في وحشة العزلة منذ أن سلك هذا الطريق الشائك، إذ وجد من أقطاب الطائفة متّفقة على خلاف رأيه. وكم حاول العثور على رفقة من مشاهير العلماء ولكن من غير جدوى، وقد أحسّ الرجل من أوّل يومه بشَنَعات ومَسبّات سوف تنهال عليه من كلّ صوب ومكان، وبالفعل قد حصل ووقع في الورطة التي كان يخافها.

يحدّثنا السيّد هبة الدين الشهرستاني ـ وهو شابٌ من طلبة الحوزة العلميّة بسامراء على عهد الإمام الشيرازي الكبير ـ عن ضجّةٍ ونعراتٍ ثارت حول الكتاب ومؤلّفه وناشره يومذاك، يقول في رسالة بعثها تقريظاً على رسالة البرهان التي كتبها الميرزا مهدي البروجردي بقم المقدّسة ١٣٧٣ هـ.

يقول فيها: كم أنت شاكر مولاك إذ أولاك بنعمة هذا التأليف المنيف، لعصمة المصحف الشريف عن وصمة التحريف. تلك العقيدة الصحيحة التي آنست بها منذ الصغر أيّام مكوثي في سامراء، مسقط رأسي، حيث تمركز العلم والدين تحت لواء الإمام الشيرازي الكبير، فكنت أراها تموج ثائرة على نزيلها المحدّث النورى، بشأن تأليفه كتاب «فصل الخطاب» فلا ندخل مجلساً في الحوزة العلمية إلّا ونسمع الضجّة والعجّة ضدّ الكتاب ومؤلّفه وناشره يسلقونه بألسنة حداد...[٢]

وهكذا هبّ أرباب القلم يسارعون في الردّ عليه ونقض كتابه بأقسى كلمات وأعنف تعابير لاذعة، لم يدعوا لبثّ آرائه ونشر عقائده مجالاً ولا قيد شعرةٍ.

---

١ ـ راجع: علم اليقين، ج ١، ص ٥٦٥.

٢ ـ البرهان للبروجردي، ص ١٤٣-١٤٤.

وممّن كتب في الردّ عليه من معاصريه، الفقيه المحقّق الشيخ محمودبن أبي‌القاسم الشهير بالمعرّب الطهراني (ت١٣١٣) في رسالة قيّمة أسماها «كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب» فرغ منها في (١٧/ ج ٢/ ١٣٠٢) تقرب من أربعة آلاف بيت في ٣٠٠ صفحة. وفيها من الاستدلالات المتينة والبراهين القاطعة،ما ألجأ الشيخ النوري إلى التراجع عن رأيه بعض الشيء، وتأثّر كثيراً بهذا الكتاب، فقام بتأليف رسالة اُخرى فارسية[١] بصدد الإجابة وتوجيه ما قصده من التحريف، بأنّه ما أراد من الكتاب المحرّف هذا القرآن الموجود بين الدفّتين، فإنّه باقٍ على حالته الأُولى منذ أن توحّدت المصاحف على عهد عثمان، لم يتغيّر ولم يلحقه زيادة ولا نقصان منذ ذلك الزمان فإلى الآن. بل المراد الكتاب الإلهي المنزل، فقد سقط منه عند الجمع الأوّل ما ذهب ببعضه، وذلك في غير الأحكام. وأمّا الزيادة فالإجماع قائم من جميع فرق المسلمين كافّة على أنّه لم يزد في القرآن ولو بمقدار أقصر من آية. ولا كلمة واحدة في جميع القرآن.

فكان يقول ـ دفاعاً عن نفسه، بعد أن وصلته رسالة الردّ ـ: لا أرضى عن الذي يطالع فصل الخطاب أن يترك النظر في الرسالة الجوابية على كشف الارتياب. وكان يوصي كلّ من كانت عنده نسخة من فصل الخطاب أن يضمّ إليه تلك الرسالة، فإنّها بمنزلة المتمّم لذلك الكتاب والكاشف عن مقصود مؤلّفه.

يقول صاحب الذريعة: سمعت شيخي النوري يقول: إنّي حاولت في هذا الكتاب إثبات أنّ هذا الموجود بين الدفّتين كذلك باقٍ على ما كان عليه في أوّل جمعه كذلك في عصر عثمان، ولم يطرأ عليه تغيير وتبديل كما وقع في سائر الكتب. فكان حريّاً بأن يسمّى «فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب»! فتسميته بهذا الاسم الذى يحمله الناس على خلاف مرادي، خطأ في التسمية، لكنّي لم أرد ما يحملونه عليه. بل مرادي إسقاط بعض الوحي المنزل الإلهي، وإن شئت فسمّه «القول الفاصل في إسقاط بعض

---

١ ـ فرغ منها في محرّم سنة ١٣٠٣ أي بعد نشر الردّ بسنة.

الوحي النازل».[١]

وقد فرغ من تأليف فصل الخطاب في ٢٨/ ج ٢/ ١٢٩٢. وطبعت في ١٢/ شوّال/ ١٢٩٨.

وأيضاً كتب في الردّ عليه معاصره العلّامة السيد محمد حسين الشهرستاني (ت ١٣١٥) في رسالة أسماها «حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف». وقد أحسن الكلام في الدلالة على صيانة القرآن عن التحريف وردّ شبهات المخالف ببيان وافٍ شافٍ. والرسالة في واقعها ردّ على فصل الخطاب، ولكن في أُسلوب ظريف بعيد عن التعسّف والتحمّس المقيت.[٢]

وهكذا كتب في الردّ عليه كلّ من كتب في شؤون القرآن أو في التفسير، كالحجّة البلاغي (ت ١٣٥٢) في مقدّمة تفسيره (آلاء الرحمن) قال تشنيعاً عليه: وإنّ صاحب فصل الخطاب من المحدّثين المكثرين المجدّين في التتبّع للشواذّ وإنّه ليعدّ هذا المنقول من «دبستان المذاهب» ضالّته المنشودة، مع اعترافه بأنّه لم يجد لهذا المنقول أثراً في كتب الشيعة.[٣]

ثمّ يذكر طرفاً من روايات تذرّع بها أهل القول بالتحريف، ويحكم عليها بالضعف والشذوذ، وأنّ لها محامل غير ظاهرها المريب ـ كالرواية عن الكافي ـ في قوله تعالى: «هذا الَّذي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبونَ»،[٤] قال عليه السلام: يعني أمير المؤمنين عليه السلام. قال الراوي: تنزيل؟ قال: نعم.[٥]

---

١ ـ الذريعة، ج ١٠، ص ٢٢٠-٢٢١؛ وج ١٦، ص ٢٣١-٢٣٢؛ وج ١٨، ص ٩. ولصاحب الذريعة رسالة حاول فيها الدفاع عن شيخه النوري أسماها «النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف» حاول فيها تأويل ما عرف عن شيخه من القول بتحريف الكتاب. وقدّمه للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء يطلب رأيه في الكتاب. فقرظه الشيخ ورجّح فيه عدم نشره. ومن ثمّ لم يطبعها امتثالاً لأمره. الذريعة، ج ٢٤، ص ٢٧٨. وراجع أيضاً كتاب يوم الأربعين للقاضي، ص ١٥.

٢ ـ راجع: البرهان للبروجردي، ص ١٣٨-١٤٢.

٣ ـ آلاء الرحمان، ج ١، ص ٢٥. وسنذكر المنقول من كتاب دبستان المذاهب في «التحريف عند حشوية العامة»، رقم ٢٥: سورة الولاية المفتعلة.

٤ ـ المطفّفين ٨٣: ١٧.

٥ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٣٥، رقم ٩١.

فقوله: «يعني» يدلّ على أنّه تفسير. إذ معنى التنزيل هنا هو شأن النزول. فزعمه أهل القول بالتحريف أنّه كان قرآناً فأُسقط.

وأخيراً يقول: هذه الرواية وأمثالها قاطعة لتشبّثات فصل الخطاب بما حشّده من الروايات التي عرفت حالها إجمالاً وإلى ما ذكرنا وغيره يشير ما نقلناه من كلمات العلماء الأعلام قدّست أسرارهم.[١]

تراجع أم التواء في التعبير؟!

قد سمعت الشيخ النوري تراجعه عن رأيه في التحريف، زاعماً أنّه حاول في كتابه «فصل الخطاب» إثبات عدم تحريف الكتاب المودع بأيدي المسلمين منذ الجمع الأوّل فإلى الآن، وإن كان هناك تغيير ففي الكتاب النازل على رسول الله ﷺ ضاع منه ما غفل عنه الجامعون.

هذا كلامه في «الرسالة الجوابية» التي كتبها ردّاً على كتاب «كشف الارتياب» الذي نقض شبهات «فصل الخطاب». ومن ثمّ جعل الرسالة متمّمة للفصل ولم يرض فصلها عنه! وبهذا الأُسلوب الملتوي حاول التمويه على أُولئك المعترضين الذين قاموا ضدّه وأثاروا العجاج على إقدامه ذلك الجريء! وأظنّه قد فشل في هذه المحاولة، إذ يقول: إنّي حاولت في هذا الكتاب إثبات عدم تحريف القرآن، فبالحري أن يسمّى «فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب» العزيز الحميد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

يا لله والتساهل بشأن الكتاب العزيز، وليته اعترف بخطئه صريحاً واستغفر ربّه وأناب، وترك هذا الالتواء المفضوح!

إنّه حشّد كتابه بأباطيل القول بالتحريف وقاس القرآن بالعهدين[٢] في التلاعب به ـ

---

١ ـ آلاء الرحمان، ج ١، ص ٢٩.

٢ ـ راجع الدليل الأوّل من أدلّته الاثنتي عشرة على التحريف، قال: اليهود والنصارى حرّفوا كتبهم بعد نبيّهم، فهذه الأُمّة أيضاً لابدّ أنْ تحرّف القرآن بعد نبيّنا... فصل الخطاب، ص ٣٥.

والعياذ بالله ـ ثمّ يقول: إنّي أردت في هذاالكتاب إثبات عدم تحريف القرآن، وأنّه لم يطرأ عليه تغيير و تبديل كما وقع في كتب العهدين![1] إن هذا إلّا تناقض صريح، والتواء في التعبير، وخداع مكشوف.

ثمّ إنّه في دليله السابع يقول: إنّ ابن عفّان لمّا جمع القرآن ثانياً أسقط بعض الكلمات والآيات من القرآن. وما فعل ذلك إلّا ليمحو ما يخاف منه على سلطانه، وقد غفل الشيخان عن إسقاطه، فقام هو بهذا الأمر.[2]

لكنّه في الرسالة الجوابية يقول: ليس مرادي من الكتاب الذي حصل فيه النقص هذا القرآن الموجود بين الدفّتين، فإنّه باقٍ على الحال الذي وضع بين الدفّتين في عصر عثمان، لم يلحقه زيادة ولا نقصان، بل المراد الكتاب الإلهي المنزل.[3]

ويقول أيضاً: المراد من التحريف الواقع في الكتاب غير التحريف الواقع في كتب العهدين، فإنّه في القرآن بالتنقيص فقط في غير آيات الأحكام.[4]

ما أحسن قولهم: توجيه الغلط غلط آخر. يريد أن يرمّم خطأه بارتكاب خطايا أغلظ!

ما هو المفهوم المحصّل من كلامه في الرسالة الجوابية؟!

إنّ محور البحث في مسألة التحريف هي الفترة بعد وفاة الرسولﷺ حتى عام توحيد المصاحف على عهد عثمان. وأمّا بعد عهد عثمان فلم يقل أحد بحصول تغيير في المصحف الشريف فيما سوى التنقيط والتشكيل والترقيم وما شاكل ممّا لا يمسّ جانب أصل النصّ.

فإن حاول إثبات التحريف في هذه الفترة القصيرة فهو من أصحاب القول بالتحريف، وقد وضع كتابه «فصل الخطاب» لهذه الغاية، فما وجه الاعتذار، والتعسّف بادٍ على محيّاه؟!

---

١ ـ في حديثه مع تلميذة الطهراني. الذريعة، ج١٦، ص ٢٣٢.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ١٤٩.

٣ ـ الذريعة، ج ١٦، ص ٢٣١.

٤ ـ المصدر، ج ١٠، ص ٢٢١.

الفصل السادس

التحريف في كتب العهدين

ماذا يعني التحريف في كتب العهدين؟

قد يزعم بعض أصحاب التزمّت القشريين لزوم التماثل بين أحداث الغابر والحاضر تماماً، حتّى أنّهم لو دخلوا في جحر ضبٍّ لدخلته هذه الأُمّة المرحومة، حذو النعل بالنعل. ومنه مسألة تحريف كتب السالفين، فيجب أن يقع التحريف في كتاب المسلمين أيضاً، تحقيقاً لضرورة التشابه بين الأُمم!

هذا القياس بهذا الشكل يتركّب من مقدّمتين، إحداهما صغرى حملية لابدّ من العلم بتحقّقها أوّلاً. والأُخرى كبرى شرطيّة يجب ثبوت التلازم الكلّي فيها بين المقدّم والتالي. حسب المقرّر في علم الميزان (المنطق).

وسوف نتكلّم ـ في فصل قادم ـ عن مدى كلّية الشرطيّة التي هي كبرى القياس، وأن لا ضرورة تدعو إلى لزوم التشابه التام في جميع مناحي حياة السلف والخلف.

أمّا الصغرى فهو موضع دراستنا في هذا الفصل.

قال النوري: التغيير والتحريف فيكتب العهدين ممّا لا شكّ فيه، بعد ملاحظة الآيات الكثيرة، ومتواتر الأخبار، وإجماع المسلمين. بل ملاحظة نفس كتب العهدين تكفي

شاهداً لإثبات التحريف...[١]

قلت: ليس في القرآن ما يدلّ على وقوع التحريف في التوراة والإنجيل، تحريفاً بهذا المعنى المصطلح (تبديل النصّ أو الزيادة فيه أو النقص). وإنّما هو تحريف معنوي: تفسير الكلام على غير وجهه.

ولم يأت في شيء من الأخبار ولا في كلمات علماء الإسلام ما يشي بوقوع تغيير أو تبديل في لفظ النصّ وتحريفه بالذات، كما لاشاهد عليه البتة!

وإليك تفصيل هذا الجانب:

قد أسبقنا أنّ التحريف الذي استعمله القرآن بشأن كتب العهدين يراد به التفسير على غير وجهه وهو تحريف معنوي لاغير.

وقال الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام: وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه.[٢]

وقال الشيخ الطوسي ـ في تفسير قوله تعالى: «يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ» ـ: يعني يغيّرونها عن تأويلها.[٣]

وقال الشيخ محمد عبده: من التحريف تأويل القول بحمله على غير معناه، وهو المتبادر (أي من تعبير القرآن) لأنّه هو الذي حمل اليهود والنصارى على مجاحدة النبي صلى الله عليه وآله وإنكار نبوّته، ولا يزالون يأوّلون البشارات إلى اليوم.[٤]

وقد قال تعالى: «يا أَهْلَ الْكِتابِ لِمَ تَلْبِسونَ الْحَقَّ بِالْباطِلِ وَتَكْتُمونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ».[٥] وقال: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهادَةً عِنْدَهُ مِنَ الله».[٦]

وقد صرّح القرآن بأنّ التوراة والإنجيل وسائر الكتب النازلة كانت محفوظة لديهم، لو أقاموها وعملوا بها لابتهجت بهم الحياة العليا السعيدة: «وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقامُوا التَّوراةَ وَالإنْجيلَ وَما أُنْزِلَ إلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثيرٌ

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٣٥.
٢ ـ الكافي، ج ٨، ص ٥٣، رقم ١٦.
٣ ـ التبيان، ج ٣، ص ٤٧٠.
٤ ـ تفسير المنار، ج ٥، ص ١٤٠.
٥ ـ آل عمران ٣: ٧١.
٦ ـ البقرة ٢: ١٤٠.

مِنْهُمْ ساءَ ما يَعْمَلُونَ».[١]

وقال بشأن التوراة: «الْكِتابَ الَّذي جاءَ بِهِ مُوسى نُوراً وَهُدىً لِلنّاسِ تَجْعَلونَهُ قَراطِيسَ تُبْدونَها وتُخْفونَ كَثيراً».[٢]

كان أهل الكتاب يجعلون من كتبهم أجزاء مجزّأة، يبدون للنّاس منها ما ينفع مقاصدهم، أمّا ما يضرّ منافعهم فإنّهم كانوا يخفونها. كما كانوا يأوّلون البشارات ويفسّرونها على غير مجراها في البشائر بظهور نبيّ الإسلام.

ومن ثمّ فقد مدح أُولئك الّذين أخذوا بالكتاب وعملوا بما فيه من غير تحوير أو تأويل: «الَّذينَ يَتَّبِعونَ الرَّسولَ النَبيَّ الأُمّيَّ الَّذي يَجِدونَهُ مَكْتوباً عِنْدَهُمْ في التَّوراةِ وَالْإنْجيلِ».[٣]

وإليك نماذج من تحريفات في تراجم العهدين لا في لفظهما:

تحريف في البشائر

١ ـ جاء في سفر التثنية (أصحاح١٨، عدد١٥): «يقيم لك الربّ إلٰهك نبيّاً من (وسطك) من إخوتك مثلي له تسمعون ـ إلى قوله: ـ أُقيم لهم نبيّاً من وسط إخوتهم مثلك، وأجعل كلامي في فمه، فيكلّمهم بكلّ ما أُوصيه به».[٤]

هذه ترجمة قام بها المسيحيون تفادياً في الانطباق على المسيح عيسى بن مريم عليه السلام حيث انتسابه إلى بني إسرائيل من جهة أُمّه. فكان نبيّاً مختاراً من وسط بني إسرائيل.

لكنّها ترجمة محرّفة، والصحيح: «من مقربك» ترجمة مطابقة للأصل، أي من قرابتك ليصحّ كونه من إخوة بني إسرائيل لا من أنفسهم، فكان منطبقاً على نبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله، كان من ولد إسماعيل أخي إسحاق الذي كان أباً لبني إسرائيل.

قال الحجّة البلاغي: والمترجمون إنّما ترجموه بذلك تمويهاً على العامّة. قال:

---

١ ـ المائدة ٥: ٦٦.

٢ ـ الأنعام ٦: ٩١.

٣ ـ الأعراف ٧: ١٥٧.

٤ ـ الكتاب المقدّس (العهد القديم)، ص ٣٠٨-٣٠٩.

ويكفينا صراحة التوراة المتكرّرة بكون ذلك النبي من إخوة بنيإسرائيل لا منهم.[١]

٢ ـ وفي سفر اشعياء (أصحاح ٢١، ع٧): «فرأى ركّاباً أزواج فرسان، ركاب حمير وركاب جمال...»،[٢] كانت بشائر بأفراجٍ تأتي على يد «راكبي حمار» كناية عن ظهور المسيح عليه السلام. و «راكبي جمال» كناية عن ظهور نبيّ الإسلام صلى الله عليه وآله.

والترجمة هكذا جاءت بصيغة الجمع، أمّا الأصل فكان بصيغة الإفراد.

قال الحجّة البلاغي: لأنّ الأصل العبري هكذا: «ورآه ركب صمد ركب حمور وركب جمل» وهو لفظ مفرد، أمّا الجمع في العبرية فيأتي بلفظ «ركبيم، جمليم، حموريم».

قال: وهذه الترجمة المحرّفة (بصيغة الجمع) موجودة في كافّة التراجم المطبوعة، سوى النسخة المطبوعة في لندن سنة (١٨٥٦م) والمطبوعة في ادن برغ سنة (١٨٤٥م). فإنّهما بالإفراد طبقاً للأصل.

قال: وهذا التحريف يهدف إلى تمويه الأمر على العوام لئلّا تنصرف أذهانهم إلى خصوص شخص النبي صلى الله عليه وآله لو كان بصيغة الإفراد.[٣]

٣ ـ وهكذا اختلف المترجمون في تفسير كلمة «فارقليطا» معرّب «پيركلوطوس» اليونانية. (والأصل المحفوظ من إنجيل يوحنا هي النسخة اليونانية المترجمة عن الأصل العبري).

جاء في إنجيل يوحنا (أص ١٥، ع٢٦ و أص١٦، ع٧) تبشير المسيح عليه السلام بنبيّ يأتي من بعده، فيذكره بصفات وسمات، منها تلك اللفظة، وقد ترجمت إلى «المبشّر» أو «المسلّي».[٤]

قال فخر الإسلام: كلمة «پارقليطا» سريانية، مأخوذة عن أصل يوناني هي «پرى قلى طوس» بمعنى «كثير المحمدة» وينطبق تماماً على اسم «محمّد وأحمد». لكن القوم زعموها مأخوذة من لفظ «پاراقلى طوس» التي هي بمعنى «صاحب التسلية» ومن ثمّ

---

١ ـ الرحالة المدرسية، ج ١، ص ٧٤.

٢ ـ العهد القديم، ص ١٠١٥.

٣ ـ الرحالة المدرسية، ج ١، ص ٧٥.

٤ ـ العهد الجديد، ص ١٧٧ و ١٧٨.

ترجموها إلى «المبشّر» أو «المسلّي».[١]

وقال الحجّة البلاغي: الكلمة في الأصل اليوناني «پيركلوطوس» الذي تعريبه «فيرقلوط» بمعنى «كثير المحمدة» الموافق لاسم «أحمد» و«محمّد»، لكنّهم صحّحوه حسب زعمهم إلى «پيراكلي طوس» ويعبّرون عنه بـ«فارقليط» كما عن التراجم المطبوعة بلندن سنة (١٨٢١ و ١٨٣١ و ١٨٤١م) ومطبوعة وليم بلندن (١٨٥٧م) على النسخة الروميّة المطبوعة سنة (١٦٦٤م) والترجمة العبريّة المطبوعة سنة (١٩٠١م). لكن أبدله بعض المترجمين إلى لفظة «المعزّي والمسلّي» وشاع ذلك.[٢]

شهادة الأُسقف الأعظم

يقول القسيس المستبصر فخر الإسلام: كنت عند الأُسقف الأعظم أتتلمذ لديه ـ وكان يحبّني ويقرّبني إليه ـ فسألته عن تفسير كلمة «فارقليطا» في السريانية، و «پيركلوطوس» في اليونانيّة ما هو المراد الحقيقي؟

وكان قد جرى بيني وبين سائر التلامذة حديث ومشاجرة في تفسيرها ومن ثمّ حاولت فهم معناها الصحيح من الأب الأعظم.

فأشفق عليّ الأُسقف ولاطفني وأخذته العبرة فقال: يا بنيّ، يصعب عليّ مخادعتك، ولكن لو بُحتَ بسرّي هلكت! فحلفت له الأيمان المغلّظة، أن لا أبوح بسرّه حيّاً وميّتاً كما أخذ عليّ العهد.

فأعطاني مفتاح غرفة كان قد خصّصها لنفسه، وكنت قد ظننت أنّ بها أمواله ونقوده التي تعلّق بها، وأذن لي في فتح صندوق فيه كتب عتيقة، منها نسختان من الكتاب المقدّس على ورق الجلد، إحداهما سريانية والأُخرى يونانية. وكان تاريخ كتابتهما يعود إلى ما قبل الإسلام.

وكانت ترجمة اللفظة فيهما: «أحمد» و«محمّد» صريحاً.[٣]

---

١ ـ بهامش أنيس الأعلام، ج ١، ص ١٣.

٢ ـ الرحلة المدرسية، ج ٢، ص ٣٣.

٣ ـ راجع تفصيل القضية في أنيس الأعلام، ج ١، ص ٨-٢٠.

شهادة المستشرق (كارلونلينو)

يقول الأُستاذ عبدالوهاب النجّار: كنت في سنة ١٨٩٣-١٨٩٤م طالباً بدار العلوم. وكان يجلس بجانبي -في درس اللغة العربيّة- العلّامة الكبير الدكتور «كارلونلينو» المستشرق التلياني. وكان يحضر درس اللغة العربية بتوصية من الحكومة الإيطالية، فانعقدت أواصر الصحبة المتينة بيني وبينه. فاتّفق ليلة السابع والعشرين من شهر رجب سنة (١٣١١هـ) -وهي ليلة المعراج، والشوارع والدرابين مزيّنة والناس في سرور عيد- أن خرجنا في درب الجماميز، وجرى الحديث بيننا بالمناسبة. وقلت له في أثناء الكلام -وأنا أعلم أنّه يحمل شهادة الدكتوراه في آداب اليهود اليونانية القديمة-: ما معنى «بيريكلتوس»؟ فأجابني: إنّ القسس يقولون: إنّ هذه الكلمة معناها «المعزّى». فقلت له: إنّي أسأل الدكتور «كارلونلينو» الدكتوراه في اللغة اليونانية القديمة، ولست أسأل قسّيساً! فقال: إنّ معناها «الذي له حمد كثير». فقلت له: هل ذلك يوافق أفعل التفضيل من «حمد»؟ فقال: نعم. فقلت: إنّ رسول الله ﷺ من أسمائه «أحمد». فقال: يا أخي أنت تحفظ كثيراً. ثمّ افترقنا، وقد ازددت بذلك تثبّتاً في معنى قوله تعالى حكاية عن المسيح: «وَمُبَشِّراً بِرَسولٍ يَأْتي مِنْ بَعْدي اسْمُهُ أَحْمَد».[1]

تحريف بلهجة التعبير

هناك نوع آخر من التحريف كان تحريفاً بلهجة التعبير، كانوا يعبّرون بالكلمة تعبيراً محرّفاً فيختلف معناها عمّا لو كانت تؤدّى بلهجتها الأُولى.

كانت اليهود تلوي ألسنتها عند النطق ببعض الكلمات فتنقلب فحشاً ومسبّة. كما قال تعالى عنهم: «مِنَ الّذينَ هادُوا يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ وَيَقولونَ سَمِعْنا وَعَصَيْنا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَراعِنا لَيّاً بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْناً في الدّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قالوا سَمِعْنا وَأَطَعنا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنا لَكانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلٰكِنْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ».[2]

---

١ ـ بهامش قصص الأنبياء، ص ٣٩٧-٣٩٨، برقم ٢، والآية ٦ من سورة الصفّ.

٢ ـ النساء ٤: ٤٦.

قال الإمام الباقر عليه السلام: «هذه الكلمة سبٌّ بالعبرانية، إليه كانوا يذهبون».

قال الحسين بن علي المغربي:[١] فبحثت عن ذلك فوجدتهم يقولون: راع على وزن قال ـ فعلاً ماضياً ـ بمعنى الشرّ والفساد.

قال الحجّة البلاغي: وقد تتبّعت العهد القديم العبراني (وكان رحمه الله يعرف العبرية) فوجدت أنّ كلمة «راع» ـ بفتحة مشالة إلى الألف (راعا) تقريباً ـ وتسمّى عندهم قامص، تكون بمعنى الشرّ أو القبيح[٢] وبمعنى الشرّير واحد الأشرار[٣] وكما في ترجمة الأناجيل بالعبرانية.

و«نا» ضمير المتكلّم، وفي العبرانية تبدّل ألفها واواً أو تمال إلى الواو، فتكون «راعنا» ـ ممالة إلى الواو ـ بمعنى شرّيرنا ونحو ذلك.[٤]

وقال الأُستاذ عبده: ومن تحريف اللسان وليّه في خطابهم للنبيّ صلى الله عليه وآله قولهم في التحية «السام عليكم» ـ وهو بمعنى الموت ـ يوهمون بذلك أي بفتل اللسان وجمجمته أنّهم يقولون: «السلام عليكم». وقد ثبت ذلك في الصحيح. وأنّه صلى الله عليه وآله بعد علمه بذلك كان يجيبهم بقوله «وعليكم» أي كلّ أحد يموت.[٥]

تحريف في عقيدة التثليث

جاء في رسالة يوحنّا الأُولى (أصحاح ٥، عدد ٦ـ ١٠): «هذا هو الذي أتى بماءٍ ودم، يسوع المسيح. لا بالماء فقط بل بالماء والدم. والروح هو الذي يشهد، لأنّ الروح هو

---

١ ـ هو الوزير الموفّق أبوالقاسم المغربي من شيوخ النجاشي. كان أديباً شاعراً فاضلاً مترسّلاً كثير الفنون، حافظاً وكبيراً من العلماء، عالماً بالحساب والجبر والهندسة. قال ابن أبي‌الحديد: وكان غالياً في تعصّبه لقحطان مع تشيّعه! توفّي في النصف من رمضان سنة ٤١٨هـ بـ«ميا فارقين»، وكان أوصى بدفن جثمانه في جوار الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فانتقل إليه. كما أوصى أن يكتب على قبره هذان البيتان:

كنت في سوء الغواية والجهل ... مقيماً فحان منّي قدوم
تبت من كلّ مأثم فعسى ... يمحى بهذا الحديث ذاك القديم

٢ ـ كما جاء في الفصل الثاني والثالث من السفر الأوّل من العهد القديم.

٣ ـ كما جاء في الفصل الأوّل من السفر الخامس. وفي ٦٤ و ٧٨ من المزامير.

٤ ـ آلاء الرحمان، ج ١، ص ١١٣-١١٤.

٥ ـ تفسير المنار، ج ٥، ص ١٤٢.

الحقّ. فإنّ الذين يشهدون في السماء هم ثلاثة: الأب والكلمة وروح القدس، وهؤلاء الثلاثة هم واحد. والذين يشهدون في الأرض هم ثلاثة: الروح والماء والدم، والثلاثة هم في الواحد».[١]

وأكثر المحققين من علماء المسيحية على أنّ العبارة التالية زائدة زيادة تحريفية وهي: «فإنّ الذين يشهدون في السماء هم ثلاثة: الأب والكلمة وروح القدس». زادته الفرقة الكاثوليكية القائلة بالتثليث، وهم أكثرية الفرق المسيحيّة.

ومن ثمّ فإنّ رئيس الفرقة البروتستانتية والزعيم المصلح للعقائد المسيحيّة عندما ترجم العهد الجديد إلى لغة أتباعه (الجرمنية) لم يأت بهذه العبارة في ترجمته، وهكذا طبعت الترجمة الجرمنية عدّة طبعات في حياته من غير هذه الزيادة. كما أوصى بأن لا تمسّ ترجمته يد التحريف، وجاءت الوصية في مقدّمة الطبعة سنة ١٥٤٦م. لولا أنّهم خالفوا وصيّته فأثبتوا الزيادة في الطبعة سنة ١٥٧٤م. ثمّ حذفوها. وأثبتوها عدّة مرات.

ولدينا ترجمة فارسية خالية عن هذه الزيادة، هكذا:

«همين است او كه به آب و خون آمد، يعنى عيسى مسيح. نه به آب فقط، بلكه به آب و خون. و روح است آنكه شهادت مى‌دهد، زيرا كه روح حقّ است. زيرا سه هستند كه شهادت مى‌دهند، يعنى روح و آب و خون، واين سه يک هستند».[٢]

وقد صرّح العلّامتان: كريسباخ وشولز بأنّ العبارة المذكورة إلحاقية. وكذا الأُستاذ هورن، مع تعصّبه الشديد أيضاً يقول: إنّها زيادة في النصّ يجب تركها. إلى غيرهم من شرّاح العهد الجديد، كلّهم اتّفقوا على زيادتها. ولعلّها كانت من شروح وتعاليق على الكتاب، فأُدخلت في النصّ، كما صرّح به بعضهم.[٣]

هذا، وقد عقد مجلس للمناظرة ـ في شهر رجب سنة ١٢٧٠هـ ـ بين القسّيس «فندر»[٤] ـ أكبر مبشّري المسيحيين في بلدة «أكبرآباد» ـ وبين الشيخ رحمةالله الهندي

١ ـ العهد الجديد، ص ٣٩٠.
٢ ـ عهد جديد، ص ٣٩١.
٣ ـ إظهار الحقّ، ج ١، ص ٣٩٥ و ٤٦٥.
٤ ـ هو صاحب كتاب ميزان الحق الذي كتبه ردّاً على المسلمين.

الدلهوي، وكان ذلك على عهد سلطة الإنكليز الاستعمارية على شبه قارة الهند.

فدار بينهما الكلام حول هذه العبارة. فأوّل ما بادر إليه القسّيس هو الإنكار، والاعتراف بزيادتها. قال: إنّها ممّا زادته يد التحريف، ولها نظائر في سبعة أو ثمانية مواضع من العهدين.[١]

وهكذا كتب العلّامة «هورن» مقالاً استوعب ١٢ صفحة حول هذه العبارة، وذكر دلائل الطرفين، من يقول بزيادتها ومن يقول بأصالتها. وأخيراً رجّح هو زيادتها على يد المحرّفين، فحكم بوجوب إسقاطها.

وقد أتى العلّامة الدلهوي بخلاصة المقال في كتابه «إظهار الحقّ»[٢] فراجع.

كما كتب الفيلسوف الشهير «إسحاق نيوتن» رسالة أثبت فيها زيادة تلك العبارة. ونظيرها الآية رقم ١٦ (أصحاح ٣) من رسالة بولس الأُولى إلى تيموثاوس. قال: إنّها أيضاً من زيادة أهل التجسيد والتثليث. والآية هي: «وبالإجماع عظيم هو سرّ التقوى. الله ظهر في الجسد، تبرّز في الروح، تراءى لملائكةٍ، كُرِزَ به بين الأُمم، أومن به في العالم، رفع في المجد».[٣]

لمحة خاطفة عن تاريخ العهدين

إنّ وقفة قصيرة عند تاريخ العهدين تجعل من موقف المحقّق متشكّكاً في بقاء النصّ الأصل، إنّما الباقي هي تراجم ناقصة أو شئت فقل: إنّها كتب مؤلّفة فيما بعد، وفي ضمنها بعض تعاليم الأنبياء مودعةً فيها بالمناسبة.

أمّا العهد القديم المشتمل على (٣٩) كتاباً فطابعه طابع كتب التاريخ يسجّل فيها أحداث أُمّة بالذات. ففيها من تاريخ بنيإسرائيل عبر حياتهم السياسية والاجتماعية والدينية.

---

١ ـ راجع: إظهار الحقّ، ج ١، ص ٣٩٦. ٢ ـ المصدر.

٣ ـ العهد الجديد، ص ٣٤٠. وراجع: إظهار الحقّ، ج ١، ص ٤٠٠-٤٠١.

وكذا العهدالجديد المشتمل على (٢٧) كتاباً ورسالة، منها الأناجيل الأربعة المعروفة، وهي جميعاً قصّة حياة المسيح عليه السلام، وفيها من تعاليمه الشيء الكثير حسب رواية مؤلّفيها.

وهذه الكتب قد فقدت نسخها الأصليّة، وبقيت تراجمها بلغات غير لغتها الأُولى. ومن ثمّ فالتحريف إنّما كان في هذه التراجم بالذات وليس في الأصل.

لعلّك تقول: فما تصريح القرآن بوجود التوراة عندهم وفيها حكم الله.[١] وكذا ترغيبهم في العمل بالكتابين وإقامة ما فيهما من تعاليم وأحكام.[٢] فلولا وجودهما لحدّ ذلك الوقت ـ على الأقل ـ لما كان لذلك التصريح وهذا الترغيب وجه وجيه.

لكن يجب أن لا نتغافل مسألة المجاراة في التسمية. قوله تعالى: «قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوراةِ فَاتْلُوها إِنْ كُنْتُمْ صادِقينَ».[٣] أي فأتوا بهذه التي تسمّونها التوراة، فإنّ فيها التحريم والتحليل الذي كان لبني إسرائيل، حسب زعمكم.

وقوله: «وَعِنْدَهُمُ التَوْراةُ فيها حُكْمُ اللهِ»[٤] أي في هذا الموجود الحاضر أيضاً قسط وافر من شريعة الله. لو عملتم بها لكان خيراً لكم. لكنّكم «تَجْعَلونَهُ قَراطيسَ تُبْدونَها وَتُخْفونَ كَثيراً».[٥]

أمّا الآن فقد جاء الإسلام ليبدي ما كنتم تكتمون «قَدْ جاءَكُمْ رَسولُنا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثيراً مِمّا كُنْتُمْ تُخْفونَ مِنَ الْكِتابِ».[٦]

قال الحجّة البلاغي: بل سمّاه التوراة لأنّ اسم ذلك الكتاب (العهد القديم ولا سيّما الأسفار الخمسة) عند اليهود توراة، فجاراهم في التسمية لكي يجادلهم بالتي هي أحسن.[٧]

قلت: ومن ثمّ عبّر عنهم في سورة آل عمران: ٢٣ وفي سورة النساء: ٤٤ و ٥١

---

١ ـ الآية: ٤٣ من سورة المائدة.
٢ ـ المائدة ٥: ٦٦ و ٦٨. وآل عمران ٣: ٩٣.
٣ ـ آل عمران ٣: ٩٣.
٤ ـ المائدة ٥: ٤٣.
٥ ـ الأنعام ٦: ٩١.
٦ ـ المائدة ٥: ١٥.
٧ ـ الرحلة المدرسية، ج ٢، ص ٣٣.

بـ«الَّذينَ أُوتوا نَصيباً مِنَ الْكِتابِ» تعبيراً حقيقياً باعتبار أنّ ما عندهم هو قسط من التوراة والإنجيل فيما بأيديهم من الكتب الموروثة.

وإليك فهرساً موجزاً عن العهدين وعن قصّة حياتهما.

العهد القديم

هو عبارة عن مجموعة كتب تبلغ تسعاً وثلاثين كتاباً، يرجع تاريخ كتابتها إلى ما بين القرن العاشر ونهاية القرن الثاني قبل الميلاد. أي إلى ما بعد وفاة موسى عليه السلام (كانت وفاته سنة ١٤٥١ق.م) بخمسة قرون تقريباً.

قال الدكتور المحقّق «بوكاي»: كتبت مجموعة العهد العتيق خلال تسعة قرون على أساس تدوين النقول الشائعة. وكان تدوين بنية الأسفارالخمسة المنسوبة إلى نبيّ الله موسى عليه السلام حوالي القرن العاشر قبل الميلاد. ثمّ زيدت عليه بعض الإلهيات وروايات الكهنة في عهد متأخّر. وهكذا استمرّ تدوين كتب أُخرى طي القرون المتأخّرة. وفي عام (٥٣٨ق.م) وبه ينتهي الأسر البابلي على يد كورش الكبير، وبعده عاد كهنة بنيإسرائيل إلى كتابة جملة من الكتب منها: كتاب حجى وزكريّا واشعياء الثالث ودانيال وغيرها. وفي القرن الثالث قبلالميلاد كتب كتابا التاريخ و كتاب عزرا ونحميا ـ و في القرن الثاني كتب «اكله زياستيك». وكتاب أمثال سليمان وكتابا مكابيون، قرناً قبل الميلاد.

ثمّ يقول: هكذا نجد العهد العتيق يتجلّى أثراً أدبياً لقومية اليهود، يحتوي على تاريخ حياتهم منذ البدء فإلى عصر ظهور المسيح عليه السلام كتبت هذه المجموعة وأُكملت في الفترة مابين التاريخين: القرن العاشر والقرن الأوّل قبل الميلاد.

قال: وليس هذا من نظرتي الخاصّة وإنّما هو مأخوذ من معلومات جاءت بها دائرة المعارف العامة من مقال «ز.ب.ساندروز».[١]

وقال الأُستاذ وجدي: يقول نقدة التاريخ: إنّ موسى عليه السلام ولد سنة (١٥٧١ق.م)

---

١ ـ اُنظر كتابه المترجم «العهدان والقرآن والعلم»، ص ٢٥-٢٨، ترجمتها الفارسيّة بقلم الدكتور حسن حبيبي.

وتوفّي على جبل ينبو في التيه سنة (١٤٥١) فيكون قد عمّر مائة وعشرين سنة. ثمّ ينقل عن دائرة معارف «لاروس»: أنّ قدماء المسيحيين وغيرهم يمجّدون مـؤسّس الديـانة الموسوية، وأنّه قد أسّس مدنيّة وديناً. لكنّا لا نملك الكتاب الحقيقي لشريعته. ولقد نسبت إليه التوراة أو الأسفار الخمسة الأُولى من الكتاب المقدّس، ولكن هذه التـوراة حـاملة لآثار لانزاع فيها من الحواشي والتنقيحات ومن دلائل أُخرى تدلّ على أنّها أُلّفت بعد وفاة موسى بعهد طويل. فقد ذكرت فيها أسماء مدن لم توجد إلّا بعد موسى. ويجد القارئ فيها أنّ موسى قد ذكر وفاة نفسه فيه! ويلاحظ تالي التوراة أنّ مؤلّفه الذي لم يذكر اسمه ينوّه عن موسى كما ينوّه عن رجل مات منذ قرون كثيرة. وزيادة على ما تقدّم فإنّ الأسفار الخمسة أسماؤها يونانية، وتاريخها هو تاريخ الترجمة السبعينيّة.[١]

التوراة المنسوبة إلى موسى عليه السلام

وهي الخمسة الأُوى من أسفار العهد العتيق (سفر التكوين. وسفر الخروج. وسـفر اللاويين. وسفر العدد. وسفر التثنية) تشتمل على ذكر الخلقة وتـاريخ حـياة الإنسـان ومبعث الأنبياء واحداً بعد واحد، حتّى ينتهي إلى اضطهاد فرعون لشعب إسرائيل، وقيام موسى بالأمر، والخروج ببني‌إسرائيل، والأحداث الكبرى التي مرّت بهم في التيه، وموت موسى بها في النهاية (١٤٥١ق.م).

وقد قلنا: إنّ هذه الأسفار لاتصلح أن تكون هي التوراة الأصلية التي نـزلت عـلى موسى عليه السلام في ألواح.

نعم، تلك الألواح التي كان مكتوباً عليها شريعة موسى عليه السلام جعلت فـي صـندوق، وكانت مع بني إسرائيل يحفظها الكهنة يداً بيد.

لكنّها ـ حسب ما جاء في سفر الملوك الأوّل (أصحاح ٨، عدد ٩) ـ ضاعت على عهد سليمان عليه السلام (٩٧١-٩٣١ ق.م) عندما أكمل بناء البيت وأراد نقل التابوت إلى مـحراب

---

١ ـ دائرة معارف القرن العشرين لفريد وجدي، ج ٩، ص ٥٥٣-٥٥٤.

القدس عام (٩٦٠ق.م) أي بعد موت موسى عليه السلام بأربعمائة وتسعين عاماً. وذلك أنّ الكهنة ـ حينذاك ـ فتّشوا التابوت فلم يجدوا فيه سوى لوحين من ألواح الشريعة.[١] ولم يكن على اللوحين المذكورين سوى عشرة من أحكام الشريعة، أمّا البقية فقد ضاعت إلى غير أثر.[٢]

وهل عثروا عليها بعد ذلك العهد؟

جاء في سفر الملوك الثاني (أصحاح ٢٢، عدد٨): أنّ «حلقيّا» الكاهن الأعظم عثر على سفر الشريعة أثناء محاسبته للنقود المتبرّعة في صندوق البيت. وذلك بعد أن مضى من ملك «يوشيّا»[٣] سبعة عشر عاماً، أي سنة (٦٢٢ق.م) فسلّمه إلى كاتب الملك «شافان» الذي كان ناظراً في أمر العمّال الشاغلين لترميم ثلم البيت آنذاك. فجاء به شافان إلى الملك فاستبشر به وطار فرحاً، لما فيه من نعمة غير مترقّبة. فأعلن به الملك وقرأه على عامة بني إسرائيل في اجتماع عظيم.

وكان بنو إسرائيل قد انحرفوا قبل ذلك وأفسدوا واتّخذوا الأصنام، فاهتمّ الملك بإعادة الشريعة وتطهير البيت من الأوثان، وطرد السحرة والعرّافين وجميع الرجاسات من أرض يهوذا ومن كافّة أنحاء أُورشليم. هكذا يصفه سفر الملوك الثاني: كان متّجهاً بكلّ قلبه إلى الله، ساعياً في إحياء شريعته بكلّ قوّة. فلم يكن قبله ولا جاء بعده أحد مثله.[٤]

هذا، ولكنّ الأمر مريب، وهل كان «حلقيّا» صادقاً في عثوره على سفر الشريعة بعد ضياعه ذلك الأمد البعيد؟ فقد طال دور الضياع أكثر من ثلاثة قرون (٣٣٨) من سنة (٢٦٠) إلى (٦٢٢) قبل الميلاد، وكان الخطوب خلال هذه المدّة تترى على القدس، فقد تعرّض البيت للنهب والغارة مرّات، منها عام (٩٢٧ق.م) حيث أغار «شيشاق» فرعون

---

١ ـ الكتاب المقدّس (العهد القديم)، ص ٥٤٥.

٢ ـ أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٧٠. وراجع: الجزء الثاني أيضاً، ص ٢٢-٢٣. وراجع سفر التثنية (إصحاح٥، عدد٢٢)، الكتاب المقدّس (العهد القديم)، ص ٢٨٨.

٣ ـ ملك يوشيا إحدى وثلاثين سنة أي من عام (٦٣٩) إلى (٦٠٩) ق.م.

٤ ـ العهد القديم، ص ٦٢٧-٦٢٨، إصحاح ٢٣، ع ٢٤-٢٥، الملوك الثاني.

مصر على صهيون وخرّب بلادهم وأباد آثارهم وسلب البيت ونهب ما فيه. ومنها ما تكرّر على عهد الملك الإسرائيلي المرتد «منسيّ» (٦٩٨-٦٤٢ق.م) حيث دعا إلى عبادة الأوثان وأفسد الشريعة واستبدل من القدس الذي هو بيت عبادة معبداً للأصنام والأرجاس.

هذا، ولم يكن البيت ـ أثناء تلك المدّة الطويلة ـ بمعزل عن الزوّار والنظّار، والحرس والخدم يعملون في تنظيفه ومراقبته كلّ صباح ومساء، فأين كان السفر المزعوم مختبئاً عن الأنظار؟!

نعم، هو أمر مدبّر، قد دبّر بليل. ولعلّ الملك ـ وهو يحاول الإصلاح الديني ـ قد تواطأ مع الكاهن الأعظم في اختلاق هذا العثور. أو لعلّ الكاهن هو الذي دبّر الأمر بنفسه ـ حسب ما احتمله فخر الإسلام ـ[1] حيث رأى من الملك منذ بدايته نشاطاً في ترويج الدين وإقامة الشعائر، ففكّر في دعمه بجمع شتات أحكام الشريعة وتدوينها في سفر كما كانت من ذي قبل، فجمعها خلال سبعة عشر عاماً، وعندما أكملها قدّمها إلى الملك بتلك الحجّة المختلقة وبذلك الأُسلوب المريب.

والمعروف من عادة كهنة صهيون جواز الكذب في صالح الدين. قالوا: ويجب ذلك إذا توقّف ترويج الشريعة على الكذب والتزوير.[2]

وهكذا راجت الكذبة على لسان الأنبياء ـ حسبما زعموا ـ كما في أنبياء كذبوا على الملك «آحاب» لإغرائه. وكان ذلك بأمر من الربّ، نفث روح الكذب في أنبيائه ليكذبوا، وجعل الكذب على أفواههم.[3]

قال ارميا ـ في رسالة أرسلها إلى سبي بابل ـ عن نبيّين كانا مع السبي: إنّهما قد كذبا على الله. وهما: آحاب بن‌قولايا وصدقيّا بن‌معسيّا. وسوف يبتليان بقتل ذريع بيد ملك

---

١ ـ راجع: أنيس الأعلام، ج ٢، ص ٢٧-٢٩ وج ٣، ص ١٧٥.

٢ ـ كتبه عنهم المورّخ الشهير «موشيم» في كتابه «رجال القرن الثاني»، ط ١٨٣٢، ص ٦٥، بنقل أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١١٣.

٣ ـ أُنظر الإصحاح ٢٢ ع، ١١-٢٤، الملوك الأول، ص ٥٧٨.

بابل. وجاء في الرسالة ـ مضافاً إلى ذلك ـ: أنّهما كانا يخونان أصحابهما فيعملون القبيح فيهم ويزنيان بنسائهم.[١]

وكان الملك «صدقيّا» يتواطأ مع أنبياء كانوا لا يتورّعون الكذب ليقوموا بإغواء الأسباط ويفسدوهم.[٢]

نهاية أمر سفر الشريعة

كان حظّ سفر الشريعة الذي عثر عليه الكاهن «حلقيّا» أن لا يعيش سوى ثلاثة عشر عاماً، بقية ملك الملك «يوشيّا» الذي حكم البلاد إحدى وثلاثين سنة، كان العثور على السفر في السنة السابعة عشرة من ملكه.

مات «يوشيّا» عام (٦٠٩ق.م) فمات السفر بموته وضاعت الشريعة ثانياً مع الأبد، حيث أخلافه عادوا إلى وثنية أسلافهم مع ضعف وانهيار، ومن أجله هجر البيت وذهبت معالمه أدراج الرياح ولم يعد للشريعة وسفرها ذكر.

وانتهى الأمر أخيراً بإغارة «بخت نصّر» للبلاد، مرتين: إحداهما عام (٥٩٧ق.م) والثانية القاضية كانت عام (٥٨٨ق.م) فكان فيها هلاك الحرث والنسل وإبادة معالم الحياة في ربوع صهيون.

وقد نهب في ذلك جميع ما في البيت، وأحرق البناء والهيكل والمحراب وكلّ ما في البلاد من أماكن مقدّسة.

وبذلك انتهت حياة العهد القديم. وفي ضمنها التوراة مع الأبد.

كارثة بخت نصّر

حمل «بخت نصّر» ـ في مدّة ملكه (٤٤ سنة من ٦٠٥ إلى ٥٦١ ق.م) ـ على أُورشليم أربع مرّات، كانت الكارثة شديدة في ثنتين منها، الثانية والرابعة، ولا سيّما الأخيرة التي

---

١ ـ أُنظر الإصحاح ٢٩، ع ٢١-٢٣ ارميا، ص ١١٢٠.

٢ ـ أُنظر قاموس الكتاب المقدّس (مادّة صدقيا)، ص ٥٥٢-٥٥٣.

أبادت كلّ شيء.

أُولاها: على عهد «يهوياقيم» كان ملكاً على بني‌إسرائيل وخاضعاً لسلطان مصر وهو الفرعون «نكوه» حيث استولت جيوش بابل على مستعمرات مصر ومنها أرض اليهود، دخلت تحت سلطة بابل، كان ذلك عام (٦٠٢ق.م).

ثانيتها: أيضاً على عهد «يهوياقيم» حاول التمرّد عن حكم بابل، والاتصال بفرعون مصر ثانياً. لكن جيوش «بخت نصّر» داهمته بكلّ قوّة وبأس، فأخضع البلاد ودمّر وأسر، ومن جملتهم الملك وحواشيه، أسرهم ثمّ أطلقهم ليموتوا صغاراً. كان ذلك عام (٥٩٨ق.م).

ثالثتها: على عهد خلفه «يهوياكين» الملك الإسرائيلي الضعيف، فقد فسد وأفسد البلاد، ومن ثمّ لم يدم ملكه سوى بضعة أشهر، حتّى جاءه الزحف البابلي. فأُخذ وحواشيه أُسراء إلى سجون بابل لمدّة ٣٧ سنة، وبعده أُطلق فمات هناك.

ورابعتها ـ القاضية ـ: كانت على عهد «صدقيّا» عام (٥٨٨ق.م) كان قد نصّبه «بخت نصّر» ملكاً على اليهود، وكان اسمه «متانيا» فغيّر «بخت نصّر» اسمه إلى «صدقيّا». لكنّه في السنة التاسعة من ملكه حاول العصيان والاستقلال بالملك، على ضعفه وفساده وجهله البالغ. الأمر الذي جرّ الوبال على أرض يهوذا، فحاصرهم جيش كلدان ونصبوا القذائف والمجانيق، فأحرقوا ودمّروا وأهلكوا الحرث والنسل، واستباحوا البلاد نهباً وقتلاً وأسراً، وهدموا هيكل سليمان وكلّ آثار بني‌إسرائيل أبادوها سحقاً ومحقاً.

وفي هذا الأثناء حاول «صدقيّا» وحواشيه الفرار من خلف المدينة ولكن من غير جدوى، فقد أُخذ وأُتي به إلى «بخت نصّر». فأوّل شيء فعله أن أمر بقتل ابنيه أمامه، ثمّ قلع عينيه، وأخيراً قيّده في سلسلة وأرسله إلى بابل مغلولاً.

وقد عمّ الأسر جميع بني‌إسرائيل سوى المرضى والصعاليك الضعفاء، فخلّف عليهم «بخت نصّر» رجلاً ضعيفاً اسمه «جدليا» وكان من الأسباط. وبعد مدّة ثارت جماعة من اليهود وعلى رأسهم رجل اسمه «إسماعيل» من أبناء الملوك، فقتلوا الملك وهربوا إلى

فرعون مصر لاجئين إليه!

تلك كانت خاتمة أمر اليهود بفلسطين. أما التوراة وسائر كتب اليهود فضاعت جميعاً على يد عساكر كلدان ولم يعد لها أثر بعد ذلك في الوجود.[١]

هل عادت التوراة إلى الوجود؟

شمل الأسر البابلي أكثر من سبعين ألفاً من رجالات اليهود وكهنتهم وذراريهم. ودام الاعتقال أكثر من نصف قرن في اضطهاد وضغط شديد، ضاعت خلاله كلّ نواميس الشريعة، وفي ضمنها ضاع التابوت الذي فيه سفر الشريعة ضياعاً بلا أثر. وكان الأمر على ذلك حتّى فتحت بابل على يد ملك فارس «كورش» الكبير (عام ٥٣٨ق.م) فأوّل شيء صنعه أن أطلق سراح بني‌إسرائيل وأمدّهم وأفسح لهم المجال. وهو الذي أمر بإعادة بناء البيت وتجديد مقدّسات اليهود. وقد تمّ ذلك على يد حفيده «داريوش»: (٥٢١-٤٨٦ق.م).

كانت أكثرية رجالات اليهود قد آثروا البقاء في حماية ملوك فارس، وربّما كانوا يؤازرونهم في أمر الديوان بما أُتوا من علم الكتاب.

وأخيراً وعلى عهد الملك «أردشير ـ دراز دست» عام (٤٥٧ق.م) قام الكاهن العجوز «عزرا» على رأس جماعات كبيرة من أسرى اليهود ـ جاءت أساميهم في الإصحاح الثاني من كتاب عزرا ـ[٢] بالرحلة إلى القدس، وقد أمدّهم الملك بالقوّة والمال الكافي. فجاء إلى أُورشليم ليجدّد الشريعة ويصحّح عبادات ومراسيم عتيدة. ومن أجل ذلك أسّس كنائس كانت تتلى فيها دعوات ونسخ من كتابات قديمة.

الأمر الذي دعا بجماعة اليهود أن يلتمسوا منه تدوين الشريعة من جديد وكتابة العهد العتيق، فعزم «عزرا» على إجابة ملتمسهم، وكان ذلك بعد أن مضى من سقوط

---

١ ـ سفر الملوك الثاني، إصحاح ٢٤-٢٥؛ العهد القديم، ص ٦٢٩-٦٣٢.

٢ ـ الكتاب المقدس (العهد القديم)، ص ٧٣٩.

أُورشليم (١٣٠) عاماً. ومن فتح بابل على يد «كورش» (٨٠) عاماً. فقام بالأمر مستمدّاً من متخلّفات ذاكرته أو بعض الأوراق الممزّقة من كتابات قديمة، ومن معلومات متفرّقة على أفواه الرجال، فكتب الموجود من العهد القديم.

قال «جيمس هاكس»: قام عزرا بالإصلاح الديني وتصحيح الشعائر الدارجة، كما قام بتأسيس كنائس فقرأ فيها بعض الأدعية المأثورة والكتابات المقدّسة القديمة. والمعتقد: إنّه بعد هذه الوقائع قام بكتابة كتب التواريخ وكتاب عزرا وقسم من كتاب نحميا. وجميع كتب العهد العتيق ـ الذي هو قانوننا اليوم ـ إنّما هو من جمعه وتصحيحه وقد استمدّ في ذلك من «نحميا» بل ومن «ملاكى» أيضاً.[1]

وقال «ترتولين»: المعروف أنّ كتب العهد القديم الموجودة قد كتبها «عزرا» عليه السلام بعد إغارة جيوش بابل لأُورشليم.[2]

من أين جاء «عزرا» بنقول التوراة؟

قالوا: إنّ روح القدس نفث في روعه! هكذا قال «كلى منس»: قد ضاعت الكتب السماوية، فأُلهم «عزرا» ليعيد كتابتها من جديد. وقال «تهيوفلكت»: إنّ الكتب المقدّسة ضاعت جميعاً ثمّ وجدت على يد «عزرا» بإلهام منه تعالى.

وقال «جان ملنر ـ كاتلك»: اتّفق أهل العلم على أنّ نسخ التوراة وكذا سائر كتب العهد العتيق قد ضاعت على أيدي عساكر «بخت نصّر». وإنّ نقولاتها الصحيحة التي ظهرت بواسطة «عزرا» قد ضاعت للمرّة الأُخرى في حادث «انتيوكس».[3]

قال القسّيس المستبصر «فخر الإسلام»: إنّ الفِرَق المسيحية تعتقد فيما كتبه «عزرا» بعد إحراق الكتب المقدّسة القديمة: أنّه كتبها وجمعها للمرّة الثانية، بإعانة روح القدس.[4]

لكن كيف يكتبها بمعونة روح القدس فتوجد فيها تلكم الأخطاء الكبرى

---

١ ـ قاموس الكتاب المقدس (مادة عزر)، ص ٦١٠.
٢ ـ بنقل أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٩.
٣ ـ ذكره في تاريخه، ص ١١٥.
٤ ـ أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٨-١٩.

والتناقضات الفاضحة فضلاً عن منكرات غير معقولة!؟ مثلاً جاء في سفر التكوين (إصحاح ٤٦، عدد ٢١): أنّ أولاد «بنيامين» عشرة.[١] لكن في أخبار الأيّام الأُول (إصحاح٧، عدد٦): أنّ أولاده ثلاثة[٢] وفي (إصحاح ٨، عدد ١): أنّهم خمسة.[٣] هذا! فضلاً عن الاختلاف في الأسماء.

والاختلاف بين الكتب كثيرة للغاية فضلاً عن الأخطاء والاشتباهات.

ذكرها بتفصيل العلّامة المتتبّع فخر الإسلام في موسوعته القيّمة «أنيس الأعلام»[٤] الأمر الذي احتار أهل الكتاب في حلّه أو توجيهه:

يقول «آدم كلارك» ـ مفسّر العهد القديم ـ: لعلّ «عزرا» اشتبه عليه الابن بابن الابن. وقال آخرون: لعلّه لم يدر من هو الابن ومن هو ابن الابن، وأنّ الأسناد التي كانت موجودة لدى «عزرا» كانت ناقصة وممزّقة، فحصل منها ذلك الاختلاف.[٥]

قلت: إن هذا إلّا تناقض صريح في شهادة أهل الكتاب بشأن ما كتبه «عزرا» من العهد القديم. هل كانت عن وحي أو إلهام ومعونة روح القدس؟ أم عن استناد إلى أوراق ممزّقة لا قيمة لها؟ فما توجيه هذا التناقض؟! نعم، إن هو إلّا حدس وتخمين ورجم بالغيب. وما يعلم الغيب إلّا الله.

حادث الإمبراطور «انطوخيوس»

جاء في الفصل الأوّل من السفر الأوّل من كتابي المقابيين:[٦] إنّ الإمبراطور الرومي «انطوخيوس ـ انتيوكس» حمل على أُورشليم عام (١٦١ق.م) حملة نكراء، فأحرق جميع نسخ الكتب المقدّسة التي حصلت له من أيّ مكان. وأمر مناديه أن ينادي: من

---

١ ـ الكتاب المقدّس (العهد القديم)، ص ٧٩.

٢ ـ المصدر، ص ٦٤٤.

٣ ـ المصدر، ص ٦٤٦.

٤ ـ المجلّد الثالث، مباحث التحريف في كتب العهدين.

٥ ـ أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٧-١٨.

٦ ـ هذا الكتابان (الأوّل والثاني من المقابيين) يعتبران من الكتب المقدّسة القانونية عند الكاثوليك. وأمّا عند البروتستنت وسائر الفرَق المسيحية فتعتبران كتابي تاريخ. راجع: الرحلة المدرسية، ج ١، ص ١١٨؛ وأنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٧٦.

توجد عنده نسخة من الكتب المقدّسة أو يقوم بمراسيم الشريعة فسوف يقتل. وأجرى التحقيق (التفتيش) كلّ شهر، فكان يقتل من وجدت عنده نسخة من الكتاب أو يقوم بأداء مراسيم الشريعة. ودام ذلك ثلاث سنين وستة أشهر.

وقد ذكر تفصيل هذا الحادث المورّخ اليهودي «يوسيفوس» وتقدّم كلام «جان ملنركاتلك»: اتّفق أهل العلم على أنّ نسخ التوراة ونسخ العهد العتيق ضاعت على أيدي عساكر «بخت نصّر». ولمّا ظهرت نقولها الصحيحة بواسطة «عزرا» ضاعت تلك النقول أيضاً في حادثة «انطوخيوس».[١]

وهكذا في عام (٣٧ بعد الميلاد) قام الإمبراطور الآخر «طيطوس» بهدم البيت المقدّس وإحراق ما وجد فيه من الكتب المقدّسة، فقتل من اليهود ما ينوف على مليون نسمة في كلّ أرجاء البلاد، قتلاً بالسيف أو صلباً بالمشانق. وأسر الذراري ما يقرب من مائة ألف وباعهم في مختلف البلدان. أمّا البقية الباقية في أرض يهوذا فماتوا جوعاً وخوفاً من سلطان الروم. هكذا ذهبت بقية آثار القوم أدراج الرياح.[٢]

سلسلة أسناد التوراة مقطوعة

وبعد، فإنّ الحوادث الجمّة التي مرّت على تاريخ العهد القديم، فقد قضت على مزعومة: احتمال بقاء التوراة سليمة طول خمسة وثلاثين قرناً، منذ عهد نبيّ الله موسى عليه السلام (١٥٠٠ق.م) فإلى الآن وهي نهاية القرن العشرين للميلاد (١٩٨٨).

قال سيّدنا الطباطبائي رحمه الله: الحوادث التي مرّت على التوراة وكتب العهد القديم لم تدع مجالاً للشكّ في كونها مقطوعة الأسناد. وإنّما ينتهي سندها إلى شخص واحد (عزرا) من غير أن يعرف مستنده في النقل أو منابع اطّلاعه في الجمع والتحقيق. فكان مغبّة هذا التوتّر الفاضح أن دعا بأهل التحقيق من علماء الغرب أن يرموا هذه الكتب بالضعف

---

١ ـ أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٧٦ و ص ١٩ أيضاً و ج ٢، ص ٢٩-٣٠.

٢ ـ ذكره «يوسيفوس» في تاريخ اليهود بتفصيل. بنقل أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٧٧ وج ٢، ص ٣١.

التاريخي وأنّها مجموعة أساطير قومية دوّنها تاريخ إسرائيل. الأمر الذي أساء الظنّ في أساس النبوات التي جاءت فيها.[١]

قال «جان ملنر»: لاسبيل إلى تصديق هذه الكتب لولا شهادة المسيح بصدقها.[٢] وقد أجاب فخر الإسلام عن مغالطة «جان ملنر» في كلام تحقيقي مسهب.[٣]

قلت: لولا شهادة الإسلام وصريح القرآن بصدق تلك النبوات، بمعزل عن إمكان صحّة تلك الكتب المجهولة الأسناد.

قصّة الأناجيل الأربعة!

تلك كانت قصّة التوراة والعهد القديم المزرية، والتي انتهت إلى الشكّ في بقائها فضلاً عن سلامتها عبر متقلّبات الأحوال.

أمّا قصّة الإنجيل أو الأناجيل الأربعة أو الخمسة أو أزيد ـ المنسوب كلّ واحد منها إلى وحي السماء، مع كثرة ما بينها من اختلاف ومناقضات ـ فلم تكن بأفضل من قصّة العهد القديم.

يشتمل العهد الجديد على سبع وعشرين كتاباً ورسالة، منها: الأناجيل الأربعة المعروفة كتبها ـ على الترتيب ـ متّى ومرقس ولوقا ويوحنا، في الفترة بعد رفع المسيح ﷺ. وقد وقع كلام كثير حول شخصية هؤلاء المنسوب إليهم الأناجيل وفي تاريخ كتابتها واللغة التي كتبت بها.

والإنجيل تعريب «اونگليون» اليونانية، لغة الأصل للأناجيل، بمعنى «البشارة والتعليم». وهل كتبت ـ في أصلها ـ باليونانية؟ ولماذا؟ أم ترجمت إليها؟ فمن كان المترجم لها؟ ومتى كانت؟ ولأيّ غرض كانت؟ أسئلة لاجواب لها!

ويقرب أن تكون كتابة الإنجيل المنسوب إلى «متّى» عام (٣٨) من تاريخ الميلاد.

---

١ ـ الميزان، ج ٣، ص ٣٤٠.
٢ ـ أنيس الأعلام، ج ٣، ص ١٧٦.
٣ ـ المصدر، ص ١٤٢.

وقيل: ما بين (٥٠) فإلى (٦٠). و«متّى» المعروف كان من الحواريين.

وعلى الاحتمال الأوّل فيتأخّر تاريخ كتابته عن رفع المسيح عليه السلام بتسعة أعوام، نظراً لأنّ المسيح قد صلب عام (٢٩) وكان عمره الشريف (٣٣) سنة. لأنّ مبدأ التاريخ الميلادي الدارج متأخّر عن ولادة المسيح بأربعة سنين، لأنّ المسيح ولد عام (٧٤٩) من تاريخ تأسيس روما، ويبدأ التاريخ الميلادي من سنة (٧٥٣).[١]

أمّا الإنجيل المنسوب إلى «مرقس» ـ تلميذ «بطرس» ومرافقه في رحلاته وأسفاره ـ فقيل إنّه كتبه عام (٦١) وقيل: أكثر، في رومية متأثّراً بتعاليم أُستاذه. لكن تأخّر انتشاره إلى ما بعد وفاة بطرس وبولس حوالي سنة سبعين.[٢]

و«لوقا» الكاتب كان تلميذاً لبولس ومن أصحابه الملازمين له. كتب رسالتين، إحداهما: في حياة المسيح، وهي المعروفة بإنجيل لوقا. والثانية: في أخبار الحواريين المعروفة بأعمال الرسل. ويرجّح أنّه كتبهما عام (٦٣) أو بعدها بفترة.[٣]

و«يوحنا» المنسوب إليه رابع الأناجيل يحتمل أنّه الحواري المعروف، أو شخص آخر كان معروفاً بيوحنا الشيخ. يرجع تاريخ كتابته إلى أواخر القرن الأوّل للميلاد.

قيل: إنّه كتبه بالتماس أساقفة آسيا الصغرى، حيث لم يجدوا من تعاليم المسيح عليه السلام ما يسدّ مآربهم في الإرشاد الديني، فكتبها عام (٩٦). حسب ما قاله «جرجس الفتوحي».[٤]

أين صار الإنجيل النازل على المسيح؟

تلك الأناجيل الأربعة المعروفة لا شكّ أنّها كتبت تأريخاً عن حياة عيسى المسيح عليه السلام وعن سيرته حتى توفّاه الله ورفعه إليه. ولم يدّع أحد من مؤلّفي الأناجيل أنّ

---

١ ـ راجع: الميزان، ج ٣، ص ٣٤٢ و ٣٤٥؛ والقاموس، ص ٧٨٢ و ٨٠٦؛ والرحلة المدرسية، ج ١، ص ١٢٤؛ وأنيس الأعلام، ج ٢، ص ٥ و ٦٧.

٢ ـ قاموس الكتاب المقدس، ص ٧٩٢.

٣ ـ المصدر، ص ٧٧٢.

٤ ـ المصدر، ص ٩٦٦. وراجع: قصص الأنبياء للنجّار، ص ٤٠١.

إنجيله هو نفس النازل على المسيح ﷺ، فقد بدأ إنجيل «متّى» بقوله: «كتاب ميلاد يسوع المسيح». ويبدأ إنجيل «مرقس» بقطعة زعمها من إنجيل المسيح، ثمّ يتبعها بذكر أحواله منذ قدومه من ناصرة الجليل. ويبدأ إنجيل «لوقا» بما هو صريح في أنّه كتاب سيرة، يقول: إذ كان كثيرون قد أخذوا بتأليف قصّة في الأُمور المتيقّنة... رأيت أنا أيضاً، إذ قد تتبّعت كلّ شيء من الأوّل بتدقيق أن أكتب على التوالي... ثمّ يذكر قصّة المسيح. وإنجيل «يوحنّا» يبدأ بنفسه ثمّ يعرّج إلى ظهور المسيح والإيمان به.

كلّ ذلك لدليل على أنّها كتبت خصيصاً في بيان شخصية المسيح الرسالية. وفيها بعض الاختلاف أو الاختلاق الناشيء عن اشتباه الكاتب أو اختلاف الرواة.[١] إذن فأين صار الإنجيل النازل على المسيح ﷺ؟

والظاهر أنّ النازل على عيسى المسيح كانت هي التعاليم والبشارات التي قام بها أثناء رسالته إلى الملأ، فحفظ منها الحواريون ما حفظوا ونقلوها إلى من بعدهم، وهكذا دواليك، حتى سجّلت ضمن الأناجيل المعروفة.

قال الأُستاذ النجّار: والقدر الذي وصل إلى العالم من تلك الأناجيل من الجمل والأمثال والنصائح ـ المقتطفة ممّا نطق به المسيح من العظات والحكم ـ يتضمّن حثّ الناس على توحيد الله تعالى واختصاصه بالعبادة والإخلاص في طاعته والعمل بأوامره واجتناب نواهيه وحسن المعاملة بين الإنسان وأخيه، وهكذا من الأخلاق الفاضلة والسجايا الكريمة. ولم يكتب شيء من هذه الأناجيل في زمانه ولكن بعد انتهاء أمر المسيح قام بعض التلاميذ وتلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم وكتبوا قصصاً كثيرة. وكلّ واحد يسمّي ما كتبه «إنجيلاً». حتّى لقد قيل: إنّ الأناجيل بلغت نيفاً ومائة إنجيل. ثمّ اختارت الكنيسة من بينها القصص التي لا تتعارض مع نزعتها، ولم تكترث لما بين مضامينها من التخالف والتناقض، مادام ذلك لا يخالف المنزع العام الذي قصدته الكنيسة.

والأناجيل جميعها منقطعة السند، ولا توجد نسخة إنجيل بخطّ تلميذ من تلاميذ

---

١ ـ راجع ما حقّقه العلاّمة فخر الإسلام في موسوعته أنيس الأعلام، ج ٢، ص ١٢٥.

المؤلّف، ولا ما يضمن شبهة صحّتها، وحتّى لقد شكّ المحقّقون في إمكان نسبة الأناجيل إلى مؤلّفيها المعروفين، ولعلّه من تشابه الاسم.[١]

وقد أورد المحقّق العلّامة «فخر الإسلام» تشكيكات فنّيّة وتاريخية في صحّة أسناد الأناجيل، نقلها عن كافّة قدماء المسيحية في عدد غير محصور، وتكلّم في واحد واحد من أسناد الأناجيل الأربعة بتفصيل وتحقيق.[٢]

يقول «پاستيس»: هذا العهد الجديد ليس من تصنيف المسيح ولا من تصنيف حوارييه، بل هو من عمل إنسان مجهول الهويّة، صنّفها ونسبها إلى حواريي عيسى عليه السلام وأصحابهم.

ويعقّبه «فخر الإسلام»: إن هذا إلّا كلام حقّ وصدق، وقد أصاب الحقيقة، فنعم ما قال ـ وهو من محقّقي فرقة «مانيكيز» من علماء القرن الرابع ـ إذ لعلّ ذلك الإنسان المجهول كان من أعداء المسيح وأُمّه الصدّيقة، حيث فيه من المخازي ما أخزاه الله وأبعده.[٣]

تلك كانت قصّة حياة العهدين طول التاريخ. فكان من المسلّم عدم وجود الأصل، وإنّما الباقي هو الفرع (التراجم وبعض المتقطّعات من تعاليم دينية سجّلت خلال سرد أحداث التاريخ) فلم يعد موضوع للتحريف الذي لهج به أصحاب القياس في لزوم تشابه أحداث الزمن!

مسألة تشابه الأحداث
في الغابر والحاضر

وأمّا مسألة تشابه ما بين حوادث الماضي والحاضر، فهي تعني تشابهاً في أُصول الحياة العامّة، لا في أساليبها المتخذة، المختلفة حسب اختلاف الجوامع البشرية في طول الزمان وعرضه، إنّها رهن شرائط وظروف تتفاوت حسب تفاوت الأوضاع والأحوال في

---

١ ـ راجع: قصص الأنبياء، ص ٣٩٩.

٢ ـ راجع: أنيس الأعلام، ج ٢، ص ٦١-٦٧.

٣ ـ المصدر، ص ٧٢.

كلّ دور وفي كلّ عصر.

أمّا أُصول الحياة ومتطلّباتها فإنّها لا تختلف، ما دامت تـقتضيها طـبيعة الإنسـان الذاتية الاجتماعية وفق فطرته الأُولى التي لاتختلف على مرّ الدهور ولا تتفاوت.

الإنسان ـ بوجوده الفطري ـ يملك ذاتيات هي حليفته مذ نشأ في عـالم الوجـود، وتستمرّ معه ما دامت مسيرته تشقّ عباب الحياة على وجه الأرض. إنّها صفات وغرائز نابعة من ذاته وناشئة من فطرته، وستدوم معه ما دامت الذات والفطرة ترافقانه في ركب الحياة.

الإنسان يملك غريزة «حبّ الذات» وهي تدعوه دوماً إلى استجلاب ما ينفع ذاته ويلائم فطرته، وإلى رفض كلّ ما يضرّه ويتنافر مع طبعه. وهذا ما يقال: الإنسان مجبول على جلب المنفعة ودفع المضرّة، ومنشأه حبّ الذات. فهو مندفع بذاته نحو مشـتهيات نفسه، هارب عن منافياتها.

لكن بما أنّه اجتماعي الحياة، فإنّ هذا الاندفاع الذاتي في كلّ إنسان سوف يؤدّي إلى تجاذب وتمانع، وأخيراً تصادم وتنازع، عندما تصطدم المنافع وتتشابك المصالح فردية واجتماعية، الأمر الذي عبّر عنه أصحاب الفلسفة بمسألة «التنازع في البقاء» كلّ يـجرّ النار إلى قرصه.

هذا، وقد بعث الله الأنبياء عليهم السلام وأنزل الشرائع ليجعل لتصرّفات الإنسـان حـدودها المعقولة ويرشده إلى معالم الحياة السعيدة، كلّ يتمتّع بما يبتغيه، على شريطة أن لا يحول دون تمتع الآخرين «إِخْواناً عَلىٰ سُرُرٍ مُتَقابِلينَ».[1]

«قُلْ مَنْ حَرَّمَ زينَةَ اللهِ الَّتي أَخْرَجَ لِعِبادِهِ وَالطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزْقِ».[2]

ولكن «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ»[3] لأنّه إذا تعدّى أحد فلا يـتوقّع أن لا يتعدّى غيره عليه، فتنقلب الحياة سعيراً متوهّجة، وتسودها همجية من ورائها فـوضى

---

١ ـ الحجر ١٥: ٤٧.

٢ ـ الأعراف ٧: ٣٢.

٣ ـ الطلاق ٦٥: ١.

عارمة. «ظَهَرَ الْفَسادُ في الْبَرِّ وَالبَحْرِ بِما كَسَبَتْ أَيْدي النّاسِ».[١]

قال الصادق عليه السلام: «إنّ الله جعل لكلّ شيء حدّاً ولمن جاوز الحدّ حدّاً».[٢]

نعم، خلق الإنسان ليعيش حراً، ولكن الحرّيّة لا تعني الانطلاق من القيود، وإنّما هو إمكان التمتّع بالحقوق، تلك الحقوق التي يحدّدها قانون الشرع الحكيم، فكان الاستمتاع بلذائذ الحياة في إطار القانون منحة يرادفها منعة، وليس تسريحاً في مرعى الحياة.

وقد كان الجدل عنيفاً بين جموح الإنسان وحدود القانون، منذ بداية الوجود، كان رجال إصلاحيون يكافحون أنانية الإنسان في جدال مستمرّ، ولا يزال الجدال مستمرّاً ما دامت غرائز الإنسان هي الحاكمة على وجوده، والغرائز هي نفس الغرائز الأُولى التي كانت عليها البشرية الأُولى، ومن ثمّ فالجدال نفس الجدال، وإنسان اليوم هو إنسان الأمس، وسيكون بنفسه إنسان الغد، بلا فرق في ذاتياته المستدعية لعدم فرق في تصرّفاته في الحياة مع الأبد، قال تعالى: «وَلا يَزالونَ مُخْتَلِفينَ. إلّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ».[٣]

وقال تعالى ـ بشأن تشابه حياة الإنسان في تصرّفاته الجاهلة في الماضي والحاضر ـ: «كَالَّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوالاً وَأَوْلاداً فَاسْتَمْتَعوا بِخَلاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذي خاضُوا».[٤]

وقال: «ما يُقالُ لَكَ إلّا ما قَدْ قيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ».[٥]

وقال: «بَلْ قالوا مِثْلَ ما قالَ الْأَوَّلونَ».[٦]

وقال: «وَقالَ الَّذينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللهُ أَوْ تَأْتينا آيَةٌ كَذٰلِكَ قالَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشابَهَتْ قُلوبُهُمْ».[٧]

---

١ ـ الروم ٣٠: ٤١.

٢ ـ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٣١٠، رقم ٣.

٣ ـ هود ١١: ١١٨-١١٩.

٤ ـ التوبة ٩: ٦٩.

٥ ـ فصّلت ٤١: ٤٣.

٦ ـ المؤمنون ٢٣: ٨١.

٧ ـ البقرة ٢: ١١٨.

إلى آيات غيرهنّ صريحات في أنّ التاريخ يعيد نفسه، وأنّ الأُمم متشابهة في خلقها سواء من غبر ومن حضر.

قال ابن‌عباس: ما أشبه الليلة بالبارحة. كالذين من قبلكم. هؤلاء بنو إسرائيل شبّهنا بهم، لا أعلم أنّه صلى الله عليه وآله قال: والذي نفسي بيده لتتبعنّهم حتّى لو دخل الرجل منهم جحر ضبّ لدخلتموه.[1]

وعن أبي‌سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لتأخذنّ كما أُخذت الأُمم من قبلكم. قيل: يا رسول الله، كما صنعت فارس والروم وأهل الكتاب؟ قال: فهل الناس إلّا هم.[2]

قال علي عليه السلام: وإنّما تسيرون في أثر بيّن، وتتكلّمون برجع قول قد قاله الرجال من قبلكم.[3]

وقال: الدهر يجري بالباقين كجريه بالماضين ـ وقال: ـ آخر فعاله كأوّله، متشابهة أُموره، متظاهرة أعلامه.[4]

تلك حقيقة واقعة لا محيص عنها ما دام الإنسان ذا طبيعة واحدة وصاحب نزعات وميول واتّجاهات متشابهة، أوّله بآخره، ولا يزال.

ولا يخفى أنّ ذلك لا يعني جبراً في مسيرة الحياة، وإنّما هي حكاية عن استعدادات وقابليات يحملها طبيعة الإنسان حملاً أوّلياً، صالحاً للتربية الصحيحة والاهتداء نحو معالم الصلاح، ولولا ذلك لهدرت تعاليم الأنبياء ولغى تشريع الشرائع وتحكيم القوانين. فلابدّ من اقتضاء في طبع الإنسان ومن ثمّ هذا العرض!

وإلى ذلك أشارت الآية (١١٩) من سورة هود: «**إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذٰلِكَ خَلَقَهُمْ**»!

هذا هو المقصود من تشابه ما بين الأُمم، يعنى في أُصول الأخلاق وفي قواعد الحياة الأوّلية، الأمر الذي لا يعني خصوصيات المعايش. وفي أساليب الحياة المتناسبة مع

---

١ ـ مجمع البيان، ج ٥، ص ٤٩.

٢ ـ المصدر.

٣ ـ نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٨٣.

٤ ـ المصدر، الخطبة رقم ١٥٧.

شرائط خاصة بكلّ زمان، ممّا لا يمكن تكرارها مادامت العوامل الزمنية والمحلّية تختلف بالذات.

ومن ثمّ فمن السخف في الرأي أن يؤخذ من كلّية ذلك التشابه دليلاً على وحدة وسائل المعيشة لدى جميع الأُمم الأوّلين والآخرين. لا، ليس المراد التشابه في الأساليب والكيفيات، وإنّما التشابه في الأُصول والذاتيات.

مثلاً: عاندت بنو إسرائيل تجاه أنبيائهم فابتلوا بالتيه في وادي سيناء، ونزل عليهم المنّ والسلوى... الخ.

ليس المراد: أنّ المسلمين أيضاً يتيهون في نفس الوادي ويقتاتون نفس المأكل... الخ.

بل المراد: إنّكم سوف تقاومون نصح أئمّتكم فتبتلون بالتيه في وادي الضلال ونقص من الأموال والأنفس وما شابه.

قال سيّدنا الأُستاذ ﷺ: الروايات المذكورة أخبار آحاد لا حجّية فيها. ودعوى تواترها جزاف، إذ لم يأت شيء منها في الكتب الأربعة.

ولأنّ كثيراً من الوقائع السالفة لم تقع ولا يمكن وقوعها في هذه الأُمّة. ويكفي في صحّة التشابه ما وقع من هذه الأُمّة بتركهم حدود القرآن وإن أقاموا حروفه كما في الحديث: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده. فهم يروونه ولا يرعونه». فما يقع في هذه الأُمّة شبيهاً بما وقع في الأُمم السالفة إنّما هو من بعض الوجوه.[١]

قوله «من بعض الوجوه» أي في أُصول الأمر وجذوره، النابعة عن فطرة الإنسان في مجابهة المكاره وسعياً وراء لذائذه في الحياة.

---

١ ـ البيان في تفسير القرآن، ص ٢٤٠.

الفصل السابع

التحريف
عند حشويّة العامّة

أسلفنا أنّ شبهة التحريف جاءت من قبل روايات عامّية الإسناد، شاذّة، حاكتها عقول ضعيفة أو مدخولة، اعتمدها أصحاب الظواهر من أهل الحديث (الحشوية) ممّن دأبوا على الإكثار من نقل الأحاديث و روايتها نقلاً بلا هوادة ورواية بلا دراية، حتّى ولو صادمت أُصول الشريعة أو خالفت مباني الإسلام. ما دام الاهتمام متوجّهاً إلى جانب تضخّم الحجم مهما كان المحتوى. ومن ثمّ لم يأبهوا عمّن يأخذون وعلامَ يستندون، فخلطوا الغثّ بالسمين وخبطوا الحابل بالنابل خبط عشواء!

قال ابن‌الجوزي: ولكن شرِهَ جمهور المحدّثين،[1] فإنّ من عادتهم تنفيق حديثهم ولو بالبواطيل. وهذا قبيح منهم، لأنّه قد صحّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: من حدّث عنّي حديثاً يرى أنّه كذب فهو أحد الكذّابين.[2]

وفي ذلك يقول الإمام الباقر عليه السلام: «والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية».[3]

---

١ ـ عدّهم القاضي عبدالجبّار، النوابت من الحنابلة، على ما أسلفنا. راجع: شرح الأُصول الخمسة، ص ٥٢٧.

٢ ـ الموضوعات، ج ١، ص ٢٤٠. وتنفيق البضاعة ترويجها.

٣ ـ الكافي، ج ٨، ص ٥٣ رسالة سعد الخير.

قال الشيخ أبوجعفر الطوسي في ذيل الآية «أَفَلا يَتَدَبَّرونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلىٰ قُلوبٍ أَقْفالُها»:[١] فيه تنبيه على بطلان قول الجهّال من أصحاب الحديث: أنّه ينبغي أن يروى الحديث على ما جاء، و إن كان مختلاً في المعنى.[٢]

نعم، بهذا الأُسلوب المبتذل قام أهل الحشو بشحن حقائبهم من شواذّ الأخبار وغرائب الآثار، وبذلك مهّدوا السبل لرواج الإسرائيليات ونشر الأقاصيص الأُسطورية، وازدحمت من وفرتها كتب الحديث والتفسير، وفي التاريخ المدوّن أيضاً منها الشيء الكثير.

وهكذا نجد في بضائع أهل الحشو المزجاة حشداً من أخبار التحريف، سجّلتها المجاميع الحديثية الكبرى، أمثال الصحاح الست وغيرها من المدوّنات المعروفة عند أهل السنّة. وقد اغترّ بها جماعات، كانوا حسبوا من تلك الروايات حقائق مرهونة، فلابدّ من تأويلها أو علاج آخر، ممّا ابتدعه أهل الأُصول باسم «نسخ التلاوة»، فغيّروا من عنوان «التحريف» إلى عنوان آخر تمويهاً بواقع الأمر.

وقد بحثنا فيما سلف أنّ تغيير العبارة لا يحلّ مشكلة الواقع وإنّما يزيد في صلب الإشكال، لا سيّما وبعض تلك الروايات تنصّ على أنّ الآية (المزعومة) كانت ممّا تتلى حتّى ما بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وآله.[٣]

نعم، كانت المشكلة منحلّة عند أصحابنا الإماميين، حيث رفضهم البات لتلكم الأراجيف السخيفة، فلا الأسانيد صحيحة، ولا المتون متوافقة مع أُصول المذهب: «لا يَأْتيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزيلٌ مِنْ حَكيمٍ حَميدٍ».[٤]

وإليك نماذج من أحاديث التحريف نقلتها أهل الحشو وسجّلتها أرباب كتب الحديث، نذكرها تباعاً ونعقّب كلّ واحد منها بما نراه من تعليق:

---

١ ـ محمد ٤٧: ٢٤.

٢ ـ التبيان، ج ٩، ص ٣٠١. وراجع وصفنا للحشوية في الجزء الثالث من التمهيد، «الحشوية».

٣ ـ راجع: المحلّى، ج ١٠، ص ١٤ و ١٦.

٤ ـ فصّلت ٤١: ٤٢.

١ ـ آية الرجم!

كان عمر بن‌الخطاب يزعم من شريعة رجم المحصن آية قرآنية كانت تُقرأ أيّام حياة النبيﷺ ولكنّها نسيت فيما بعد لغير ما سبب معروف!

أخرج البخاري ومسلم بإسنادهما عن ابن‌عباس، قال: خطب عمر خطبته بعد مرجعه من آخر حجّة حجّها، قال فيها: إنّ الله بعث محمّداًﷺ بالحقّ، وأنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، فلذا رجم رسول اللهﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس الزمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله. والرجم في كتاب الله حقّ على من زنى، إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البيّنة أو كان الحبل أو الاعتراف.[١]

وفي موطأ مالك: خطب عمر عند منصرفه من الحجّ وقال: إيّاكم أن تهلكوا عن آية الرجم، يقول قائل: لانجد حدّين في كتاب الله. فقد رجم رسول اللهﷺ ورجمنا. والذي نفسي بيده، لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبتها: «الشيخ والشيخة ـ إذا زنيا ـ فارجموهما البتة» فإنّا قد قرأناها.

قال مالك: قال يحيى بن‌سعيد: قال سعيد بن‌المسيّب: فما انسلخ ذو الحجّة حتّى قتل عمر. قال يحيى:[٢] سمعت مالكاً يقول: قوله: الشيخ والشيخة، يعني الثيّب والثيّبة.[٣]

ومن الطريف أنّ عمر جاء بآية الرجم عند الجمع الأوّل على عهد أبي بكر، فلم تقبل منه، وطلب زيد بن‌ثابت منه شاهدين يشهدان بأنّها آية من كتاب الله، فلم يستطع عمر من إقامتهما.[٤] ومع ذلك فقد بقيت ركيزة نفسه يبوح بها بين آونة وأُخرى، حتّى أعلن بها

---

١ ـ البخاري، ج ٨، ص ٢٠٨-٢١١، باب رجم الحبلى؛ ومسلم، ج ٥، ص ١١٦؛ ومسند أحمد، ج ١، ص ٢٣ وج ٥، ص ١٨٣؛ وأبوداود، ج ٤، كتاب الحدود، باب ٢٣، ص ١٤٥؛ والترمذي، ج ٤، كتاب الحدود، باب ٧، ص ٣٩؛ وابن ماجة، كتاب الحدود، ج ٢، ص ١١٥-١١٦؛ والدارمي، ج ٢، كتاب الحدود، باب ١٦، ص ١٧٩؛ والموطأ، ج ٣، ص ٤٢.

٢ ـ هو: يحيى بن‌يحيى الليثي راوي الموطّأ عن مالك... (تنوير الحوالك، ص ١٠ و ١١ و ١٣)

٣ ـ تنوير الحوالك للسيوطي، ج ٣، ص ٤٢-٤٣. وراجع: فتح الباري لابن حجر، ج ١٢، ص ١٢٧.

٤ ـ الإتقان، ج ١، ص ١٦٨.

صريحاً في مؤخّرة حياته.

لكن شريعة الرجم تخصّ المحصن والمحصنة، سواء أكانا شيخين أم شابّين ومن ثمّ فسّرهما مالك بالثيّبين. ولعلّه اشتبه اللفظ على ابن الخطاب.

ومن المحتمل قويّاً أنّه سمع شريعة الرجم من رسول الله ﷺ فظنّها آية قرآنية، وهذا نظير ما زعمه بشأن الحديث المأثور: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ظنّها ـ أيضاً ـ آية قرآنية. قال ـ مخاطباً لأُبيّ بن كعب ـ: أوليس كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله «إنّ انتفاءكم من آبائكم كفر بكم»؟ فقال: بلى. ثمّ قال: أو ليس كنّا نقرأ «الولد للفراش وللعاهر الحجر» فيما فقدنا من كتاب الله؟ فقال أُبيّ: بلى.[1]

ولعلّه كان يزعم من العبائر ذوات السجع النغمي أنّها آيات قرآنية. في حين أنّها من كلام النبي ﷺ (أفصح من نطق بالضاد). وهذا الاشتباه منه ليس بغريب!

وقد سبقت رواية زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة[2] فهي رواية وليست بآية.

أمّا تصديق أُبيّ فلعلّه كان تصديقاً بجانب كونه وحياً من الله لا قرآناً، إذ ما ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى!

٢ ـ آية الرغبة!

وآية أُخرى أيضاً زعمها أُسقطت فيما أُسقط من القرآن. قال: إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: «إن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم. أو ان كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم».[3]

ولعلّه حديث عن رسول الله ﷺ سمعه عمر فظنّه قرآناً. ولكن لماذا يتردّد في لفظ النص؟ والجميع غير منسجم وغير متناسب مع سائر كلام الرسول ﷺ! إذ ما معنى الكفر

---

١ ـ الدرّ المنثور للسيوطي، ج ١، ص ٢٥٨.

٢ ـ المحلّى، ج ١١، ص ٢٣٥.

٣ ـ البخاري، ج ٨، ص ٢٠٨-٢١١.

بالنفس؟ وفي لفظ آخر: «إنّ انتفاءكم من آبائكم كفر بكم».[١]

٣ـ آية الجهاد!

وآية ثالثة زعمها محذوفة من القرآن، هي آية الجهاد. قال لابن‌عوف: ألم تجد فيما أُنزل علينا «أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة» فإنّا لا نجدها؟ قال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن.[٢]

٤ـ آية الفراش!

وآية رابعة زعمها ساقطة، هي قوله صلى الله عليه وآله: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»[٣] على ما أسلفنا عند الكلام عن آية الرجم!

تلك آيات أربع زعمهنّ عمر محذوفات من القرآن، ولم يتوافق مع زعمه أحد من الأصحاب، لازيد ولا أُبيّ ولا غيرهما، وإلّا لسجّلوها في مصاحفهم، نعم سوى توافقهم على أنّها من الوحي الذي بلّغه النبي صلى الله عليه وآله كسائر شرائع الإسلام.

وهذا الاتّفاق على رفض مزعومة ابن‌الخطاب جعله أيضاً يشكّ من نفسه، ومن ثمّ لم يجرأ على الأمر بثبتها في المصحف حتّى في أيّام سلطته على الحكم. أمّا الاعتذار بخشيته من الناس أن يقولوا: زاد عمر في كتاب الله، فهو تعليل ظاهري، لم يكن يمنعه شيء لو كان قاطعاً بالأمر!

وعليه فلم يثبت كونهنّ من القرآن حتّى عند قائله الذي شكّ من نفسه.

قال ابن‌حجر: وقد أخرج الأئمّة هذا الحديث من رواية مالك ويونس ومعمّر وصالح بن‌كيسان وعقيل وغيرهم من الحفّاظ. وذكر الحديث برواية مالك على ما أسلفنا، وأخيراً قال: ووقع في «الحلية» في ترجمة داود بن أبي‌هند عن سعيد بن‌المسيّب عن عمر:

---

١ ـ الدرّ المنثور، ج ١، ص ٢٥٨.

٢ ـ المصدر.

٣ ـ المصدر.

«لكتبتها في آخر القرآن» وفي رواية أبي‌معشر: «ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته»[١] وفي رواية الترمذي «لكتبت في ناحية من المصحف».[٢]

وللإمام بدرالدين الزركشي هنا كلام طويل في توجيه ما صدر عن ابن‌الخطاب بما لايغني ولا يسمن من جوع[٣] ويعرّج إلى كلام ابن‌الجوزي في كتابه «فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن» فراجع.

٥ ـ القران (١٠٢٧٠٠٠) حرفاً؟!

كان عمر يزعم من عدد حروف القرآن أكثر من مليون حرف. فقد أخرج الطبراني بإسناده ـ عن طريق محمد بن‌عبيد بن‌آدم ـ عن ابن‌الخطاب، أنّه قال: القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف. فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكلّ حرف زوجة من الحور العين.[٤]

لاندري متى تعلّم الخليفة علم التعداد، ومن الذي عدّد له حروف القرآن آنذاك، في حين أنّ المأثور عن ابن‌عباس ـ المتوافق مع الواقع ـ أنّ حروف القرآن (٣٢٣٦٧١) ثلاثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألف حرف وستمائة وواحد و سبعون حرفاً.[٥]

قال الذهبي: تفرّد محمد بن‌عبيد بهذا الخبر الباطل.[٦]

ولعلّ ابن‌عبيد أيضاً لم يكن يعرف من علم الحساب شيئاً! إذ لو كان الأمر كما زعم لكان قد ذهب من القرآن أكثر من ثلثيه! ١٠٢٧٠٠٠-٣٢٣٦٧١=٧٠٣٣٢٩.

٦ ـ قد ذهب منه قرآن كثير؟

ولعلّ من هكذا تلفيقات موضوعة عن لسان الخليفة نشأت مزعومة ابنه من ضياع قرآن كثير:

---

١ ـ فتح الباري بشرح البخاري، ج ١٢، ص ١٢٧.
٢ ـ تفسير ابن‌كثير، ج ٣، ص ٢٦١.
٣ ـ البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص ٣٥-٣٧.
٤ ـ الإتقان، ج ١، ص ١٩٨.
٥ ـ المصدر.
٦ ـ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٣٩.

أخرج أبوعبيد عن عبدالله بن‌عمر، قال: لا يقولنّ أحدكم: قد أخذت القرآن كلّه. ما يدريه ما كلّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير. ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر![1]

لاندري كيف ذهب؟! ومتى ذهب؟! ولِمَ ذهب؟!

وقد قال تعالى: «إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وَإِنّا لَهُ لَحافِظونَ».[2]

أو لعلّ ذهنية ابن‌عمر كانت متأثّرة بما اشتهر من ذهاب القرآن بذهاب أكثرية القرّاء يوم اليمامة، على ما قيل.

٧ـ ذهاب القرآن بذهاب حملته يوم اليمامة؟

روى ابن أبي‌داود عن ابن‌شهاب، قال: بلغنا أنّه كان أُنزل قرآن كثير، فقتل علماؤه يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب...![3]

لكن هل كان القرآن محصوراً في صدور أُولئك القرّاء دون غيرهم من كبار الأصحاب ولا سيّما القرّاء المعروفون منذ عهد النبوّة ولم يزالوا بعد على قيد الحياة؟!

٨ـ زيادة كانت في مصحف عائشة وحفصة!

كانت عائشة قد عهدت إلى أبي‌يونس مولاها أن يكتب لها مصحفاً ـ أي يستنسخ على أحد المصاحف المعروفة حينذاك ـ وقالت له: إذا بلغت الآية «حافِظوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الوُسْطىٰ»[4] فآذنّي. قال أبو يونس: فلمّا بلغتها آذنتها، فأملت عَلَيّ «حافظوا على الصّلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر». قالت: سمعتها من رسول الله صلّى الله عليه وآله.[5]

وهكذا أخرج مالك وأبوعبيد وعبد بن‌حميد وأبويعلي وابن‌جرير وابن الأنباري في

---

١ ـ الإتقان، ج ٣، ص ٧٢. عن كتاب فضائل القرآن لأبي‌عبيد القاسم بن‌سلام، ص ١٩٠.

٢ ـ الحجر ١٥: ٩.

٣ ـ منتخب كنز العمال، ج ٢، ص ٥٠.

٤ ـ البقرة ٢: ٢٣٨.

٥ ـ الدرّ المنثور، ج ١، ص ٣٠٢ وفي ط بيروت، دار الفكر، ص ٧٢٢. أخرجه مالك وأحمد وعبد بن‌حميد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن‌جرير وابن أبي‌داود وابن‌الأنباري في المصاحف والبيهقي في سننه عن أبي‌يونس.

المصاحف والبيهقي في سننه عن عمرو بن‌نافع مولى عمر بن‌الخطاب، قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة زوج النبي‌ﷺ فقالت: إذا بلغت هذه الآية «حافظوا...» فآذنّي. فلمّا بلغتها آذنتها، فأملت عَلَيّ «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر» قالت: أشهد أنّي سمعتها من رسول الله‌ﷺ.[١]

وإضافة على ذلك: زعموا أنّ زيادات كانت في مصحف عائشة فأُسقطت يوم توحيد المصاحف على عهد عثمان.

أخرج أبوعبيد بإسناده إلى حميدة بنت أبي‌يونس، قالت: قرأ عَلَيَّ أبي ـ وهو ابن‌ثمانين سنة ـ في مصحف عائشة: «إِنَّ اللهَ وَملائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبيّ، يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنوا صَلّوا عَلَيْهِ وَسَلِّموا تَسْليماً. وعلى الّذين يَصِلونَ الصفوفَ الأوّل».[٢] قالت حميدة: قبل أن يغيّر عثمان المصاحف.[٣] أي كانت هذه الزيادة موجودة إلى ذاك الحين.

والظاهر أنّها توضيحات أو بيان أظهر المصاديق، سمعتها عائشة وكذا حفصة ـ على فرض صحّة الحديث ـ من رسول الله‌ﷺ فظّنتها من نصّ الوحي القرآني. وإلّا فهذا الأخير خصوصاً ممّا يمجّه الذوق ويمجّه أُسلوب القرآن الزاهي!

٩ ـ إسقاط كلمة؟!

وهكذا حسبت عائشة أنّ لفظة «متتابعات» أُسقطت من المصحف.

أخرج البيهقي في سننه بالإسناد إلى ابن‌شهاب عن عروة عن عائشة، قالت: نزلت الآية «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ متتابعات»[٤] فسقطت «متتابعات»![٥]

حمل ابن‌حزم والبيهقي قولها: «سقطت» على إرادة النسخ. أي أنّ وجوب التتابع

---

١ ـ المصدر.

٢ ـ الأحزاب ٣٣: ٥٦.

٣ ـ فضائل القرآن لأبي‌عبيد القاسم بن‌سلّام، ص ١٩٣، رقم ١١-٥١؛ والإتقان، ج ٣، ص ٧٣.

٤ ـ البقرة ٢: ١٨٤.

٥ ـ أخرجه عبدالرزاق في المصنف، ج ٤، ص ٢٤١-٢٤٢؛ ومن طريقه الدارقطني في السنن، ج ٢، ص ١٩٢ وقال: هذا إسناد صحيح؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٤، ص ٢٥٨؛ والمحلّى لابن‌حزم، ج ٦، ص ٢٦١، م ٧٦٨.

نسخ نسخاً للتلاوة والحكم معاً.

قلت: لا محمل لهذا الكلام، بعد امتناع نسخ التلاوة على ما بيّنّاه في مسألة النسخ في القرآن وذكرنا أنّه من غير الممكن أساساً.

على أنّ ظاهر كلامها: أنّ لفظة «متتابعات» أُسقطت فيما بعد فيما أُسقط من المصحف على عهد الصحابة ولا سيّما على عهد عثمان، فيما حسبوا، وقد زيّفناه سلفاً.

١٠ ـ آية الرضعات أكلها داجن البيت!

روى مالك ـ في الموطأ ـ بإسناده عن عمرة بنت عبدالرحمان عن عائشة، قالت: كانت فيما أُنزل من القرآن «عشر رضعات معلومات يحرّمن» ثمّ نسخن بـ«خمس معلومات» فتوفّي رسول الله صلى الله عليه وآله وهنّ فيما يقرأ من القرآن.[١]

وهكذا روى مسلم في صحيحه عن طريق مالك وعن طريق يحيى بن‌سعيد.[٢]

ولكن مالكاً قال ـ بعد نقل الحديث ـ: وليس على هذا العمل.

وقال الزيعلي ـ تعليقاً على رواية مسلم ـ: لاحجّة في هذا الحديث، لأنّ عائشة أحالتها على أنّه قرآن. وقالت: ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله صلى الله عليه وآله وتشاغلنا بموته دخل داجن البيت فأكلها!

قال: وقد ثبت أنّه ليس من القرآن لعدم التواتر. ولا تحلّ القراءة به ولا إثباته في المصحف. ولأنّه لو كان قرآناً لكان متلوّاً اليوم، إذ لانسخ بعد النبي صلى الله عليه وآله.[٣]

وقد ترك البخاري روايته، وكذا أحمد في مسنده، نظراً لغرابته الشائنة.

وللإمام ابن‌حزم الأندلسي هنا كلام غريب نقلناه آنفاً.[٤]

---

١ ـ تنوير الحوالك، ج ٢، ص ١١٨ آخر كتاب الرضاع.

٢ ـ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٦٧؛ والدارمي، ج ٢، ص ١٥٧؛ وأبوداود، ج ٢، ص ٢٢٤.

٣ ـ بهامش مسلم، ج ٤، ص ١٦٧؛ والداجن: ما ألف البيت من شاة أو حمام أو دجاج.

٤ ـ المحلّى، ج ١١، ص ٢٣٤-٢٣٦. راجع: الجزء الثاني من التمهيد، «نسخ‌التلاوة دون‌الحكم».

١١ ـ آيتان من سورة البيّنة!

نسب إلى اُبيّ بن‌كعب أنّه كانت آيتان من سورة البيّنة فاُسقطتا من المصحف، فقد روى الإمام أحمد بإسناده المتّصل إلى زرّ بن‌حبيش عن اُبيّ بن‌كعب، أنّه قال:

قال لي رسول الله ﷺ: إنّ الله تبارك وتعالى أمرني أن أقرأ عليك. فقرأ عليّ: «**لَمْ يَكُنِ الَّذينَ كَفَروا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكينَ مُنْفَكّينَ حَتّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ. رَسولٌ مِنَ اللهِ يَتْلو صُحُفاً مُطَهَّرَةً. فيها كُتُبٌ قَيِّمَةٌ. وَما تَفَرَّقَ الَّذينَ اُوتوا الْكِتابَ إلّا مِنْ بَعدِ ما جاءَتْهُمُ البَيِّنَةُ.** إنّ الدين عند الله الحنيفيّة غير المشركة ولا اليهوديّة ولا النصرانيّة. ومن يفعل خيراً فلن يكفره...»[1] قال شعبة ـ راوي الحديث ـ ثمّ قرأ آيات بعدها. ثمّ قرأ: «لو أنّ لابن آدم واديين من مال لسأل وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن‌آدم إلّا التراب». قال: ثمّ ختمها بما بقي منها.[2]

وبإسناد آخر: أنّ رسول الله ﷺ قال: إنّ الله تبارك وتعالى أمرني أن أقرأ عليك القرآن. قال: فقرأ: «**لَمْ يَكُنِ الَّذينَ كَفَروا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ**». قال: فقرأ فيها: «ولو أنّ ابن آدم سأل وادياً من مال فاُعطيه لسأل ثانياً فاُعطيه لسأل ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن‌آدم إلّا التراب. ويتوب الله على من تاب. وإنّ ذلك الدين القيّم عند الله الحنيفيّة غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية. ومن يفعل خيراً فلن يكفره».[3]

هذا، والحديث مكذوب عليه قطعيّاً، إذ لو كان كما زعم لوجد في مصحفه، وقد كان هو المملي للقرآن على عهد عثمان في لجنة توحيد المصاحف ـ على ما أسلفنا في الجزء الأوّل من التمهيد ـ وقد نسب ذلك بعدّة طرق إلى أبي‌موسى الأشعري حينما خرف في اُخريات حياته القذرة، وسنذكرها. ولعلّها نسبت إلى اُبيّ أيضاً تخفيفاً لوطأة الاُكذوبة الثقيلة!

---

١ ـ البيّنة ٩٨: ١-٤.

٢ ـ مسند أحمد، ج ٥، ص ١٣٢. مابين القوسين هي الزيادة المزعومة.

٣ ـ المصدر، ص ١٣١-١٣٢.

والغريب أنّهم ذكروا حديث عدم ملاء جوف ابن‌آدم، على أشكال وتعابير ونسبوه (تارةً) إلى كلام الرسول ﷺ كما في الرواية عن أنس.[١] وهكذا أخرجه أبونعيم الإصبهاني من حديث ابن‌جريج عن عطاء بن أبي‌رباح عن ابن‌عباس، أنّه سمع النبي ﷺ يقول: «لو أنّ لابن آدم واديين من ذهب لابتغى إليهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن‌آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب»، قال: هذا حديث صحيح متّفق عليه.[٢]

(وأُخرى) إلى كونه من القرآن كما في الرواية عن أبي‌موسى وابن‌كعب. (وثالثة) إلى الحديث القدسي ـ ولعلّه الأصحّ ـ كما في الرواية عن أبي واقد الليثي:

روى أحمد بإسناده إلى عطاء بن‌يسار عن أبي‌واقد، قال: كنّا نأتي النبي ﷺ إذا أُنزل عليه ـ يعني الوحي سواء كان قرآناً أم غيره ـ فيحدّثنا. فقال لنا ذات يوم: «إنّ الله عزّوجلّ قال: إنّا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة. ولو كان لابن‌آدم وادٍ لأحبّ أن يكون إليه ثانٍ، ولو كان له واديان لأحبّ أن يكون إليهما ثالث. ولا يملأ جوف ابن‌آدم إلّا التراب. ثمّ يتوب الله على من تاب».[٣]

١٢ ـ آيتان لم تكتبا في المصحف!

أخرج أبوعبيد بإسناده إلى أبي‌سفيان الكلاعي (مجهول) عن مسلمة بن‌مخلّد الأنصاري (كان لم يتجاوز العاشرة عند وفاة النبي ﷺ) أنّه قال يوماً: أخبروني بآيتين في القرآن لم يكتبا في المصحف (المصحف اصطلاح حادث أيّام الخلفاء) فلم يخبروه، وعندهم أبو الكنّود سعد بن‌مالك! فقال مسلمة: «إنّ الّذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم. ألا أبشروا أنتم المفلحون. والّذين آووهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الّذين غضب الله عليهم. أُولئك لاتعلم نفس ما أُخفي لهم من قرّة أعين جزاءً بما كانوا يعملون».[٤]

---

١ ـ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٩٩-١٠٠.

٢ ـ حلية الأولياء، ج ٣، ص ٣١٦ في ترجمة عطاء برقم ٢٤٤.

٣ ـ مسند الإمام أحمد، ج ٥، ص ٢١٩.

٤ ـ الإتقان، ج ٣، ص ٧٤.

يا للمهزلة! تلفيق باهت وزيادة مفضوحة لاتتناسب وأُسلوب القرآن البديع!

ولعلّ مسلمة (وقد تولّى مصر من قبل يزيد بن‌معاوية ومات بها سنة اثنتين وستين) كأخيه الأشعري، قال ذلك في أُخريات أيّام حياته عند ما خرف وسخف عقله!

١٣ ـ سورة كانت تعادل براءة وأُخرى تشبه المسبّحات!

كان أبوموسى الأشعري معروفاً بالحمق والشذوذ العقلي ولا سيّما في أُخريات حياته حيث زاد سخفاً وخرفاً، فكانت له مواقف سفيهة وأحياناً مضادة مع مصالح الإسلام والمسلمين. كان يوم الجمل يثبّط الناس عن الخروج مع أميرالمؤمنين عليه السلام. وموقفه مع ابن‌العاص يوم التحكيم معروف. ومن ذلك أيضاً نظرته السيّئة في كتاب المسلمين القرآن الكريم، كان يرى تحريفاً وسقطاً كثيراً في كتاب الله العزيز الحميد.

فقد أخرج مسلم في صحيحه بإسناده عن أبي‌الأسود، قال: بعث أبوموسى الأشعري إلى قرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن. فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقرّاؤهم، فاتلوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم.

قال: وإنّا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها في الطول والشدّة ببراءة فأنسيتها، غير أنّي قد حفظت منها: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن‌آدم إلّا التراب».

وكنّا نقرأ سورة كنّا نشبّهها بإحدى المسبّحات فأنسيتها، غير أنّي حفظت منها: «يا أيّها الذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون. فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة».[١]

هكذا كان يسيء الظنّ بالقرآن، ياله من جزاف القول، ولا مشابهة بين ما ذكره وبديع كلامه تعالى! فقد روى مسلم بعدّة أسانيد، أنّه من حديث الرسول صلى الله عليه وآله. وهكذا في رواية

---

١ ـ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٠٠.

أبي‌نعيم الإصبهاني كما أسلفنا.[١] وفي رواية أحمد بإسناده عن أبي واقد الليثي: أنّه من الحديث القدسي[٢] ولعلّه لذلك اشتبه الأمر على الأشعري. وقد سبق ذلك عند الكلام عمّا نسب إلى أُبيّ بن‌كعب برقم ١١.

١٤ ـ سورة الأحزاب كانت أطول من البقرة!

وأيضاً نسب إلى أُبيّ بن‌كعب ـ زوراً ـ أنّه كان يعتقد من سورة الأحزاب أنّها كانت لتضاهي سورة البقرة أو أطول منها.

روى أحمد بن‌حنبل بإسناده عن زرّ بن حبيش عن أُبيّ بن‌كعب، قال: كم تقرأون (أو كأيّن تعدّون) سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية. قال: قط! لقد رأيتها وأنّها لتعادل سورة البقرة (أي مايقرب من مائتين وثمانين آية، أربعة أضعاف الموجود!) وفيها آية الرجم! قال زرّ: قلت وما آية الرجم؟ قال: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم».[٣]

وفي منتخب كنز العمال: إنّها كانت لتضاهي سورة البقرة أو هي أطول منها.[٤]

وفي حديث عروة عن خالته عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ زمن النبي صلى الله عليه وآله مائتي آية، فلمّا كتب عثمان المصاحف، لم نقدر منها إلّا على ما هو الآن.[٥] وكانت تزعم منها آية الرجم: «الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذّة».[٦]

قلت: الحديث موضوع عن لسان الصحابي الكبير أُبيّ بن‌كعب، إذ لم يعهد من مصحفه الاختلاف مع مصاحف الآخرين بذلك ولا احتماله أصلاً. ولعلّهم وضعوا ذلك عن لسانه متأخّراً تأييداً لما كان يزعمه عمر بشأن آية الرجم ليخرج عن الانفراد. لا سيّما وأنّهم عمدوا إلى وضع إسناد يشكّله أقطاب الشيعة الأجلّاء، كيزيد بن أبي‌زياد الهاشمي

---

١ ـ المصدر، ص ٩٩-١٠٠؛ وحلية الأولياء، ج ٣، ص ٣١٦.

٢ ـ مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٩.

٣ ـ المصدر، ص ١٣٢؛ والإتقان، ج ٣، ص ٧٢.

٤ ـ منتخب كنز العمال، ج ٢، ص ٤٣.

٥ ـ الإتقان، ج ٣، ص ٧٢.

٦ ـ المصدر.

نقيب البصرة، قال ابن‌حجر: كان من أئمّة الشيعة الكبار،[١] عن زرّ بن‌حبيش الكوفي المخضرم من أصحاب علي عليه السلام ذا مكانة سامية يتقدّم الجميع كما قال عاصم[٢] عن أُبيّ بن‌كعب الصحابي الجليل سيّد القرّاء ومن النفر الذين ثبتوا مع علي عليه السلام يوم السقيفة.[٣]

أمّا عائشة فكانت بينها وبين عثمان نفرة، ولعلّها أرادت النكاية به ولكنّها في تعبير لم يحمد عقباه!

١٥ـ دعاء القنوت

وممّا ألصقوه بهذا الصحابي الكبير زيادة سورتين في آخر مصحفه، هما: سورتا الخلع والحفد. على ما سبق في الجزء الأوّل من كتابنا «التمهيد»، في وصف مصحف أُبيّ بن كعب.

والظاهر أنّهما دعاءان كان رسول الله صلى الله عليه وآله قد يقنت بهما في صلاته ـ إن صحّت الرواية ـ فأثبتهما أُبيّ في آخر مصحفه، كما هي العادة من ثبت بعض الدعوات في آخر المصاحف. أمّا كونه معتقداً أنّهما سورتان قرآنيتان فهو احتمال بعيد، لا سيّما وعدم تناسب نظمهما مع نظم القرآن، الأمر الذي لم يكن يخفى على مثل أُبيّ.

أخرج أبوعبيد عن ابن‌سيرين، قال: كتب أُبيّ بن‌كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوّذتين واللّهمّ إنّا نستعينك واللّهمّ إيّاك نعبد... وتركهنّ ابن‌مسعود، وكتب عثمان منهنّ فاتحة الكتاب والمعوّذتين.

قال جلال‌الدين السيوطي: كتبهما (أي دعائي الخلع والحفد) في آخر مصحفه.[٤]

أمّا ترك ابن‌مسعود للجميع، فلأنّه كان يرى من سورة الحمد عدلاً للقرآن، وليست

---

١ ـ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٣٢٩، برقم ٦٣٠. ٢ ـ المصدر، ج ٣، ص ٣٢٢، برقم ٥٩٧.

٣ ـ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي‌الحديد، ج ٢، ص ٥١-٥٢؛ وخصال الصدوق، ص ٤٦١، باب ١٢، رقم ٤؛ ومجالس المؤمنين للقاضي، ج ١، ص ٢٣٢؛ وقاموس الرجال، ج ١، ص ٢٣٦.

٤ ـ الإتقان، ج ١، ص ١٨٤.

منه! وأمّا المعوّذتان فكان يراهما دعائين كالحفد والخلع.[١]

وأمّا عثمان (أي اللجنة المسؤولة عن قبله) فقد أثبت ما كان قرآناً وترك غيره. الأمر الذي يدلّ على معروفية كونهما دعائين.

١٦ ـ سورة براءة ما بقي سوى ربعها!

زعم مالك بن أنس أنّ سورة براءة كانت تعدل سورة البقرة، وقد أُسقط من أوّلها، فأُسقطت البسملة فيما أُسقط.

قال جلال الدين السيوطي: قال مالك: إنّ أوّلها لمّا سقط سقط معه البسملة، فقد ثبت أنّها كانت تعدل البقرة لطولها.[٢]

وأخرج الحاكم بإسنادٍ زعمه صحيحاً عن حذيفة بن اليمان الصحابي الجليل، أنّه قال: ما تقرأون ربعها، يعني ربع براءة. وأنّكم تسمّونها سورة التوبة وهي سورة العذاب.[٣]

وفي رواية أُخرى: التي تسمّون سورة التوبة هي سورة العذاب. والله ما تركت أحداً إلّا نالت منه. ولا تقرأون إلّا ربعها.[٤]

وقد قيل قديماً: الكذوب تخونه ذاكرته. سورة براءة تشتمل على مائة وتسعة وعشرين آية نصف آي البقرة تقريباً المشتملة على مائتين وست وثمانين آية. فكيف يخفى ذلك على مثل حذيفة، بل وعلى مثل مالك! هذا أوّلاً.

وثانياً: ما هي الأسماء التي أُسقطت، هل هي أسماء المشركين؟ أم أسماء المنافقين؟ ومتى أُسقطت؟ هل في حياة الرسول أم بعد وفاته؟ ومن الذي تجرّأ على إسقاطها أهم المشركون الذين بادوا أيادي سبأ؟! أم المنافقون الذين لم يزالوا في خوف الافتضاح؟!

وثالثاً: لو كانت سورة براءة بهذا الطول على عهد حذيفة لكانت تعدّ من السور الطوال

---

١ ـ راجع: التمهيد، ج ١، «وصف مصحف ابن مسعود»، الجهة الثانية و الثالثة.

٢ ـ الإتقان، ج ١، ص ١٨٤.

٣ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٣٣٠-٣٣١.

٤ ـ الدرّ المنثور، ج ٣، ص ٢٠٨.

ولم يحتجّ عثمان في ثبته لها تلو سورة الأنفال إلى الاعتذار بأنّها كانت من آخر القرآن نزولاً وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها فظننت أنّها منها...[١]

ورابعاً: كان حذيفة من أوّل الناس دعوةً إلى توحيد المصاحف، وكان هو المحرّض لعثمان يبعثه على القيام بأمر التوحيد، وقد مرّ ذلك في الجزء الأوّل من التمهيد، «نماذج من اختلاف العامّة». إذن فكيف يجاهر بما يبعث على الاختلاف والتنقيص بشأن المصاحف الموحّدة؟!

نعم، إنّها من أكاذيب وضعوها على لسان أنصار أهل البيت[٢] إزراءً بشأنهم ولو استلزم ذلك حطّاً من كرامة القرآن!!

١٧ ـ تبديل كلمة!

أخرج الحاكم بإسناده عن عبدالله بن مسعود، أنّه قرأ: «إنّي أنا الرزّاق ذوالقوّة المتين». قال: أقرأني رسول الله ﷺ بذلك.[٣]

والآية (٥٨) من سورة الذاريات هي: «**إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِين**».

ولعلّ ابن مسعود اشتبهت عليه الآية، أو بدّلها حسب زعمه من جواز التبديل بما لا يغيّر المعنى[٤] أمّا أنّه كان يرى تحريفاً في النصّ المشهور فهو احتمال بعيد!

١٨ ـ زيادة كلمة!

وأخرج عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت النبي ﷺ يقرأ: «**يا عِبادِيَ الَّذينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنوبَ جَميعاً**[٥] ولا

---

١ ـ راجع: المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٣٣٠.

٢ ـ كان حذيفة أوّل من قام لنصرة الحقّ دفاعاً عن حقّ الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام يوم السقيفة في لمّة من الصحابة الأخيار. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي‌الحديد، ج ٢، ص ٥١.

٣ ـ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٣٤ و ٢٤٩.

٤ ـ راجع: التمهيد، ج ١، «وصف مصحف ابن مسعود»، الجهة الخامسة.

٥ ـ الزمر ٣٩: ٥٣.

يبالي!».

ولعلّ الزيادة في ملحق الآية كانت من كلامه ﷺ توضيحاً لموقفه تعالى تجاه عباده التائبين، إنّه تعالى أرأف بعباده من أن يتحاشا أمراً أو يمنعه شيء.

ومع ذلك فإنّ سند الحديث غير نقي. قال الحاكم: هذا حديث غريب عالٍ ولم أذكر في كتابي هذا عن شهر غير هذا الحديث الواحد قال: وكان الشيخان لا يحتجّان بحديثه.[١] قال ابن‌حجر: صدوق ولكنّه كثير الإرسال والأوهام.[٢]

١٩ ـ زيادةُ حرف!

وأخرج ابن‌المنذر عن ابن‌عباس، أنّه كان يقرأ: «وَلَقَدْ آتَيْنا موسى وَهارونَ الْفُرْقانَ[٣] ضياءً» بإسقاط الواو، والقراءة المشهورة: «وضياءً».

ونسب إليه أنّه كان يقول: انزعوا الواو من هنا وضعوها هاهنا: في مفتتح الآية رقم ١٧٣ من سورة آل‌عمران «والذين قال لهم الناس...». والقراءة المشهورة بدون الواو.[٤]

فقد كان يزعم أنّ «ضياءً» حال من المفعول به أي الفرقان. وأنّ الموصول في الآية الثانية عطف على الموصول في الآية قبلها.

قال ابن‌حجر: هذا إسناد جيّد.[٥]

لكن المقصود من إنزال الفرقان (أي التوراة على موسى وهارون عليهما السلام) أمران، الأوّل: أن يكون فارقاً بين الحقّ والباطل في الأحكام والتشريع. الثاني: أن يكون نوراً ينير درب الحياة.

أمّا إذا أخذناه حالاً فينحصر الغرض في ثاني الأمرين فحسب.

وأمّا الموصول في آية آل‌عمران فهو عطف بيان كالموصولات في الآيات قبلها، كلّها بدون واو العطف.

---

١ ـ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٤٩؛ وراجع: ص ٢٥٦.

٢ ـ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٣٥٥، برقم ١١٢.

٣ ـ الأنبياء ٢١: ٤٨.

٤ ـ الدرّ المنثور، ج ٤، ص ٣٢٠.

٥ ـ فتح الباري، ج ٨، ص ٢٨٣.

وإنّا لنربأ بمثل ابن‌عباس العالم الخبير أن يخفى عليه رعاية وحدة الأُسلوب في الكلام البليغ، بل وننكر أشدّ الإنكار أن يكون معتقداً وجود الخلل في نظم كلمات القرآن، في القراءة المشهورة المتواترة عن النبي‌ﷺ كي يحتاج إلى ترميم وإصلاح مثلاً! الأمر الذي يتنافى وعقلية حبر الأُمّة الحكيمة.

٢٠ ـ تبديل حرف!

زعم عبدالله بن‌عمر أنّ رسول الله‌ﷺ قرأ: «فطلّقوهنّ من قبل عدّتهنّ»[١] وقراءة المشهور: «فَطَلِّقوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ»[٢] واللام هنا بمعنى التوطئة والتمهيد، أي فليكن الطلاق في وقت يمكن لها الاعتداد منه. بأن يقع الطلاق في طهر غير مواقع، فتنتهي عدّتها بحيضتين تراهما بعد الطلاق.

ولعلّ ما وقع في كلام الرسول‌ﷺ على فرض الصحّة كان تفسيراً للّام، فزعمه ابن‌عمر قراءة!

٢١ ـ تبديل هجاء!

أخرج الإمام أحمد عن أبي خلف أنّ عبيد بن‌عمير سأل عائشة عن قراءة النبي‌ﷺ لهذه الآية «وَالَّذينَ يُؤْتونَ ما آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ»[٣] هل قرأها ممدودة (يؤتون ما آتوا ـ مزيداً فيه من باب الإفعال) أم مقصورة (يأتون ما اتوا ـ مجرّداً ثلاثياً).

قالت: أيّتهما أحبّ إليك؟ قال: لإحداهما أحبّ إليّ من حمر النعم! قالت: أيّتهما؟ قال: يأتون ما اتو ـ مقصوراً.

قالت: أشهد أنّ رسول الله‌ﷺ كذلك كان يقرأها، وكذلك اُنزلت، ولكن الهجاء حرف.[٤]

---

١ ـ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٥٠.
٢ ـ الطلاق ٦٥: ١.
٣ ـ المؤمنون ٢٣: ٦٠.
٤ ـ المسند، ج ٦، ص ٩٥؛ والمستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٣٥ و٢٤٦.

قلت:والقراءة المشهورة ممدودة، والمعنى: يؤدّون ما أدّوا من أعـمال البـرّ وفـعل الخيرات، أمّا على قراءة القصر فالمعنى يعملون ما عملوا من خير أو شرّ، والمعنى على ذلك لايستقيم!! ومن ثمّ زعمت من الآيـة أنّـها واردة بشأن مـرتكبي الآثـام، فسألت النبيﷺ عن ذلك وقالت: هو الذي يسرق ويزني ويشرب الخمر، وهو يخاف الله؟ فنهرها النبيﷺ عن زعمها وقال: «لا يا عائشة، ولكنّه الذي يصوم ويصلّي ويتصدّق ويخاف الله» أي غير معجب بنفسه.[١]

والمعتمد هي قراءة المدّ، التي كان عليها جمهور المسلمين.

٢٢ ـ خطأ في الاجتهاد!

نسب إلى ابن‌عباس أنّه زعم في قوله تعالى: «**حَتّى تَسْتَأْنِسوا وَتُسَلِّموا عَلى أَهْلِها**»:[٢] إنّه من خطأ الكاتب. وإنّما هو «حتّى تستأذنوا وتسلّموا...».

هكذا رواه الطبري في التفسير، وصحّحه الحاكم على شرط الشيخين.[٣]

فقد زعم الزاعم أنّ شرط الدخول هو الاستيذان، وأمّا الاستيناس فهو بعد الدخول!

لكن في التعبير بالاستيناس بدل الاستيذان نكتة دقيقة، هي:

إنّ المستأذن إذا لم يواجه بالحفاوة والترحاب من أهل الدار فإنّه لم يصحّ له الدخول، فلعلّه من المأخوذ بالحياء، فإذا استأنس منهم الرضا وطيب النفس فـعند ذلك يـدخل بسلام.

الأمر الذي لم يكن يخفى على مثل ابن‌عباس الرجل الخبير بدقائق الكلام.

٢٣ ـ اجتهاد في مقابلة النصّ!

وهكذا زعم ـ فيما نسب إليه ـ في قوله تعالى: «**وَقَـضى رَبُّكَ أَلّا تَـعْبُدوا إلّا إيّـاهُ**

---

١ ـ راجع: الإتقان، ج ٤، ص ٢٣٨.

٢ ـ النور ٢٤: ٢٧.

٣ ـ جامع البيان، ج ١٨، ص ٨٧؛ والمستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٩٦.

وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْسَاناً»[١] إنّ الذي أُنزل على لسان النبي ﷺ «ووصّى ربّك...» غير أنّ الكاتب استمدّ مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد.[٢] هذا مع العلم أنّ المصاحف يومذاك كانت خالية عن النقط والشكل.

قال: ولو نزلت على القضاء ما أشرك به أحد.

قيل: وسئل الضحّاك عن هذا الحرف، قال: ليس كذلك نقرأها نحن ولا ابن عباس. إنّما هي: «و وصّى ربّك...» وكذلك كانت تقرأ وتكتب، فاستمدّ كاتبكم فاحتمل القلم مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد. ثمّ قرأ: «وَلَقَدْ وَصَّيْناَ الَّذينَ أُوتوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيّاكُمْ أَنِ اتَّقوا الله».[٣]

قال: ولو كانت قضى من الربّ لم يستطع أحد ردّ قضائه. ولكنّه وصية أوصى بها العباد![٤]

لكنّها نظرة فاسدة تجاه إجماع الأُمّة، ولعلّه من الاجتهاد في مقابلة النصّ!

إنّ القضاء من الله على نحوين: قضاء تكوين وقضاء تشريع، فالذي لا يمكن ردّه هو القضاء في التكوين، «لا رادّ لقضائه»: «وَإذا قَضىٰ أَمْراً فَإنَّما يَقولُ لَهُ كُنْ فَيَكونُ».[٥]

أمّا القضاء في التشريع فهو عبارة عن التكليف أمراً ونهياً، بعثاً وزجراً، والعباد مختارون في الإطاعة والعصيان، اختياراً لمصلحة الاختبار. إذ لا تكليف لولا الاختيار. قال تعالى: «إذا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً»[٦] أي حكم حكماً إلزامياً باتاً. وهكذا معنى الآية: إنّه تعالى أمر أمراً باتاً لا تعلّل في وجوب امتثاله!

٢٤ ـ زعم فاسد!

وأخرج الطبري في التفسير عن ابن عباس أنّه كان يقرأ: «أَفَلَمْ (يتبيّن) الّذينَ آمَنوا أن

١ ـ الإسراء ١٧: ٢٣.
٢ ـ الدرّ المنثور، ج ٤، ص ١٧٠.
٣ ـ النساء ٤: ١٣١.
٤ ـ الإتقان، ج ٢، ص ٢٧٥-٢٧٦.
٥ ـ البقرة ٢: ١١٧.
٦ ـ الأحزاب ٣٣: ٣٦.

لَوْ يَشاءُ اللهُ لَهَدى النّاسَ جَميعاً».[١] قيل له: إنّه في المصحف «**أَفَلَمْ يَيْأَسِ...**» قال: أظنّ الكاتب كتبها وهو ناعس!

وقال ابن‌جريج: زعم ابن‌كثير وغيره أنّها في القراءة الأُولى «أفلم يتبيّن...».[٢]

قال ابن‌حجر: هذا الحديث رواه الطبري بإسناد صحيح، كلّهم من رجال البخاري.[٣]

هكذا نسبوا إلى حبر الأُمّة زعم الغفلة في كاتب المصحف الشريف!

وقد بالغ الزمخشري في الإنكار على صحّة هذا الأثر، قال:

وقيل: إنّما كتبه الكاتب، وهو ناعس، مستوى السينات!

ولكن، هذا ونحوه ممّا لا يصدّق بشأن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه! وكيف يخفى مثل هذا حتّى يبقى ثابتاً بين دفّتي الإمام، وكان متقلّباً في أيدي أُولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمنين عليه، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع والقاعدة التي عليها البناء، وهذه والله فرية ما فيها مرية.[٤]

هذا كلام هذا المحقّق المتفرّد في الأدب والتفسير.

لكن مثل ابن‌حجر ـ مع كونه من أئمّة النقد والتمحيص ـ قد أعجبته صحّة السند حسب اصطلاح القوم، فرجّح النقل على العقل الرشيد، وأخذ بالمظنون وترك المقطوع به!

قال ـ ردّاً على كلام الزمخشري ـ: هذا إنكار من لا علم له بالرجال، وتكذيب المنقول بعد صحّته ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق.[٥]

قلت: بماذا يؤوّل نسبة النعاس والغفلة إلى كاتب المصحف، وكيف يحتمل أنّه أراد أن يكتب «يتبيّن» فكتب «ييأس» ذهولاً؟!

ثمّ كيف يمكن تخطئة قراءة جمهور المسلمين التي ورثوها كابراً عن كابر عن النبي

---

١ ـ الرعد ١٣: ٣١.

٢ ـ جامع البيان، ج ١٣، ص ١٠٤.

٣ ـ فتح الباري، ج ٨، ص ٢٨٢.

٤ ـ الكشاف، ج ٢، ص ٥٣٠-٥٣١.

٥ ـ فتح الباري، ج ٨، ص ٢٨٢.

الكريم ﷺ!

إن هو إلّا زعم فاسد وفرية ما فيها مرية!

٢٥ ـ أربعة أحرف لحن!

زعم من لا اضطلاع له بالأدب أنّ في القرآن مواضع فيها لحن، وأنّ الصواب غيره، حسب معرفته الناقصة عن قواعد الكلام.

ومن ذلك ما زعمه عروة بن الزبير بشأن الآيات الثلاث التالية:

١ ـ في سورة طه: ٦٣ «إنّ هذانِ لَساحِرانِ» برفع اسم إنّ!

٢ ـ في سورة المائدة: ٦٩ «**إنَّ الَّذينَ آمَنوا وَالّذين هادوا وَالصّابِئونَ**» برفع المعطوف على اسم إنّ!

٣ ـ في سورة النّساء: ١٦٢ «**وَالمُقيمينَ الصَّلاةَ**» عطفاً على «**لٰكِنِ الرّاسِخونَ في الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنونَ...**».

قال: سألت عائشة عن ذلك، فقالت: يا ابن اُختي، هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتابة!

قال جلال‌الدين السيوطي: إسناد صحيح على شرط الشيخين.[١]

٤ ـ وأسندوا إلى التابعي الكبير سعيد بن‌جبير أنّه قال: أربعة أحرف في القرآن لحن منها الموارد الثلاثة المذكورة، والرابعة: في سورة المنافقين: ١٠ «**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصّالِحينَ**» بجزم المضارع المعطوف على المنصوب بتقدير الناصب بعد فاء العطف.[٢]

وعن أبي‌خالد، قال: قلت لأبان بن‌عثمان ـ الشخصيّة العلمية الكبيرة: ـ كيف صارت «**وَالْمُقيمينَ الصَّلاةَ**» وما بين يديها وما خلفها رفع؟

قال: من قبل الكاتب، كتب ما قبلها، ثمّ سأل المملي: ما أكتب؟ قال: اُكتب المقيمين

---

١ ـ الإتقان، ج ٢، ص ٢٦٩.

٢ ـ المصاحف للسجستاني، ص ٣٣-٣٤.

الصلاة، فكتب ما قيل له![١]

وعن أبي‌عمرو: إنّي لأستحي أن أقرأ «إنّ هذا لساحران».[٢]

قلت: سنوافيك بالتخريج الصحيح لمواضع الآيات، وفق اللغة الفصحى من غير ما ضعف. إلّا أنّ النسبة إلى مثل سعيد وأبان ـ وهما العَلَمان الكبيران ـ تبدو غريبة، إذ كيف يخفى وجه الصواب على مثلهما، حتّى يسندا الغلط إلى قراءة المشهور!؟

نعم، يجوز ذلك من مثل عروة، الجاهل بمواضع اللغة ودقائقها.

أمّا أبو عمرو بن‌العلاء ـ كان أعلم أهل زمانه بالقرآن والعربيّة وآدابها ـ[٣] فكان استحياؤه أن يقرأ بالألف، على فرض تثقيل «إنّ» ولعلّ الحقّ معه على ذلك الفرض، إذ لا وجه له صحيحاً، أمّا على قراءة التخفيف، كما هي قراءة حفص وجمهور المسلمين، فلا موضع للإشكال فيه، على ما سننبّه.

وإليك الآن بعض التوجيه بشأن الآيات الأربع، ذكره ألمع علماء الأدب والبيان:

(١ ـ في سورة طه: ٦٣)

قوله تعالى: «إنْ هذانِ لَساحِرانِ».

قرأ حفص بتخفيف «إن» المكسورة. وهي القراءة المشهورة التي عليها جمهور المسلمين، وهي الصحيحة عندنا. فتكون «إن» مخفّفة عن الثقيلة وهي لاتعمل النصب.

ووجود اللام في الخبر دليل على أنّها المخفّفة. قال ابن‌هشام: وحيث وجدت «إن» مكسورة مخفّفة وبعدها اللام المفتوحة فأحكمُ عليها بأنّ أصلها التشديد. نحو قوله تعالى: «وَإنْ كانَتْ لَكَبيرَةً».[٤] وقول الشاعر:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلماً ... حلّت عليك عقوبة المتعمّد

وهكذا قال الزمخشري: هي المخفّفة التي تلزمها اللام الفارقة.

---

١ ـ المصدر.

٢ ـ تفسير الرازي، ج ٢٢، ص ٧٤.

٣ ـ راجع: تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ١٧٨–١٨٠.

٤ ـ البقرة ٢: ١٤٣.

قال ابن‌هشام: هذه اللام عند سيبويه والأكثر هي لام الابتداء المزحلقة التي تفيد التوكيد ويلزم دخولها عند التخفيف بعد أن كانت جائزة عند التشديد.

وعليه فلا إشكال في الآية رأساً.

❊ ❊ ❊

وأمّا قراءة التشديد مع الألف، فهي قراءة بقية القرّاء سوى أبي‌عمرو، فحجّتهم أنّها مكتوبة في الإمام هكذا بالألف فيجب متابعته. إنّما الإشكال في التشديد مع عدم النصب. فقالوا: إنّها لغة لبعض العرب وهم «بنو الحارث بن‌كعب ومن جاورهم».[1] والقرآن قد يتبع في استعماله لغات القبائل غير المعروفة.

ووجّهه النحويّون بوجوه؛ منها: أنّ «إنّ» هنا بمعنى نعم. وأُشكل بدخول اللام في الخبر. وأُجيب بأنّها داخلة على جملة محذوفة المبتدأ. واعترض بعدم إمكان الجمع بين التوكيد والحذف.

لكنّه تكلّف بعيد. والمتّبَع هي قراءة حفص التي عليها الجمهور.

وأمّا قراءة أبي‌عمرو بالياء فعلى وفق الأصل، لكنّها قراءة شاذّة غير جائزة لدينا.

(٢ ـ في سورة المائدة: ٦٩)

قوله تعالى: «إِنَّ الَّذينَ آمَنوا والَّذينَ هادوا والصّابِئونَ وَالنَّصارىٰ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنونَ».

قرأ المشهور: «وَالصّابئون» بالرفع عطفاً على محل اسم إنّ. قال الفرّاء: ويجوز ذلك إذا كان الاسم ممّا لم يتبيّن فيه الإعراب، كالمضمر والموصول. كقول الضابئ بن‌الحارث البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنّي وقيار بها لغريب

وقال بشر بن‌حازم:

---

١ ـ راجع: معاني القرآن للفرّاء، ج ٢، ص ١٨٤؛ وسعد السعود لابن‌طاووس، ص ٢٦٥.

وإلّا فاعلموا انّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

ورجّح ذلك في الآية رعايةً لمناسبة الواو في «هادوا» نظير العطف على التوهّم.

ونقل سيبويه عن العرب أنّهم يقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون. وإنّك وزيد قائمان. وجعله كقول الشاعر:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فخفض «سابق» عطفاً على خبر «ليس» توهّماً أنّه مجرور بالباء.

ولسائر النحاة توجيهات أُخر. والمهمّ أنّ البصريين والكوفيين جميعاً أجازوا الرفع هنا، كلّ لسبب يراه.

والآية في سورة البقرة: ٦٢ «**إنَّ الَّذينَ آمَنوا وَالَّذين هادوا وَالنَّصارىٰ وَالصّابِئينَ...**» بالنصب على الأصل، ورجّح لمناسبة الياء في «النصارى».

أمّا في سورة الحجّ: ١٧ «**إنَّ الَّذينَ آمَنوا وَالَّذينَ هادوا وَالصّابِئينَ وَالنَّصارىٰ وَالَمجوسَ...**» فجاءت على الأصل من غير رعاية مناسبة لفظية.

وهذا من فنون القرآن يأتي على أنواع من البيان الفصيح الدارج!

(٣ـ في سورة النساء: ١٦٢)

قوله تعالى: «**لٰكِنِ الرّاسِخونَ في العِلْمِ مِنْهُم وَالمُؤْمِنونَ يُؤْمِنونَ بِما أُنْزِلَ إلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقيمينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتونَ الزَّكاةَ وَالْمُؤْمِنونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أُولئِكَ سَنُؤْتيهِمْ أَجْراً عَظيماً**».

قال الزمخشري ـ بشأن نصب المقيمين ـ: نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خطّ المصحف. وربّما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب و ما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان. وغبي عليه أنّ السابقين الأوّلين كانوا أبعد همّةً في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدّها من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحق

بهم.

وقال سيبويه ـ في باب ما ينتصب في التعظيم والمدح ـ: وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله ربَّ العالمين ـ بنصب الربّ ـ فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربيّة.[١] قال: ومثل ذلك قول الله عزّوجلّ: «لكنِ الرّاسِخونَ في الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنونَ يُؤْمِنونَ بِما أُنْزِلَ إلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقيمينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ»، فلو كان كلّه رفعاً كان جيّداً، فأمّا «المؤتون» فمحمول على الابتداء.

قال: ونظيره قوله تعالى: «وَالموفونَ بِعَهْدِهِمْ إذا عاهَدوا وَالصّابِرينَ في البَأْساءِ وَالضَّرّاءِ...».[٢] فقطع إلى النصب مدحاً. قال: ولو رفع عطفاً أو استينافاً كان جيّداً.

وقالت الشاعرة ـ وهي الخرنق من بني قيس بن ثعلبة ـ:

لا يبعدن قومي الذين هم ... سمّ العداة وآفة الجزر[٣]

النازلين بكلّ معترك ... والطيّبون معاقد الأُزر[٤]

قال: وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: النازلون، والطيبين.

قال: وزعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً. ونصبه على الفعل، كأنّه قال: اذكر أهل ذاك واذكر المقيمين. ولكنّه فعل لا يستعمل إظهاره. وهذا شبيه بقوله: إنّا بني فلان نفعل كذا... على الاختصاص افتخاراً وابتهاءاً.

قال: ومن هذا الباب في النكرة قول أُميّة بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نسوة عطّلٍ ... وشعثاً مراضيع مثل السعالي

قال الخليل: كأنّه قال: واذكرهنّ شعثاً. غير أنّه على الذمّ.[٥]

---

١ ـ كان سيبويه يحترم من آراء يونس. والزعم هنا بمعنى الرأي والنظر.

٢ ـ البقرة ٢: ١٧٧.

٣ ـ المعنى: أنّهم بالنسبة إلى الأعداء سموم قتّالة، وبالنسبة إلى الأضياف ناحرون الجزر جمع جزور.

٤ ـ المعنى: أنّهم لا يمسّون الفاحشة، وأنّهم عند معاقد الأُزر (جمع ازار) أطياب.

٥ ـ راجع: كتاب سيبويه، ج ١، ص ٢٨٨-٢٩١؛ والسعالي: جمع السعلاة أنثى الغول.

وقال المرتضى علم الهدى بشأن نصب «والصابرين»: وجه النصب أنّه على المدح، لأنّ مذهبهم في الصفات والنعوت إذا طالت أن يعترضوا بينها بـالمدح أو الذمّ ليـميزوا الممدوح أو المذموم ويفردوه. فيكون غير متبع لأوّل الكلام. من ذلك قول الخرنق بنت بدر بن‌هفّان:

لا يبعدن قومي... (إلى آخر البيتين، لكن بنصب النازلين والطيّبين). قال: فـنصبت «النازلين والطيّبين» على المدح. وربّما رفعوهما جميعاً على أن يتبع آخر الكـلام أوّله. ومنهم من ينصب «النازلين» ويرفع «الطيبين». وآخرون يرفعون «النازلين» ويـنصبون «الطيبين». والوجه في النصب والرفع ما ذكرناه.

قال: ومن ذلك قول الشاعر ـ أنشده الفرّاء ـ:

إلى المـــلك القـرم وابـن الهـمام ... وليث الكـــتيبة فـــي المـزدحم

وذا الرأي حـــين تـــغمّ الأُمـور ... بـــذات الصـــليل وذات اللـجم

فنصب «ليث الكتيبة» و «ذا الرأي» على المدح.

قال: وممّا نصب على الذمّ قول عروة بن‌الورد:

سـقوني الخـمر ثـمّ تكـنّفوني ... عـــداة الله مـن كـذب وزور[1]

(٤ ـ في سورة المنافقين: ١٠)

قوله تعالى: «وَأَنْفِقوا مِنْ ما رَزَقْناكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ فَيَقولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَني إلىٰ أَجَلٍ قَريبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصّالِحينَ».

قرأ السبعة غير أبي‌عمرو بجزم «أكن» عطفاً على موضع الفاء، لأنّ موضعها جزم على جواب التمنّي. لأنّ المعنى: إن أخّرتني أصّدّق وأكن.

قرأ أبو عمرو بالنصب عطفاً على لفظ «فأصّدّق» المنصوب بإضمار أن.

هكذا قال مكّي بن أبي‌طالب والزمخشري وغيرهما من أعـلام الأدب والتـفسير.

---

١ ـ أُنظر: الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٢٠٥-٢٠٦.

وتلك كتب النحو تشهد بصحّة الجزم والنصب في المعطوف على جواب التمنّي إذا دخله الفاء.

وعليه فلا وقع لما ذكره بعض البعداء، ناسبين له إلى كبار الأُمّة الأبرياء، من وجود اللحن في الآية وما شاكلها من آيات، هي جارية على أساليب الأدب الرفيع. غير أنّ الأعشى إنّما يبصر بليل!

٢٦ ـ سورة الولاية المفتعلة

ومن المختلقات العامّية المرتذلة ما نسبه صاحب «دبستان المذاهب» إلى فئة غير معروفة من الشيعة، زعم أنّها تقول بالتحريف. قال: وبعضهم يقول: إنّ عثمان أحرق المصاحف وأسقط سوراً كانت نازلة في فضل أهل البيت، منها هذه السورة:

بعد البسملة «يا أيّها الّذين آمَنوا آمِنوا بالنورين. أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذّرانكم عذاب يوم عظيم. نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم. إنّ الّذين يوفون بعهد الله ورسوله في آيات لهم جنّات نعيم... واصطفى من الملائكة والرسل وجعل من المؤمنين أُولئك في خلقه يفعل الله ما يشاء... قد خسر الّذين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون... وأنّ علياً من المتّقين. وإنّا لنوفّيه حقّه يوم الدين. ما نحن عن ظلمه بغافلين. يا أيّها الرّسول قد أنزلنا إليك آيات بيّنات فيها من يتوفّاه مؤمناً ومن يتولّيه من بعدك يظهرون... ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون. فصبر جميل... ولقد آتيناك بك الحكم كالذين من قبلك من المرسلين. وجعلنا لك منهم وصيّاً لعلّهم يرجعون... إنّ عليّاً قانتاً بالليل ساجداً يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربّه. قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعذابي يعلمون».[١]

قال المحدّث النوري: لم أجد أثراً لها في كتب الشيعة سوى ما يحكى عن كتاب «المثالب» المنسوب إلى ابن شهرآشوب: أنّهم أسقطوا تمام سورة الولاية. فلعلّها هذه

---

١ ـ دبستان المذاهب، تحقيق الأُستاذ رحيم رضازاده ملك، ج ١، ص ٢٤٦-٢٤٧.

السورة![1]

وهكذا المحقّق الآشتياني صاحب الحاشية[2] (ت١٣١٩) نقل السورة المزعومة، وعقّبها بقوله: ولم أقف عليها في غير هذا الكتاب، سوى ما يقال عن كتاب «المثالب» لابن شهرآشوب. وأضاف:ولكنّك خبير بأنّها ليست تضاهي شيئاً من القرآن الحكيم، المنزل إعجازاً على قلب سيّد المرسلين. إذ من المقطوع به أنّ كلّ أحد يمكنه تلفيق هكذا ألفاظ وكلمات لا رابط بينها ولا انسجام فضلاً عن المعنى الصحيح. وقد قال تعالى بشأن القرآن العزيز: «**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلىٰ أَنْ يَأْتوا بِمِثْلِ هذا الْقُرْآنِ لا يَأْتونَ بِمِثْلِهِ وَلَو كانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهيراً**».[3]

دسيسة لئيمة!

هنا لابدّ من وقفة قصيرة حول قضية انتساب سورة «الولاية» المفتعلة إلى مثل العلّامة الشهير ابن شهرآشوب (علَم من أعلام الشيعة البارزين) في كتابه «المثالب» الذي جمع فيه مثالب أهل الخلاف من أصحاب البدع والاعتساف.

وأوّل من وجدناه نسب هذه السورة إلى هذا الكتاب، هو السيّد محمود الآلوسي علّامة بغداد (ت ١٢٧٠) في تفسيره «روح المعاني» (ج ١، ص ٢٣). قال: «وذكر ابن شهرآشوب في كتاب «المثالب»: أنّ سورة الولاية أُسقطت بتمامها...».

وقد عثر على هذا الكتاب أخيراً، وشاهدت منه نسختين مصوّرتين بالفتوغرافيّة،[4]

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ١٧٩–١٨٠، برقم (سح ٦٨) من الدليل الثامن.

٢ ـ بحر الفوائد في شرح الفرائد، ج ١، ص ١٠١ وقد تمّ تأليفه بطهران سنة (١٣٠٧) وطبعه سنة (١٣١٤) المتأخّر عن تأليف فصل الخطاب سنة (١٢٩٢) وعن طبعه بطهران سنة (١٢٩٨).

٣ ـ الإسراء ١٧: ٨٨.

٤ ـ والكتاب اليوم على يد التحقيق في مصيره إلى الطباعة والنشر، بحوله تعالى. والنسختان، محفوظتان برقم الفيلم ٦٨، بتاريخ خامس ذيحجّة ١٤١٦ في مركز إحياء التراث الإسلامي ـ قم.
وإحدى النسختين التي يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة ٨٤٥ أوضح من الأُخرى.

ولاحظتهما بدقّة وفحص كامل ولم أجد لهذه السورة المزيّفة أثراً ولا خبراً فيهما، بل العكس وجدت صاحب الكتاب (العلّامة ابن شهرآشوب) ينكر على القائلين بالتحريف ولو بشطر كلمة، فضلاً عن سورة كاملة ويرفض احتماله رفضاً باتّاً.

وهكذا نجد المؤلّف (ابن شهرآشوب) في كتابه الآخر «متشابهات القرآن» أيضاً يؤكّد على رفض احتمال التحريف ويستدلّ على نفي التحريف بآية الجمع [1] وآية الحفظ [2] ويرى أنّ القرآن كان مجموعاً على عهد الرسول صلّى الله عليه وآله كما هو الآن من غير تغيير ولا تحريف، ويحمل الروايات بشأن بعض الزيادات، على إرادة الزيادات التفسيريّة، لا الزيادة في النصّ. وليس في كلامه ولا إشارة إلى مثل هذه السورة المفتعلة. [3]

فيا ترى كيف وجّهوا إليه هذه التهمة المفضوحة؟!

وأظنّهم وجدوا من فقدان هذا الكتاب في مكتبات الحوزات العلميّة في العراق وإيران ـ ولا سيّما في عهد الآلوسي لم يكن لهذا الكتاب عين ولا أثر، لا في بغداد فحسب بل وفي سائر البلاد القريبة منها ـ فأخذوا من هذا المجال فرصة إيجاد تلك الشبهة الفاضحة.

وكان شيخنا النوري (ت ١٣٢٠) الذي كان تائهاً في غياهب خياله، قد ركض وراء متاهات أمثال الآلوسي، وزعم من دسائسهم حقائق، وأصبح من المغترّين. نعوذ بالله من غفلات النفوس.

وهكذا العلّامة الآشتياني (ت ١٣١٩) قد أخذه من أفواه علماء بغداد ممّن تربّوا على يد علّامتها الآلوسي صاحب التفسير!

إذن لا مستند لهذه السورة المزعومة في كتب الشيعة بتاتاً، ولا نعرف من أين أخذها صاحب الدبستان داعية المذهب الكيواني الصوفيّ الزرادشتي العتيد، حسبما يأتي.

* * *

---

١ ـ القيامة ١٧:٧٥.
٢ ـ الحجر ٩:١٥.
٣ ـ راجع: متشابهات القرآن لابن شهرآشوب، ج ٢، ص ٧٧.

أمّا السورة المزعومة ذاتها، فهي تنادي بأنّها حديث مفترى، لا تعدو سوى تلفيقات ركيكة وتعبيرات هجينة لاتمتّ إلى أب صالح ولا أُمّ صالحة. إنّها خالفت قواعد الإعراب فضلاً عن الأدب الرفيع. الأمر الذي يؤكّد غرابة نسبتها إلى أيّ فئة من فئات الشيعة، وهم على مختلف طبقاتهم كانوا ولا يزالون أئمّة النقد والتمحيص، وأساتذة الأدب والبيان، والمضطلعين بالعلوم العربية على طول التاريخ.

ولا ريب أنّها سفاسف سخيفة حاكتها عقول غير ناضجة، يتحاشاها ذوو الأحلام الراجحة. نعم سوى أحقاد جاهلية تبعث على هذا الافتراء الكاذب. قال تعالى: «إِنَّما يَفْتَري الكَذِبَ الَّذينَ لايُؤْمِنونَ بِآياتِ اللهِ».[١] إنّه سفه وحمق إلى جنب خبث السريرة، الأمر الذي يشكّل طابع أمثال صاحب الدبستان الصعلوك المسكين.

وبعد، فما هو معنى «النورين النازلين من السماء يتلوان الآيات ويحذّران العذاب»؟!

وما معنى «الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آيات»؟!

وما معنى «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أُولئك في خلقه»؟!

وكيف لم ينتصب خبر «كانوا معرضون»؟!

وما معنى «ما نحن عن ظلمه بغافلين»؟!

وكيف يكون في الآيات البيّنات من يتوفّى مؤمناً؟!

وما معنى «فبغوا هارون»؟! فصبر جميل ـ على هذه الترّهات ـ!

وما معنى «ولقد آتينا بك الحكم كالذين من قبلك»؟!

وما معنى «جعلنا لك منهم وصيّاً»؟!

ولماذا انتصب خبر «إنّ» إنّ عليّاً قانتاً ساجداً؟!

وبماذا يستوي الذين ظلموا؟!

قال العلّامة البلاغي: ولعلّ المعنى في بطن الشاعر!!

قال: هذا بعض الكلام في هذه المهزلة، وأنّ صاحب فصل الخطاب من المحدّثين

---

١ ـ النحل ١٦: ١٠٥.

المكثرين المجدّين في التتبّع للشواذ، وأنّه ليعدّ أمثال هذا المنقول في «دبستان المذاهب» ضالّته المنشودة، ومع ذلك قال: إنّه لم يجد لهذا المنقول أثراً في كتب الشيعة. فيا للعجب من صاحب الدبستان من أين جاء بنسبة هذه الدعوى إلى الشيعة، وفي أيّ كتاب لهم وجدها؟ أفهكذا يكون النقل في الكتب؟!

قال: ولكن لا عجب، شنشنة أعرفها من أخزم!! فكم نقلوا عن الشيعة مثل هذا النقل الكاذب!![1]

قال الأُستاذ رحيم (محقّق الكتاب): ما أثبته المؤلّف في كتابه عن الأديان والمذاهب أكثرها جوانب عامّية مأخوذة من أفواه أُناس أو شاهدها في تصرّفات بعض المعتنقين لتلك الأديان في الأسواق والمقاهي والأندية العامّة، وربّما على حواشي الطرق والأسفار، فكان يجتمع مع أُولئك العاميين ويتناقل معهم الحديث، ثمّ يسجّلها قيد كتابه الذي تمّ تأليفه بهذا النمط خلال عشرين عاماً أو أكثر ما بين سنة ١٠٤٠-١٠٦٥. ومن ثمّ كان لفيف من المشعوذين من أهل الاستهواء، حيث أحسّوا منه الرغبة الملحّة في جمع الغرائب والعجائب، جعلوا يتزلّفون إليه، رغبة في أكلة دسمة أو منحة أو صلة، فيحيكون له أكاذيب وأقاصيص مجعولة، وكان من سذاجته يسجّلها في كتابه، وأحياناً عن لسانهم مشفوعة بعناوين وألقاب فخيمة ترفيعاً من شأنها حسب زعمه. الأمر الذي نشاهده في كتابه كثيراً من قضايا ومسائل منسوبة إلى مذاهب وأديان لا أساس لها ذاتاً، وما هي إلّا مغبّة أنّ الرجل كان قد جعل نفسه موضع مهزلة المشعوذين ممّن يروقهم الاستحواذ على سذّج العقول أمثال هذا المؤلّف المسكين.[2]

أمّا من هو المؤلّف؟ فزعمه السيرجون ملكم في كتابه «تاريخ أدبيات إيران»[3] أنّه محسن الكشميري المتخلّص بالفاني. وفي «إيضاح المكنون في الذيل على كشف

---

١ ـ مقدّمة آلاء الرحمان، ج ١، ص ٢٤-٢٥ (الأمر الخامس).

٢ ـ دبستان المذاهب، ج ٢، ص ١٢٦ و ١٢٩ قسم التعليقات.

٣ ـ ج ١، ص ٥٩.

الظنون»[1] أنّه الموبد[2] شاه الهندي. وحسبه الملّا فيروز في هامش كتاب «الدساتير»[3] أنّه المير ذوالفقار علي.

وآخر نظرية وصل إليها المحقّقون أنّه الموبد كيخسرو اسفنديار من ولد آذركيوان (مؤسّس الفرقة الكيوانية) على عهد «أكبر شاه التيموري ٩٦٣-١٠١٤» في الهند. ولد المؤلّف في بلدة «پتنه» من أعمال الهند في أواسط العقد الثالث من القرن الحادي عشر للهجرة، وكان عائشاً حتّى ما بعد العقد السابع، حسبما يبدو من التواريخ المسجّلة قيد كتابه.

وكان المؤلّف داعية للمذهب الكيواني القائل بوحدة الوجود، ورفض المذاهب، والاجتماع على كتاب «الدساتير» الذي زعمه أُمّ الكتب ومجتمع الشرايع كلّها، نسبه إلى نبيّ يقال عنه أنّه «ساسان». ومن ثمّ فإنّ المؤلّف في كتابه «الدبستان» يحاول تضعيف عقائد أصحاب الملل، والترويج ـ في خفاء والتواء ـ من مذهب أبيه آذركيوان الجديد التأسيس.

وأوّل من أشاد بشأن الكتاب هو «فرنسيس غلادوين» ترجمه إلى الإنجليزية عام ١٧٨٩م. وفي عام ١٨٠٩م (ذوالقعدة ١٢٢٤ هـ ق) طبع الكتاب لأوّل مرّة في «كلكتا» بأمر من مندوب الإنجليز «ويليام بيلى». وهكذا استمرّت طباعته على يد عملاء الاستعمار في الهند وإيران وكذا تراجمه في سائر البلاد... لماذا؟ لأمر مّا جدع قصير أنفه!

٢٧ ـ مأساة كتاب «الفرقان»!

هذا الكتاب[4] أثار في وقته ضجّة عارمة في القطر المصري وقام الأزهر في وجهه

١ ـ ج ٣، ص ٤٤٢.

٢ ـ الموبد: عنوان يطلق على الزعماء الدينيين في مصطلح المجوس.

٣ ـ ص ٢٢١.

٤ ـ تأليف ابن‌الخطيب محمد محمد عبداللطيف من علماء مصر المعروفين. طبع كتابه هذا في مطبعة دارالكتب المصرية ←

موبّخاً ومؤنّباً وأبان أوجه البطلان والفساد فيه، ومن ثمّ طلب من الحكومة مصادرته، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرته.[١] لكن بقيت منه نسخ كثيرة منتشرة في أرجاء العالم الإسلامي وغيره.

وممّا جاء في هذا الكتاب من المأساة ثبت ما دبّجه أهل الحشو في دفاترهم، واعتبارها أحاديث مسندة، بحجّة درجها في الصحاح المعروفة، حتى ولو مسّت بكرامة القرآن المجيد! فقد أعاد إلى الحياة ما جنته يد سلفة القديم، وكان قد عفا عليه الزمان منذ زمن سحيق.

ومن ذلك أنّه جاء بأقاصيص منسوبة إلى العهد الأوّل، كحديث عائشة عن اللحن الوارد في القرآن في أربعة مواضع منه ـ على ما مرّ تزييفه ـ وكذلك أحاديث معزوّة إلى ابن‌عباس وسعيد والضحّاك وأمثالهم في نسبة اللحن إلى كتبة النصّ الأوّل للمصحف الشريف. فجاء بذلك دليلاً قاطعاً على «لحن الكتّاب في المصحف» على ما عنون به المقال[٢] فزعمها أحاديث صحيحة الإسناد واعتمدها، ذهولاً عن استدعاء ذلك تحريفاً في نصّ الوحي عمّا أنزله الله بأن تكون قد صنعته يد الأوائل، إمّا عمداً أو عن جهل بمواضع كلامه تعالى، ممّا لا تتحمّله العقول الصافية العارفة بنزاهة السلف عن إمكان إسناد مثل هذا التماحل اليهم، وهم أولى بحراسة هذا الكتاب العزيز الحميد.

والشيء الأغرب أنّه زعم أنّ الطاغية الحجّاج بن‌يوسف الثقفي قد غيّر من المصحف الشريف في اثني عشر موضعاً، غيّرها على غير كتبتها الأُولى، والتي كانت دارجة قبل ذلك ومعروفة بين المسلمين، فغيّرها إلى ما هو عليه اليوم من القراءة الحاضرة. مثلاً يقول:

← سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م. وثارت حوله ضجّة ممّا دعا بالأزهر أن يطلب من الحكومة مصادرته، فصادرته الحكومة مصادرة شكلية بقيت منه نسخ كثيرة منتشرة في أقطار البلاد. وفي مكتباتنا اليوم من هذا الكتاب عدد وفير، وطبعت عدّة طبعات.

١ ـ راجع مقال الأُستاذ محمد محمد مدني في «رسالة الإسلام» الصادرة من دار التقريب ـ القاهرة ـ عدد ٤٤، سنة ١١، ص ٣٨٢، والأُستاذ التيجاني في كتابه «لأكون مع الصادقين»، ص ٢٦٢.

٢ ـ الفرقان، ص ٤١-٤٦؛ وراجع ص ٩٠-٩١.

كانت في سورة الشعراء[١] ـ في قصّة نوح ـ «من المخرجين» وفي قصّة لوط[٢] «من المرجومين». فغيّر التي في قصّة نوح وجعلها «من المرجومين» وجعل التي في قصّة لوط «من المخرجين»![٣] وأمثال ذلك من مزاعم تافهة يرفضها كلّ ذي لبّ سليم، إذ ما شأن الحجّاج الملتهي بسياسته الغاشمة والتدخّل في شؤون الدين والقرآن العظيم!! إنّها سفاسف لاكتها ألسن بذيّة من ذوي الأحلام الفارغة لاتشعر ماذا تقول ولا تحمل مسؤولية أمانة الكلام.

وقد أخذ ابن‌الخطيب هذه القصّة الخيالية من مصاحف السجستاني برواية عبّاد بن‌صهيب عن عوف.[٤] غير أنّ عبّاد هذا متروك الحديث لدى أئمة الفنّ مغموز فيه بالكذب والاختلاق. نعم سوى أبي‌داود كان يأخذ بحديثه.[٥] قال الإمام الحافظ محمد بن‌حبان: كان قدرياً داعياً إلى القدر، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع.[٦] ومنها هذه الحكاية المضحكة! وقد اعتمدها ابن‌الخطيب وعرضها كأصل مسلّم به مع الأسف!

وأخيراً أتى بقراءات معزوّة إلى الصحابة على خلاف قراءة المشهور المتداولة بين المسلمين منذ الصدر الأوّل حتّى اليوم، في حين أنّها رويت بأخبار آحاد لا حجّية فيها ولا تصلح سنداً لاعتبار، والنصّ القرآني هو الثابت بالتواتر القاطع بإجماع المسلمين، إذن فكيف يصحّ إسناد ما يخالف التواتر إلى الصحابة الأوّلين، وهم أعرف بالنصّ الأصل الذي أخذوه من فم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ونحن نربأ بأمثالهم أن يخالفوا النصّ المتواتر عن النبي الكريم. إن هذا إلّا نسبة مكذوبة يتحاشاها مقامهم الرفيع، ولا سيّما المنسوب إلى مولانا أمير المؤمنين عليه السلام[٧] وقراءتنا الحاضرة هي قراءته عليه السلام برواية حفص عن عاصم عن

---

١ ـ الآية رقم ١١٦.
٢ ـ الآية رقم ١٦٧.
٣ ـ الفرقان، ص ٥٠-٥٢.
٤ ـ المصاحف لأبي داود السجستاني، ص ٤٩-٥٠.
٥ ـ راجع: المغني للذهبي، ج ١، ص ٣٢٦، برقم ٣٠٣٧.
٦ ـ كتاب المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، ج ٢، ص ١٦٤.
٧ ـ الفرقان، ص ١٠٦.

شيخه أبي‌عبدالرحمان السلمي عن علي بن أبي‌طالب عليه السلام حسبما فصّلناه في بحث القراءات.

وشيء أعجب أنّه نسب إلى ابن‌الخطاب أنّه كان يجيز تبديل النصّ القرآني وقراءة القرآن بالمعنى، لمن لا يحسن القراءة. فذكر أنّه كان يلقّن أعرابيّاً قوله تعالى: «إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقومِ. طعامُ الأثيمِ»[١] فكان الأعرابي يقول: «طعام اليتيم». فلمّا رأى عمر منه عدم استطاعة النطق بلفظ «الأثيم»، قال له: «طعام الفاجر»، فقرأ الأعرابي: «إنّ شجرة الزقّوم طعام الفاجر»...![٢]

اللّهمّ إن هذا إلّا اختلاق، بيّن الكذب بلا شكّ ولا ريب.

---

١ ـ الدخان ٤٤: ٤٣ و ٤٤.

٢ ـ الفرقان، ص ١١٥.

الفصل الثامن

التحريف
عند متطرّفة الأخباريّة

تلك كانت مهزلة القول بالتحريف عند حشويّة العامّة، والآن فاستمع إلى مهزلة أُخرى أثارها فئة متطرّفة تزعم انتماءها إلى الشيعة الإماميّة[١] إلّا أنّهم واكبوا إخوانهم الحشويّة في المسّ بكرامة القرآن من غير ما مبالاةٍ!

وقد عرفت آنفاً أنّ المحقّقين من علمائنا الذين هم أهل النظر والاجتهاد قد أجمعوا على رفض احتمال التحريف في كتاب الله، استناداً إلى دليل العقل وتواتر النقل، ولا يزالون على ثبات العقيدة الأُولى التي نصّ عليها القرآن الكريم.

وكذلك جلّ أهل الحديث من عظماء الطائفة وافقوا أهل التحقيق في إنكار التحريف، منذ عهد رئيس المحدّثين أبي‌جعفر الصدوق (٣٨١) حتى عصر العَلَمين: الفيض الكاشاني (١٠٩٠) والحرّ العاملي (١١٠٤) وقفوا جميعاً وقفة حازم، جنباً إلى جنب المجتهدين.

نعم، حدثت فكرة وقوع التحريف من قبل فئة هم شرذمة قليلة من هذه الأُمّة ممّن لا

---

١ ـ وقد عبّر عنهم المولى التستري ـ في كتابه مصائب النواصب ـ بالشرذمة القليلة من هذه الأُمة ممّن لا اعتداد بهم في جماعة الشيعة الإمامية. آلاء الرحمان، ج ١، ص ٢٥-٢٦.

اعتداد بهم في جماعة الشيعة، وذلك في عهد متأخّر، منذ أن نـبغ نـابغتهم الجـزائـري (١٠٥٠–١١١٢) في حاشية الخليج.

فأشاد من هذه الفكرة وأسّس بنيانها على قواعد الاسترسال والانطلاق مع شوارد الأخبار وغرائب الآثار.

وانطلقت وراءه زرافات مـن أهـل الخـبط والتـخليط، وأخـيراً رائـدهم النـوري (١٢٥٤–١٣٢٠) في فصل الخطاب، الذي حاول فيه نقض دلائل الكتاب، ونفي حجّيته القاطعة، الثابتة عند أهل الصواب.

وإليك من دلائل الجزائري في كتابه «منبع الحياة!»:

قال: إنّ الأخبار المستفيضة بل المتواترة قد دلّت على وقـوع الزيـادة والنـقصان والتحريف في القرآن. منها ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام لمّا سئل عـن التـناسب بـين الجملتين في قوله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلّا تُقْسِطوا في اليَتامىٰ فَانْكِحوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ مَثْنىٰ وَثُلاثَ وَرُباعَ»[١] فقال: لقد سقط أكثر من ثلث القرآن.

ومنها: ما روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّة...»[٢] قال: كيف يكون هذه الأُمّة وقد قتلوا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله ليس هكذا نزلت وإنّما نزولها «كنتم خير أئـمّة» يعني الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام.

ومنها: ما روي في الأخبار المستفيضة في أنّ آية الغدير هكذا نزلت: «يا أيّها الرّسول بلّغ ما أُنزل إليك ـ في عليّ ـ فإن لم تفعل فما بلّغت رسالاته»!!

إلى غير ذلك ممّا لو جمع لصار كتاباً كبير الحجم!

قال: وأمّا الأزمان التي ورد على القرآن فيها التحريف والزيـادة والنـقصان، فـهما عصران: العصر الأوّل عصره صلى الله عليه وآله وأعصار الصحابة. وذلك من وجوه:

أحدها: أنّ القرآن كان ينزل منجّماً على حسب المصالح والوقائع، وكتّاب الوحـي كانوا ما يقرب من أربعة عشر رجلاً من الصحابة، وكان رئيسهم أمير المؤمنين عليه السلام، وقد

---

١ ـ النساء ٤: ٣.

٢ ـ آل عمران ٣: ١١٠.

كانوا في الأغلب ما يكتبون إلّا ما يتعلّق بالأحكام وإلّا ما يوحى إليه في المحافل والمجامع. وأمّا الذي كان يكتب ما ينزل في خلواته ومنازله فليس هو إلّا أمير المؤمنين عليه السلام لأنّه كان يدور معه كيفما دار، فكان مصحفه أجمع من غيره من المصاحف.

قال: ولمّا مضى صلى الله عليه وآله إلى لقاء حبيبه وتفرّقت الأهواء بعده جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن كما أُنزل، وشدّه بردائه وأتى به إلى المسجد وفيه الأعرابيان وأعيان الصحابة، فقال لهم: هذا كتاب ربّكم كما أُنزل. فقال له الأعرابي الجلف: ليس لنا فيه حاجة، هذا عندنا مصحف عثمان! فقال عليه السلام: لن تروه ولن يراه أحد حتى يظهر ولدي صاحب الزمان فيحمل الناس على تلاوته والعمل بأحكامه. ويرفع الله سبحانه هذا المصحف إلى السماء.

ولمّا تخلّف ذلك الأعرابي احتال في استخراج ذلك المصحف ليحرقه كما أحرق مصحف ابن‌مسعود، فطلبه من أمير المؤمنين عليه السلام فأبى.

قال: وهذا القرآن عند الأئمة عليهم السلام يتلونه في خلواتهم. وربّما أطلعوا عليه بعض خواصّهم، كما رواه ثقة الإسلام الكليني ـ عطّر الله مرقده ـ بإسناده عن سالم بن‌سلمة قال: قرأ رجل على أبي‌عبدالله عليه السلام و أنا أستمع حروفاً من‌القرآن ليس على ما يقرأها الناس، فقال أبوعبدالله عليه السلام: مه كفّ عن هذه القراءة واقرأ كما يقرأ الناس، حتى يقوم القائم، فإذا قام قرأ كتاب الله على حدّه وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام.

قال: وهذا الحديث وما بمعناه قد أظهر العذر في تلاوتنا هذا المصحف والعمل بأحكامه.

وثانيها: أنّ المصاحف لمّا كانت متعدّدة لتعدّد كتّاب الوحي عمد الأعرابيان إلى انتخاب ما كتبه عثمان وجملة ما كتبه غيره، وجمعوا الباقي في قدر فيه ماء حار فطبخوه.

قال: ولو كانت تلك المصاحف كلّها على نمط واحد لما صنعوا هذا الشنيع الذي صار عليها من أعظم المطاعن.

وثالثها: أنّ المصاحف كانت مشتملة على مدائح أهل البيت عليهم السلام صريحاً، ولعن المنافقين وبني أُميّة، نصّاً وتلويحاً. فعمدوا أيضاً إلى هذا ورفعوه من المصاحف حذراً من

الفضائح وحسداً لعترته عليهم السلام.

ورابعها: ما ذكره الثقة الجليل علي بن طاووس رحمه الله في كتاب سعد السعود عن محمد بن بحر الرهني ـ من أعاظم علماء العامّة ـ في بيان التفاوت في المصاحف التي بعث بها عثمان إلى أهل الأمصار. وعدد ما وقع فيها من الاختلاف بالكلمات والحروف، مع أنّها كلّها بخطّ عثمان!

قال: فإذا كان هذا حال اختلاف مصاحفه التي هي بخطّه فكيف حال غيرها من مصاحف كتّاب الوحي والتابعين!؟

وأمّا العصر الثاني فهو زمن القرّاء، وذلك أنّ المصحف الذي وقع إليهم خال من الإعراب والنقط كما هو الآن موجود في المصاحف التي هي بخطّ مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام. وقد شاهدت عدّة منها في خزانة الرضا عليه السلام.

قال: وبالجملة لمّا وقعت إليهم المصاحف على ذلك الحال تصرّفوا في إعرابها ونقطها وإدغامها وإمالتها ونحو ذلك من القوانين المختلفة بينهم على ما يوافق مذاهبهم في اللغة والعربيّة...[١]

قلت: ولعلّ مواضع الخلط في كلامه هذا واضحة، تغنينا عن تكلّف الردّ عليه.

أُنظر إلى مبلغ علم الرجل بتاريخ جمع القرآن، يقول: إنّ علياً عليه السلام لمّا جاء بمصحفه إلى القوم، قام الثاني وقال: يكفينا مصحف عثمان؟!، أين كان موضع عثمان يومذاك من جمع القرآن؟!

ويقول: كانت المصاحف المرسلة إلى الآفاق كلّها بخطّ يد عثمان؟! وهل كان عثمان يكتب المصاحف بخطّ يده؟!

وتارةً يقول: إنّ عمر أحرق مصحف ابن‌مسعود وأراد إحراق مصحف عليّ أيضاً، واحتال في ذلك فلم يقدر.

وأُخرى يقول: إنّ أبابكر وعمر هما اللذان أحرقا المصاحف وانتخبا ما جمعه عثمان

---

١ ـ منبع الحياة، ص ٦٨-٧٠، ط بغداد. والمطبوعة ببيروت مع رسالة «الشهاب الثاقب» للفيض الكاشاني، ص ٦٦-٦٩.

في مصحفه، فجعلوها في قدر وطبخوها!!

والأغرب أنّه يقول: إنّ هناك مصاحف كثيرة منتشرة كلّها بخطّ الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام!! كأنّ الإمام كان متفرّغاً لكتابة المصاحف تلكم التي جمعها غيره!!

وأخيراً فإنّه يجعل من اختلاف القراءات دليلاً على تحريف القرآن؟!

وقد أسبقنا ـ في بحث القراءات ـ أنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر.

والعمدة استناده إلى لفيف من روايات زعمها متواترة و وافية بإثبات المطلوب، وذكر منها نماذج حسبها من أجلى الدلائل النقليّة لإثبات المقصود.

ونحن إذ نأتي على روايات الباب جملة وإفراداً في مجاله المناسب الآتي، نحاول نقد هذه النماذج عاجلاً ليتبيّن وهن مستمسك القوم فيما عرضوه من روايات. إذ ما دلّ منها على التحريف لا أسناد له صالحاً للاعتبار، وما صحّ سنده لا مساس له بمسألة التحريف. وعليه فقس ما سواه.

❊ ❊ ❊

أمّا حديث إسقاط ثلث القرآن من آية النساء: ٣، فهذا ممّا تفرّد بنقله صاحب الاحتجاج[١] نقلاً مرسلاً على عادته في إيراد المراسيل ونقل المجاهيل، ومن ثمّ فإنّ كتابه غير صالح للاعتماد ولم يعتمده الأصحاب، حتى أنّ السيد هاشم البحراني (ت١١٠٧) لم يعتبره ولم يورد الحديث في تفسيره «البرهان» الذي وضعه على أساس جمع الأحاديث الواردة بشأن الآيات.

وهكذا لم يذكره العياشي (ت ٣٢٠) ولا القمي (ت٣٢٩) ولا غيرهما من أصحاب التفسير بالمأثور!

هذا فضلاً عن جهالة مؤلّف الكتاب، سوى أنّه طبرسي، وقد ذكر السيد بحرالعلوم ستة من المعاريف ممّن يحتمل انتساب الكتاب إليه[٢] ولعلّه طبرسي آخر من أهل طبرستان أو

---

١ ـ راجع: ج ١، ص ٣٧٧. وهو منسوب إلى أبي‌منصور أحمد بن‌علي الطبرسي (ت ٦٢٠).

٢ ـ مقدّمة كتاب الاحتجاج، ص هـ.

تفرش المعرّب إلى طبرس، كما ذكره أهل التحقيق.[١]

ثمّ إنّ الحديث مستنكر لا يستسيغه العقل ولا الشرع الحنيف. جاء فيه: «وبين القسط في اليتامى وبين نكاح النساء، من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن» يعني أنّ تلك الكمّية العظيمة (ما ينوف على ألفي آية) من الخطابات والقصص كانت ضمن آية واحدة هي الآية الثالثة من سورة النساء، فأسقطها المنافقون! ولماذا؟!

ويقول: وهذا وما أشبهه ممّا ظهرت حوادث المنافقين فيه لأهل النظر والتأمّل، ووجد المعطّلون وأهل الملل المخالفة مساغاً إلى القدح في القرآن. ولو شرحت لك كلّ ما أُسقط وحرّف وبدّل ممّا يجري هذا المجرى لطال، وظهر ما تحظر التقيّة إظهاره![٢]

ويقول ـ قبل ذلك ـ: وليس يسوغ مع عموم التقيّة التصريح بأسماء المبدّلين ولا الزيادة في آياته على ما أثبتوه من تلقائهم في الكتاب، لما في ذلك من تقوية حجج أهل التعطيل والكفر والملل المنحرفة وإبطال هذا العَلَم الظاهر ـ إلى أن يقول ـ: فحسبك من الجواب في هذا الموضع ما سمعت فإنّ شريعة التقيّة تحظر التصريح بأكثر منه![٣]

إن هذا إلّا تناقض صريح، كيف تمنعه التقيّة عن الإفشاء، وقد أكثر من الإفشاء بشأن الكتاب تجاه زنادقة كانوا من خارجي الملّة ومن أهل الطعن في الدين!

هذا فضلاً عن نبوء أُسلوب هذا الحديث عن أساليب كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام البليغ البديع الذي هو تلو كلامه تعالى المعجز الوجيز.

والأرجح في النظر أنّ هذا الحديث ـ على طوله وتفنّنه ـ من وضع بعض أهل الجدل في الكلام، ناقش فيه ما ذكره أهل الزندقة عيباً على أُسلوب القرآن، فأجاب، وفق معلوم ذهنه وعلى مستوى ذهنيّته الخاصّة، ناسباً له إلى الإمام تعبيراً على العوامّ!

وأمّا حديث كنتم خير أئمّة! (سورة آل عمران: ١١٠) فقد رواه القمي مسنداً، وجاء في تفسير العياشي مرسلاً عن الصادق عليه السلام قال: هكذا نزلت! وهذا يحتمل أمرين، الأوّل:

---

١ ـ هامش تصحيح الاعتقاد، ص ١٢٦.
٢ ـ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٧٨-٣٧٧.
٣ ـ المصدر، ص ٣٧١.

أنّها القراءة الصحيحة، ففي مرسلة العياشي: أنّها في قراءة علي عليه السلام كذا[١] ولا يخفى أنّ مسألة اختلاف القراءة لا تمسّ مسألة التحريف، على ما أسلفنا في بحث القراءات.

هذا مضافاً إلى أنّ القرآن لا يمكن إثباته ـ في شيء من آياته وسوره ـ بخبر الواحد، حتى ولو كان صحيح الإسناد!

الثاني: أنّ مخاطبة الأُمّة في هذه الآية يراد بها الخطاب مع أئمّتها، بدليل أنّهم المسؤولون عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤوليةً بالذات. وهكذا جاء الاستدلال في حديث القمي.[٢]

وعليه فالمقصود من النزول بيان مورد النزول وشأنه، وهو عبارة أُخرى عن تفسير الآية بذلك. فإنّ التنزيل قد يقابل مع التأويل، ويكون المراد منه هو التفسير، وسيجيء مزيد تحقيق عن ذلك.

والأرجح هو الاحتمال الأخير، نظراً لروايات أُخرى فسّرت الآية بذلك.

قال الصادق عليه السلام: يعني الأُمّة التي وجبت لها دعوة إبراهيم. فهم الأُمّة التي بعث الله فيها ومنها وإليها. وهم الأُمّة الوسطى وهم خير أُمّة أُخرجت للناس. رواها العياشي في تفسيره.

ونحن إذا قارنّا هذه الآية مع الآية السابقة عليها: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»[٣] ـ حيث المراد من الأُمّة فيها هم بعض الأُمّة، بدليل «منكم» ـ كان المقصود من الأُمّة الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر، في كلتا الآيتين هم الأئمّة الذين يشكّلون زعامة الأُمّة ويتحمّلون مسؤولية قيادتها.

وقد روى الكليني بإسناده عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أواجب هو على الأُمّة جميعاً؟ قال: لا، قيل: ولِمَ؟ قال: إنّما هو على القويّ المطاع، العالم بالمعروف والمنكر، لا على الضعيف الذي لا يهتدي سبيلاً إلى أيّ من أيّ

---

١ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٥.

٢ ـ تفسير القمي، ج ١، ص ١١٠.

٣ ـ آل عمران ٣: ١٠٤.

يقول من الحقّ إلى الباطل.

قال عليه السلام: والدليل على ذلك كتاب الله عزّوجلّ قوله: «**ولتكن منكم أُمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر**». قال: فهذا خاصّ غير عام. كما قال الله عزّوجلّ: «**وَمِنْ قَوْمِ مُوسىٰ أُمَّةٌ يَهْدونَ بِالحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلونَ**»[١] ولم يقل: على أُمّة موسى ولا على كلّ قومه، وهم يومئذٍ أُمم مختلفة، والأُمّة واحد فصاعداً، كما قال الله عزّوجلّ: «**إنَّ إبْراهيمَ كان أُمَّةً قانِتاً**»[٢] يقول: مطيعاً لله عزّوجلّ. وليس على من يعلم في هذه الهدنة من حرج، إذا كان لا قوّة له ولا عدد ولا طاعة.[٣]

أُنظر إلى هذا التعبير الرقيق، كيف يجعل مسؤولية الأُمّة على عاتق الأئمّة، استخراجاً من الآيات الكريمة في استدلال لطيف.

وعليه فالحديث ـ على كلا الوجهين ـ لا مساس له بمسألة التحريف!

❊ ❊ ❊

وأمّا سقط اسم علي عليه السلام في آية البلاغ والكمال (المائدة: ٣ و ٦٧) فقد روى العياشي في تفسيره عن الإمام الصادق عليه السلام قال: نزل جبرئيل على رسول الله صلى الله عليه وآله بعرفات يوم الجمعة. فقال له: يا محمّد! إنّ الله يقرؤك السلام ويقول لك: قل لأُمّتك: «**اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دينَكُمْ** ـ بولاية علي بن أبي‌طالب ـ **وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي وَرَضيتُ لَكُمُ الْإسْلامَ ديناً**».[٤]

فهذا تفسير للكمال والتمام، لا جزء من الآية كما زعم.

فقد روى الكليني بإسناده المتّصل عن أبي‌جعفر الباقر عليه السلام قال في حديث الفرائض: ثمّ نزلت الولاية، وإنّما أتاه ذلك في يوم الجمعة بعرفة أنزل الله تعالى «**اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي**». قال: وكان كمال الدين بولاية علي بن أبي‌طالب عليه السلام.[٥]

فقد صرّح الإمام عليه السلام بأنّ الكمال في الآية إنّما حصل بإبلاغ ولاية الأمر لأمير

---

١ ـ الأعراف ٧: ١٥٩.
٢ ـ النحل ١٦: ١٢٠.
٣ ـ تفسير البرهان، ج ١، ص ٣٠٧-٣٠٨.
٤ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٩٣، رقم ٢١.
٥ ـ تفسير البرهان، ج ١، ص ٤٨٨، رقم ١.

المؤمنين عليه السلام فهو تفسير للآية بحصول الموجب.

وروى الحاكم الحسكاني بإسناده المتّصل عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام في حديث الفرائض، قال: ثمّ هبط جبرئيل فقال: إنّ الله يأمرك أن تدلّ أُمّتك على وليّهم على مثل ما دللتهم عليه من صلاتهم وزكاتهم وصيامهم وحجّهم، ليلزمهم الحجّة من جميع ذلك. فقال رسول الله: إنّ قومي قريبو عهد بالجاهلية وفيهم تنافس وفخر، وما منهم رجل إلّا وقد وتره وليّهم وإنّي أخاف. فأنزل الله تعالى: «**يا أَيُّهَا الرَّسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ** ـ يريد: فما بلّغتها تامّة ـ **وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النّاسِ**».[١]

أُنظر كيف تكلّم الإمام خلال الآية وفسّرها في الأثناء. غير أنّ المستمع ينبغي أن يكون عاقلاً!

❊ ❊ ❊

وأمّا ما زعمه السيّد الجزائري من استفاضة الأخبار بأنّ آية التبليغ نزلت هكذا: «يا أيّها الرّسول بلّغ ما أُنزل إليك ـ في عليّ ـ فإن لم تفعل فما بلّغت رسالاته»[٢] بزيادة «في علي» وبإسقاط «من ربّك»، وبتبديل الواو فاءً في «فإن»، وبصيغة الجمع في «رسالاته» هكذا!! فلم نجده في مصنّفات أصحابنا، لا التفاسير ولا كتب المناقب ولا جوامع الحديث.

ففي تفسير القمي: قوله «**يا أيّها الرّسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك**» قال: نزلت هذه الآية في علي «**وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته...**».[٣]

وفي تفسير الفيض: «**يا أيّها الرّسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك**» يعني في عليّ صلوات الله عليه. فعنهم عليهم السلام: كذا نزلت.[٤] أي بشأن ولاية علي وإمرته عليه السلام.

وهكذا سائر التفاسير المتقيّدة بالتفسير وفق المأثور.

وأيضاً روى ابن شهرآشوب عن تفسير الثعلبي: قال جعفر بن محمد عليه السلام: معنى قوله

١ ـ شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٩١.

٢ ـ رسالة منبع الحياة للجزائري، ص ٦٨.

٣ ـ تفسير القمي، ج ١، ص ١٧١.

٤ ـ الصافي في تفسيرالقرآن، ج ١، ص ٤٥٦.

تعالى: «يا أيّها الرّسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك» في فضل علي عليه السلام. وعن ابن‌عباس: نزلت الآية في علي عليه السلام.

وأيضاً روى الثعلبي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام قال: معنى الآية، بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك في علي عليه السلام.[١]

وعليه فالروايات بشأن آية التبليغ متظافرة بأنّها نزلت فيه عليه السلام. وليس في شيء منها أنّ «في علي» كان جزء من الآية في نصّ الوحي.

نعم جاءت في قراءة ابن‌مسعود: «**يا أيّها الرّسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك** ـ أنّ علياً مولى المؤمنين ـ **وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من النّاس**».

قال ابن‌مسعود: هكذا كنّا نقرأ الآية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله. أخرجه السيوطي في التفسير[٢] وأخرجه علي بن‌عيسى الأربلي (٦٩٣) في باب ما نزل فيه عليه السلام من القرآن، عن زرّ بن‌حبيش عن ابن‌مسعود.[٣]

وقد أسلفنا فيما سبق أنّ الظاهر أنّه أراد تفسير الآية بذلك، وأنّه كانت الآية تفسّر على عهده صلى الله عليه وآله كذلك.[٤]

❊ ❊ ❊

وبعد، فهذه من أبرز محاولات القوم بشأن إثبات التحريف، وقد عرض الجزائري أهمّ نماذجها في دعوى الاستفاضة والتواتر. لكنّا لم نجد منه سوى تهريج عارم لا تحتوي على شيء. «**كَسَرابٍ بِقيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ ماءً حَتّىٰ إذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً**».[٥]

نعم، كلّ ما يملك القوم إنّما هو حديث «سقوط الثلث» المشتمل على جلّ ما زعموه دليلاً على التحريف، وقد تفرّد بنقله صاحب الاحتجاج من غير إسناد، مع جهالة صاحب الكتاب.

---

١ ـ راجع: تفسير البرهان للبحراني، ج ١، ص ٤٩٠.
٢ ـ الدرّ المنثور، ج ٢، ص ٢٩٨.
٣ ـ كشف الغمّة، ج ١، ص ٣١٩.
٤ ـ التمهيد، ج ١، «وصف مصحف ابن مسعود»، الجهة‌السادسة.
٥ ـ النور ٢٤: ٣٩.

وسنأتي على سائر سفاسفهم عند التعرّض لمزاعم شيخهم المتأخّر، حسب ما يلي:

مزاعم صاحب «فصل الخطاب»

وضع المحدّث النوري كتابه (فصل الخطاب) على مقدّمات ثلاث واثني عشر فصلاً وخاتمة. وجعل من الفصول الاثني عشر دلائل عرضها لإثبات تحريف الكتاب. والذي دعاه إلى ذلك ما زعمه من إسقاط المخالفين فضائل أهل البيت عليهم السلام ومثالب أعدائهم من القرآن. كتبه جواباً عمّا سأله بعض علماء الهند يومذاك عن سبب خلوّ القرآن من أسماء الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

قال ـ في الفصل التاسع، الذي وضعه لبيان وجود أسماء العترة ومواليدهم في كتب العهدين ـ: كيف يحتمل المنصف أن يهمل الله تعالى ذكر أسامي أوصياء خاتم النبيين وابنته الصديقة عليهم السلام في كتابه المهيمن على جميع كتب السالفين، ولا يعرّفهم للأُمّة التي هي أشرف الأُمم وهو أهم من سائر الواجبات التي تكرّر ذكرها في القرآن.

ثمّ أيّد ذلك بما رواه عن كعب الأحبار اليهودي العاكف على أعتاب معاوية الطاغية، أنّه قرأ مواليد العترة في اثنين وسبعين كتاباً كلّها نازلة من السماء، وأنّهم أفضل الخلائق بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وأنّهم أمان الله في أرضه. قال ذلك بمحضر معاوية الذي أساءه هذا النعت، فقام وخرج مغضباً...![1]

وهكذا سبقه إلى هذا الوهم السيّد الجزائري، قال: إنّهم قد غيّروا وبدّلوا في الدين ما هو أعظم، كتغييرهم القرآن وتحريف كلماته وحذف ما فيه من مدائح آل الرسول والأئمّة الطاهرين وفضائح المنافقين وإظهار مساوئهم.[2]

وبعدُ: فإليك عرضاً موجزاً عن دلائله التي أوردها ضمن هذه الفصول، متعقّباً كلّ فصل بما يناسبه من تعليق:

قال ـ أوّلاً ـ: قد وقع التحريف في كتب العهدين، فكانت ضرورة تشابه الأحداث

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ١٨٣–١٨٤.

٢ ـ الأنوار النعمانية، ج ١، ص ٩٧.

فيما غبر وحضر تستدعي وقوع التحريف في القرآن أيضاً.[١]

وقد أسلفنا أنّ تحريف العهدين كان تحريفاً معنوياً وتفسيراً على غير وجهه. مضافاً إلى ضياع كثير من بنود الأصل، وكان الباقي سليماً حتى عهد الرسالة، بتصريح الكتاب الكريم.

وأمّا تشابه الأُمم فإنّما هو في أُصول الأخلاق والمعاشرة، المبتنية على أصل التنازع في البقاء، وليس في السلوك والأساليب المتّخذة المتناسبة مع شرائط خاصة بكلّ زمان، حسبما سبق تفصيله.

* * *

وقال ـ ثانياً ـ: إنّ الأساليب التي قام بها جامعوا القرآن ذلك العهد، لتستدعي انفلات شيء من كلماته وآياته، ولا سيما بالنظر إلى عدم إمكانية الإحاطة بجميع القرآن لمن لم يستكمل الجمع على حياة الرسول صلى الله عليه وآله.[٢]

وقد شرحنا مراحل جمع القرآن الثلاث منذ عهد الرسالة فإلى دور توحيد المصاحف على عهد عثمان. وقد تحقّقت مرحلتان منها في حياة الرسول: تأليف الكلمات ونظم الآيات. وبقي ترتيب السور إلى ما بعد وفاته صلى الله عليه وآله. الأمر الذي لا يستدعي تغييراً في كلمات القرآن وآياته الكريمة.[٣]

* * *

وقال ـ ثالثاً ـ: إنّ ما تذرّعت به العامة لتوجيه رواياتهم في التحريف بأنّها من منسوخ التلاوة لغو باطل. إذ فيها الصراحة بأنّ كثيراً من التحريف حصل على يد عثمان نفسه وفي عهده.[٤]

وقد ذكرنا أنّها من تلفيقات الحشويّة جاءت في أُصول العامة ذهولاً، ولا وزن لها في

---

١ ـ راجع: فصل الخطاب، ص ٣٥-٩٥.
٢ ـ المصدر، ص ٩٦-١٠٤.
٣ ـ راجع: الجزء الأوّل من هذا التأليف (التمهيد)، «تأليف القرآن».
٤ ـ راجع: فصل الخطاب، ص ١٠٥-١٢٠.

عالم الاعتبار رأساً.[١]

❊ ❊ ❊

ورابعاً: كان لأمير المؤمنين عليه السلام مصحف يخصّه، فلابدّ أنّه يخالف سائر المصاحف.[٢]

نعم يخالفها في النظم والترتيب والاحتواء على شروح وتفاسير على الهامش، وقد تقدم شرحه.[٣]

❊ ❊ ❊

وخامساً: كان لعبدالله بن‌مسعود أيضاً مصحف يخصّه.[٤]

كان اختلافه مع سائر المصاحف في قراءته بالزيادة التفسيرية أحياناً، وبتبديل كلمات غير مألوفة إلى نظيراتها المألوفة لغرض الإيضاح. وقد أسقط المعوّذتين بزعم أنّهما عوذتان. ولم يثبت سورة الفاتحة في مصحفه، نظراً لأنّها عدل القرآن وليس منه.

هكذا كان يزعم. ولكن كلّ ذلك لاينمّ عن قصد إلى تحريف الكتاب.[٥]

❊ ❊ ❊

وسادساً: كان مصحف أُبيّ بن‌كعب مشتملاً على أكثر من مصحفنا اليوم.[٦]

نعم، كان مشتملاً على دعائي القنوت وقد حسبهما سورتين: سورة الخلع وسورة الحفد. وقد زاد في مفتتح سورة الزمر «حم» ليكون عدد الحواميم عنده ثمانية، على خلاف المشهور. وكانت له زيادات تفسيريةعلى غرار زيادات ابن‌مسعود. وقد وصفنا ذلك كلّه فيما سبق[٧] الأمر الذي لا يغني مدّعي التحريف فتيلاً.

❊ ❊ ❊

وسابعاً: إنّ عثمان قد أسقط من المصحف بعض الكلمات بل الآيات، حيث كان وجودها متنافياً مع بقاء سلطانه. وقد غفل عنه صاحباه، فقام هو بالأمر تداركاً عمّا فات

---

١ ـ راجع: المقال المتقدّم بشأن الحشويّة وموضعهم من مسألة التحريف.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ١٢٠-١٣٤.

٣ ـ راجع: الجزء الأوّل من التمهيد، «وصف مصحف علي عليه السلام».

٤ ـ فصل الخطاب، ص ١٣٥-١٤٣.

٥ ـ التمهيد، ج ١، «وصف مصحف ابن مسعود».

٦ ـ فصل الخطاب، ص ١٤٤-١٤٨.

٧ ـ التمهيد، ج ١، «وصف مصحف أُبيّ بن كعب».

زملاءه من ذي قبل. مضافاً إلى دواعٍ أُخر بعثته على الحذف والتحريف.

أضف إلى ذلك اختلاف مابين مصاحف الآفاق التي أرسلها عثمان، فكان دليلاً قاطعاً على التحريف.[١] هكذا زعم المحدث النوري!.

قلت: ماذكره بهذا الشأن لإثبات مزعومه لايعدو سرد حادثة جمع المصاحف على عهد عثمان، وتوحيدها وبعث نسخ منها إلى الآفاق، وكان المشروع بمرأى من الصحابة ومع موافقتهم،[٢] ولم يأت في شيء منها دلالة على وقوع تحريف على يد عثمان أو على يد ذويه. ولم ندر من أين عرف النوري أنّ فيها دلالة على ذلك.

وقد أحسّ الرجل بوهن استنتاجه فتداركه أخيراً بقوله: إنّ مدّعي السقوط وإن كان يحتاج إلى إقامة دليل[٣] إلّا أنّ الثقة بمطابقة الجمع الثاني للجمع الأول تتوقّف على الثقة بعدالة الناسخين وضبطهم. الأمر الذي يعلم انتفاؤه.

لكنّا شرحنا حادث توحيد المصاحف بتفاصيله[٤] ممّا يبعث على الاطمئنان بعدم تغيير في نصّ الأصل، وإنّما الاختلاف وقع في رسم الخط الذي لا يمسّ جانب التحريف.

ومن ذلك يعرف مدى صلة اختلاف مصاحف الآفاق بموضوع البحث!.

* * *

وثامناً: روايات عامّية رواها أهل الحشو، نقلها جلال‌الدين السيوطي في التفسير وفي الإتقان، وغيرُه من أصحاب الحديث.[٥]

وقد ذكرنا شطراً منها عند التعرّض لمسألة «التحريف عند حشويّة العامّة».

وكانت لا وزن لها ولا اعتبار لا سنداً ولا مدلولاً، ما دامت تخالف صريح القرآن وما

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ١٤٩-١٧٠.

٢ ـ وقد أسلفنا (التمهيد، ج ١، «موقف الصحابه تجاه المشروع المصاحفي») موافقة الإمام أمير المؤمنين عليه‌السلام مع أصل المشروع وذكر السيد رضي‌الدين ابن‌طاووس في كتابه «سعد السعود، ص ٢٧٨» أنّ ما فعله عثمان كان برأي مولانا علي بن أبي‌طالب عليه‌السلام.

٣ ـ كلامه هذا يدلّ على عدم ثقته بوفاء دلائله لإثبات المقصود. راجع: فصل الخطاب، ص ١٥٣.

٤ ـ التمهيد، ج ١، «توحيد المصاحف».

٥ ـ فصل الخطاب، ص ١٧١-١٨٣.

عليه جمهور المسلمين. وقد تعرّضنا لها نقداً وتحليلاً، واحدةً واحدةً فلا نعيد.[١]

والغريب أنّه نقل مزعومة سورة الولاية بكاملتها عن كتاب دبستان المذاهب،[٢] وجعلها من روايات المخالفين في هذا الباب. وأخيراً حاول إثبات وجود الإشارة إليها في كتب الخاصة قال ـ عندما ينتهي من نقلها ـ: ظاهر كلام صاحب الدبستان أنّه أخذها من كتب الشيعة، ولم أجد لها أثراً فيها. غير أنّ ابن شهرآشوب ذكر في كتاب المثالب ـ على ما حكي عنه ـ أنّهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية. ولعلّها هذه السورة، والله العالم.[٣] وقد تكلّمنا عن كتاب المثالب والحكاية عنه.[٤]

* * *

وتاسعاً: إنّ الله تبارك وتعالى قد ذكر أسامي أوصياء خاتم النبيين وابنته الصدّيقة الطاهرة عليهم السلام وبعض شمائلهم وصفاتهم في تمام الكتب المباركة التي أنزلها على رسله، إمّا لعنايةٍ بتلك الأُمم ليتبرّكوا بتلك الأسامي ويجعلوها وسيلة لإنجاح سؤلهم وكشف ضرّهم، أو لارتفاع قدرهم وإعلاء شأنهم بذكرهم قبل ظهورهم بهذه الأوصاف. إذن فكيف يحتمل المنصف أن يهمل الله تعالى ذكرهم في القرآن المهيمن على سائر الكتب والباقي على مرّ الدهور، فلا يعرّفهم لأُمّة نبيّه الذين هم أشرف الأُمم والعناية بهم أكثر، ورفع قدرهم وإعلاء ذكرهم بدرج صفاتهم ونعوتهم في القرآن أظهر. وهذا أهمّ من غيره من الواجبات التي تكرّر ذكرها في الكتاب الكريم.

قال: وهذا الوجه وإن كان مجرّد استبعاد، إلّا أنّ مرجعه حقيقةً إلى الاستقراء التام أو إلى تنقيح المناط القطعي.

قال: وهذا الاستبعاد أحسن من استبعاد الناكرين للتحريف بحجة أنّ شدّة اهتمام الصحابة في حفظه وحراسته تمنع من احتمال وقوع التحريف في الكتاب!

قال: وعلى أي تقدير فالواجب هو ذكر سند الدليل، وهي عدّة روايات:

---

١ ـ راجع ما أسلفنا بشأن الحشويّة.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

٣ ـ المصدر، ص ١٨٠.

٤ ـ عند الكلام عن مزاعم الحشويّة برقم ٢٦.

منها: حديث كعب الأحبار اليهودي وقراءته اثنين وسبعين كتاباً نازلاً من السماء، وفي جميعها ذكر مولد النبيّ ومواليد عترته.[١] إلى آخر ما أسلفناه في مقدّمة الفصل.

❊ ❊ ❊

وحديث آخر أغرب، حدّث به هشام الدستوائي نقلاً عن ابن‌شمر عن جابر الجعفي عن سالم بن‌عبدالله بن‌عمر بن‌الخطاب، أنّه كان يحدّث أباجعفر محمد بن‌علي الباقر عليه السلام بمكّة عند الحجر، ويقول: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إنّ الله عزّوجلّ أوحى إليّ ليلة أُسري بي قال: يا محمّد! أتحبّ أن ترى أسماء الأئمّة من أهل بيتك؟ قلت: نعم. قال: تقدّم أمامك، فتقدّمت فإذا: علي، والحسن، والحسين، وعلي بن‌الحسين، ومحمد بن‌علي، وجعفر بن‌محمد، وموسى بن‌جعفر، وعلي بن‌موسى، ومحمد بن‌علي، وعلي بن‌محمد، والحسن بن‌علي، والحجّة القائم، كأنّه كوكب درّي في وسطهم. فقلت يا ربّ من هؤلاء؟ فقال: هؤلاء الأئمّة!

قال جابر: فلمّا انصرف سالم تبعته وقلت له: أُنشدك بالله هل أخبرك أحد غير أبيك بهذه الأسماء؟ قال: أمّا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله فلا. ولكنّي كنت مع أُبيّ عند كعب الأحبار، فسمعته يقول: إنّ الأئمّة من هذه الأُمّة على عدد نقباء بني‌إسرائيل. إذ أقبل علي بن أبي‌طالب، فقال كعب: هذا المقفى أوّلهم وأحد عشر من ولده، وسمّاهم كعب بأسمائهم في التوراة هكذا:

(تقوبيت. قيذو، دبيرا، مفسورا، مسموعا، دوموه، مشيو، هذار، يثمو، بطور، نوقس، قيذمو).

قال هشام الدستوائي: لقيت يهودياً بالحيرة يقال له: «عثّوبن اوسو» وكان حبراً، فتلوت عليه هذه الأسماء، فقال: هذه نعوت وأوصاف لأقوام بالعبرانية صحيحة نجدها عندنا في التوراة. ثم جعل يفسّرها، قال: أمّا تقوبيت، فهو أوّل الأوصياء، لآخر الأنبياء. وأمّا قيذو، فهو ثاني الأوصياء. وأمّا دبيرا، فهو سيّد الشهداء. وأمّا مفسورا، فهو سيّد

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ١٨٣-٢٠٩.

العابدين. وأمّا مسموعا، فهو وارث علوم الأوّلين والآخرين. وأمّا دوموه، فهو الناطق عن الله الصادق. وأمّا مشيو، فهو خير المسجونين. وأمّا هذار، فهو النازح عن الأوطان، وأمّا يثمو، فهو قصير العمر طويل الأثر، وأمّا بطور، فهو رابع اسمه. وأمّا نوقس، فهو سميّ عمه. وأمّا قيذمو، فهو المفقود القائم بأمر الله.[١]

❊ ❊ ❊

وهكذا درج أهل الحشو والأخباريون على سرد المهازل ونشر الأباطيل، على حساب أحبار اليهود الذين هم أبطال هذه المعركة. وقد سخروا من عقول هؤلاء البسطاء فجعلوا يتلون عليهم الأكاذيب في خبث ولؤم قديم.

إن هذا إلّا أساطير إسرائيلية وأقاصيص مفتعلة، وضعتها نفوس خبيثة، لعباً بمقدّرات المسلمين، ومهزلة لعقول السفهاء. قال تعالى: «**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النّاسِ عَداوَةً لِلَّذينَ آمَنوا اليَهودَ**».[٢]

نعم، كان ولا يزال اليهود يعادون الإسلام، ويحاولون الزعزعة بكيان المسلمين! ولكن ما لهؤلاء الضعفاء يعيرون مسامعهم لسفاسف أُولئك الخبثاء ويسترسلون قيادتهم تجاه دسائس إخوان الشياطين اللعناء. قال تعالى: «**وَكَذٰلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَياطينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحي بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُروراً**».[٣]

ومن ثمّ نعود فنقول لأمثال المحدّث النوري: لا تعتمدوا على نشر أباطيل دعماً لأُكذوبةٍ اختلقتموها أنتم وسلفكم من ذي قبل «**وَلا تكونوا كَالَّتي نَقَضَتْ غَزْلَها مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكاثاً**».[٤] ولا تجعلوا القرآن عرضة لسهام أعدائه الألدّاء، عصمنا الله من مزالّ الأقدام.

❊ ❊ ❊

١ ـ المصدر، ص ١٩١-١٩٢، وراجع: الغيبة للنعماني، ص ١٠٨.
٢ ـ المائدة ٥: ٨٢.
٣ ـ الأنعام ٦: ١١٢.
٤ ـ النحل ١٦: ٩٢.

ولننظر الآن في سند الحديثين مع غضّ النظر عن ضحالة المحتوى، الأمر الذي يزيد وهناً في وهن:

أمّا الحديث الأوّل فقد رواه محمد بن‌سنان (رجل ضعيف جداً لا يعوّل عليه ولا يلتفت إلى ما تفرّد به)[١] عن أبي الجارود زياد بن‌المنذر المعروف بالسرحوب (رأس الجارودية من الزيدية) عن الليث بن‌سعد (من رجال العامّة ولد سنة ٩٤ وتوفي سنة ١٧٥) قال: قلت لكعب وهو عند معاوية (هلك معاوية سنة ٦٠ أي قبل ولادة ليث بأربع وثلاثين سنة!): كيف تجدون صفة مولد النبيّ ﷺ؟ وهل تجدون لعترته فضلاً؟ فالتفت كعب إلى معاوية لينظر هواه، فأجرى الله على لسانه... إلى آخر الأُسطورة!

قلت: البليّة إنّما جاءت من قبل أبي‌الجارود الأعمى. قال أبو عمرو محمد بن‌عمر بن‌عبدالعزيز الكشّي: حُكي أنّ أبا الجارود سُمّي سُرحُوباً ـ بضمّ السين والحاء المهملتين ـ وتُنسب إليه السرحوبية من الزيدية أيضاً. سمّاه بذلك أبو جعفر محمد بن‌علي الباقر عليه السلام، وذكر أنّ سرحوباً اسم شيطان أعمى يسكن البحر. وكان أبوالجارود مكفوفاً أعمى أعمى القلب.[٢]

قال ابن‌الغضائري: وأصحابنا يكرهون ماروواه محمد بن‌سنان عنه.[٣]

وأمّا الحديث الثاني فقد رواه صاحب «مقتضب الأثر» أبو عبدالله أحمد بن‌محمد بن‌عياش الجوهري[٤] عن ثوابة الموصلي عن أبي‌عروبة الحرّاني عن موسى بن‌عيسى الأفريقي (هؤلاء ثلاثتهم مجاهيل) عن هشام بن‌سنبر الدستوائي (كان من أعلام الحديث عند العامة. قال الطيالسي: هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث).[٥]

عن عمرو بن‌شمر بن‌يزيد (كان ضعيفاً في الحديث: روى كتاب جابر وزاد فيه، ومن

---

١ ـ قاله النجاشي في رجاله، ج ٢، ص ٢٠٨.

٢ ـ رجال الكشي، برقم ١٠٤، ص ١٩٩.

٣ ـ جامع الرواة للأردبيلي، ج ١، ص ٣٣٩.

٤ ـ كان هو وأبوه من أعيان بغداد، وكان صاحب تأليف كثير، لكنّه اضطرب في آخر عمره، توفّي سنة ٤٠١. قال النجاشي: ورأيت شيوخنا يضعّفونه فلم أروِ عنه شيئاً وتجنّبته. تنقيح المقال، ج ١، ص ٨٨، رقم ٥١٧.

٥ ـ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٤٣.

ثمّ كانت أحاديث جابر عن طريقه ملتبسة.[١] قال العلّامة: فلا أعتمد على شيء ممّا يرويه).[٢]

عن جابر بن يزيد الجعفي (كان ثقة في نفسه. قال ابن الغضائري: ولكن جلّ من روى عنه ضعيف. وقال النجاشي: روى عنه جماعة غُمز فيهم وضُعّفوا، وكان في نفسه مختلطاً. قال العلّامة: الأقوى عندي الوقوف فيما يرويه هؤلاء عنه وعدّ منهم عمرو بن شمر).[٣]

والظاهر أن البليّة جاءت من قبل عمرو بن شمر، وهو الذي وضع الحديث على لسان الجعفي.

عن سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب. كان من فقهاء المدينة السبعة المرموقين (ت ١٠٦) كانت أُمّه بنت يزدجرد من سبايا فارس زوّجها من أبيه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كما زوّج أُختها من ابنه الحسين فولدت له علياً. وزوّج أُختها الأُخرى محمد بن أبي بكر فولدت له القاسم. وقد كان عليه السلام قوّمهنّ على نفسه فزوّجهنّ لهؤلاء.[٤]

لكن لماذا أسند عمرو بن شمر هذا الحديث إلى حفيد ابن الخطاب؟! إنّ الأمر لمريب!

وسائر الأسانيد التي اعتمدها النوري في هذا المجال هي على نفس النمط فلا نتكرّر بالكلام فيها. وعليه فلا وقع لصرح بُني على هذا الأساس المنهار. كما لم يثبت تصريح بأسماء أئمّة الهدى كملاً في كتب العهدين البتّة. اللّهمّ إنْ هذا إلّا اختلاق.

وأخيراً فإنّا نربأ بأمثال المحدّث النوري ـ ممّن قضوا شطراً كبيراً من حياتهم في خدمة الدين والترويج من ولاء السادة آل سيّد المرسلين ـ أن يلجأوا إلى أحضانٍ يهوديّةٍ قذرةٍ، لغرض إثبات فضيلة قدسية ملكوتية، هي في غنىً عن لمس أعتاب كافرة دنسة!

فلا يكون ـ وحاشاه ـ مصداقاً لقوله تعالى: **«الَّذينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ في الحَياةِ الدُّنْيا وَهُمْ يَحسَبونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنونَ صُنْعاً»**.[٥]

---

١ ـ رجال النجاشي، ج ٢، ص ١٣٢.

٢ ـ رجال العلّامة، ص ٢٤٢.

٣ ـ جامع الرواة، ج ١، ص ١٤٤.

٤ ـ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٤٣٨.

٥ ـ الكهف ١٨: ١٠٤.

الدليل العاشر ـ الذي أقامه المحدّث النوري لإثبات التحريف ـ مسألة اختلاف القراءات، قال: لاشكّ أنّ القرّاء مختلفون في كثير من حروف القرآن وفي هيئات كلماته، وقد نزل القرآن بحرف واحد لا تغيير فيه ولا اختلاف، قال: لكن بما أنّ المصحف الحاضر غير خالص عن بعض تلكم القراءات بل عن أكثرها غير المطابقة لما أُنزل، فهو حينئذ غير مطابق كاملاً لما أُنزل على النبيّ صلى الله عليه وآله إعجازاً، وهو المقصود!

قال: وهذا الدليل وإن كان غير وافٍ لإثبات نقصان سورة بل آية وكلمة أيضاً، لعدم اختلاف القرّاء في مثل ذلك. إلّا أنّه يمكن تتميمه بعدم القول بالفصل![1]

وقد فصّلنا القول في القُرّاء والقِراءات، وذكرنا أوجه مغايرة مسألة القراءة المختلف فيها مع مسألة تواتر القرآن، وأن لا صلة بينهما في شيء، فإنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر. والقرآن هو النص المتواتر عن رسول الله النازل عليه وحياً إعجازياً، وقد احتفظ عليه جمهور المسلمين وكبار أئمّة الدين، لا تغيير فيه ولا اختلاف عبر الدهور.

أمّا القراءات فهي اجتهادات في تعبير هذا النصّ وفي كيفية أدائه، على ما سبق تفصيله.[2]

أمّا مسألة التتميم بعدم القول بالفصل، فلا موضوع لها أوّلاً. وثانياً: هي مسألة أُصولية تخصّ الأُمور النظرية العقلية. دون العلوم النقلية المبتنية على أساس النقد والتمحيص.

وبعدُ... فإليك أهمّ أدلّته، هما دليلاه الحادي عشر والثاني عشر:

أهمّ مستند القول بالتحريف

ولعلّ أهمّ مستند القائلين بالتحريف هي مجموعة روايات كانت مبعثرة هنا وهناك حسبوهنّ دلائل على تحريف الكتاب، إمّا دلالةً بالعموم، أو ناصّةً على موضع التحريف بالخصوص ـ فيما زعموا ـ وقد جعل المحدّث النوري من النوع الأوّل دليله الحادي‌عشر،

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٢٠٩-٢٣٣.

٢ ـ في الجزء الثاني من التمهيد، «وقفة عند مسألة تواتر القراءات».

والنوع الثاني دليله الثاني عشر! جمعهنّ من مصادر شتّى لا شأن لأكثريتها ولا اعتبار. والبقية القليلة لا مساس لها بمسألة التحريف.

ومن الغريب أنّ محدّثنا النوري يتحدّى مخالفيه بسعة تتبّعه والأخذ من مصادر جمّة يزعم قلّ من اطّلع عليها. قال ـ معرّضاً بالسيّد البغدادي حيث قوله في شرح الوافية «لم ينقل تلك الأخبار سوى أُولئك الذين رووا أخبار الجبر والتفويض وما شاكلها من مخالفات المذهب» ـ قال: لكنّه معذور، لقلّة تتبّعه الناشئ من قلّة تلك الكتب عنده![1]

قلت: ما شأن كثرة الكتب إذا كانت مجرّد حبر على ورق من دون اعتبار!

قال الحجّة البلاغي: قد جهد المحدّث النوري في جمع روايات التحريف ـ حسب زعمه ـ في حجم كبير، بتكثير أعداد المسانيد بضمّ المراسيل المأخوذة في الأصل من تلك المسانيد، كمراسيل العياشي وفرات وغيرهما. مع أنّ القسط الوافر من أسانيدها ترجع إلى بضعة أنفار متّهمين في تراجم الرجال. فمنهم الكذّاب الخبيث أو المجفوّ المنبوذ لا يستحلّ الرواية عنه أو شديد العداء لسلالة آل الرسولﷺ وأمثال ذلك من تعابير تنبئ عن سوء السريرة أو سوء القصد. قال: ومن الواضح أنّ أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً.[2]

وإليك من أهمّ المصادر التي نقل عنها تلك الروايات، وهي كتب لا اعتبار لها ولا أسناد:

كتب اعتمدها النوري لا اعتبار بها

١ ـ رسالة مجهولة النسب

هناك رسالة مجهولة الانتساب، اعتمدها أصحاب القول بالتحريف، نسبت إلى كلّ من سعد بن‌عبدالله الأشعري (ت ٣٠١) ومحمد بن‌إبراهيم النعماني (ت ٣٦٠) والسيّد المرتضى (ت ٤٣٦) لكن مع اختلاف في العنوان وإن اتّحد المُعَنْوَن.

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٣٥٠.

٢ ـ راجع تفصيل كلامه في آلاء الرحمان، المقدمة، ص ٢٦.

فقد نسبت إلى الأشعري باسم: رسالة الناسخ والمنسوخ. وإلى النعماني باسم: ما ورد في صنوف آيات القرآن. وإلى المرتضى باسم: رسالة المحكم والمتشابه.[۱]

قال العلّامة المجلسي ـ بعد نقل تمام الرسالة منسوبة إلى النعماني ـ:

وجدت رسالة قديمة هكذا: حدّثنا جعفر بن‌محمد بن‌قولويه، قال: حدّثني سعد الأشعري أبوالقاسم، وهو مصنّفه: الحمد لله ذي‌النعماء والآلاء والمجد والعزّ والكبرياء، وصلّى الله على محمّد سيّد الأنبياء وعلى آله البررة الأتقياء. روى مشايخنا عن أصحابنا عن أبي‌عبدالله عليه‌السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه‌السلام ... ـ وساق الحديث كما في رسالة النعماني باختلاف يسير ـ.[۲]

هذا مع العلم بأنّ ابن‌قولويه لم يرو عن سعد إلّا بواسطة أخيه أو أبيه. قال الحسين بن‌عبيدالله: جئت بالمنتخبات (من كتب سعد) إلى أبي‌القاسم بن‌قولويه أقرأها عليه، فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه، وأنا لم أسمع من سعد إلّا حديثين ـ وفي رواية إلّا أربعة أحاديث ـ.[۳]

ومن ثمّ قال المحقّق الطهراني: لعلّ في السند سقطاً.[٤] هذا والرواية من سعد مجهولة الإسناد إلى الصادق عليه‌السلام، لأنّه يروي عن مشايخه عن أصحابنا عنه عليه‌السلام.

وأمّا نسبة الرسالة إلى النعماني فقد جاء في مقدّمتها بعد الحمد والصلاة هكذا: واعلم يا أخي أنّ القرآن جليل خطره عظيم قدره ـ إلى أن يقول: ـ قال أبوعبدالله محمد بن‌إبراهيم النعماني في كتابه في تفسير القرآن: حدّثنا ابن‌عقدة عن الجعفي عن ابن‌مهران عن الحسن

---

۱ ـ واحتمل أخيراً انتسابها إلى الحسن بن‌علي بن أبي حمزة البطائني من رؤساء الواقفية، لأنّ له رسالة باسم «فضائل القرآن» ذكر النجاشي (ج ۱، ص ۱۳۳) إسناده بذلك الكتاب بنفس الإسناد المذكور في مقدمة رسالة النعماني! لكنّه احتمال غريب بعد إمكان اتّحاد إسناد النعماني والنجاشي إلى ذلك الكتاب، وأنّ النعماني نقل عن تلك الرسالة رواية منسوبة إلى الصادق عليه‌السلام تنتهي إلى قوله «فضلّوا وأضلّوا». ولا موضع لزعم انتساب جميع رسالة النعماني إليه! وعلى الفرض فليس حال البطائني بأحسن من حال غيره في عدم صحة الاستناد إليه!

۲ ـ بحار الأنوار، ج ۹۰، ص ۹۷.

۳ ـ معجم رجال الحديث، ج ۸، ص ۷۵ و ۷۹.

٤ ـ الذريعة، ج ٢٤، ص ۹.

بن‌علي بن أبي‌حمزة البطائني عن أبيه عن ابن‌جابر قال: سمعت أباعبدالله جعفر بن‌محمد الصادق عليه‌السلام يقول:...

وظاهر هذا التعبير أنّ واضع الرسالة هو غير النعماني، لأنّه ينقل عن كتابه في التفسير، فيبدو أنّه غير هذه الرسالة بالذات.

هذا فضلاً عن أنّ السند ضعيف للغاية بوجود البطائني. قال العياشي: سألت ابن‌فضال عنه، قال: كذّاب ملعون، إنّي لا أستحلّ أن أروي عنه حديثاً واحداً. وقال: إنّي لأستحي من الله أن أروي عنه.[1]

واحتمل النوري أنّ الرسالة وضعت بمنزلة الشرح لمقدمة التفسير المنسوب إلى علي بن‌إبراهيم القمّي وبسطاً في فصول كلامه،[2] ولكن كيف انتسبت إلى النعماني؟! ولعلّها من صنع بعض تلاميذه فشاعت باسم شيخه. وكيف كان فالرسالة مجهولة الانتساب لا يعرف واضعها!

وأمّا النسبة إلى المرتضى فالظاهر أنّه من اشتباه اسم الناسخ المتوافق مع اسم السيّد، إذ لم يذكر أحدٌ من أصحاب التراجم نسبتها إلى السيّد المرتضى علم الهدى ولا جاءت في عداد تآليفه الكثيرة، فضلاً عن مخالفته الصريحة مع رأي السيّد في مسألة صيانة القرآن من التحريف.

وقد ذكر المحقّقون أنّ الرسالة مستنسخة تماماً من المنسوبة إلى النعماني ابتداءً من الخطبة حتى نهاية الخاتمة بالضبط الكامل من غير فرق[3] فلعلّ الناسخ استنسخها وتوافق اسمه مع اسم السيّد اتفاقاً، فاختلط الحابل بالنابل!

وبعد، فرسالة هذا شأنها ـ لا يعرف واضعها ولا ناسخها، ولا صحّ سندها، ولا حُظيت بتوثيق أحد من رجالات العلم والحديث، ولا نصّ على اعتبارها وإسنادها أحد من أئمّة النقد والتمحيص ـ لا تصلح مستنداً لاختيار ولا مصدراً يُرجع إليه. نعم تصلح مرجعاً

---

١ ـ جامع الرواة، ج ١، ص ٢٠٨.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ٢٦.

٣ ـ راجع: الذريعة، ج ٢٠، ص ١٥٥.

لمثل النوري الغريق الذي يتشبّث بكلّ حشيش. وقد شحن حقيبته الجوفاء (رسالة فصل الخطاب) بهكذا حشائش هزيلة سرعان ما تُجْتَثّ من فوق الأرض ما لها من قرار.

وهكذا سائر الكتب التي استند إليها القوم في مسألة التحريف، لم يكن شأنها بأفضل من شأن هذه الرسالة المجهولة!؟

٢ ـ كتاب السقيفة لسُليم بن قيس الهلالي (ت ٩٠)

كان سُليم من خواصّ أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وقد صنّف كتاباً أودع فيه بعض أسرار الإمامة والولاية، وكان من أنفس الكتب التي حُظيت به الشيعة ذلك العهد.

لكن هل النسخة الدارجة هي النسخة الأصل؟

لقد تشكّك فيها جلّ أهل التحقيق. قال الشيخ المفيد: هذا الكتاب غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس. فينبغي للمتديّن أن يتجنّب العمل بكلّ ما فيه ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته.[١]

وذلك أنّه لمّا طلبه الحجّاج ليهدر دمه هرب وآوى إلى أبان بن أبي‌عياش (فيروز) فلمّا حضرته الوفاة سلّم الكتاب إلى أبان مكافأة لجزيل فضله. قال العلّامة في الخلاصة: فلم يرو عن سُليم كتابه هذا سوى أبان وعن طريقه.

وأبان هذا كان تابعياً صحب الباقر والصادق عليهما السلام، وقد ضعّفه الشيخ في رجاله. وقال ابن‌الغضائري: ضعيف لا يلتفت إليه.

وقد اتّهم الأصحاب أباناً بأنّه دسّ في كتاب سليم، ومن ثمّ هذا التخليط. حتى أنّهم نسبوا الكتاب إليه رأساً. قال ابن‌الغضائري: وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بن‌قيس الهلالي إليه.

وللشيخ إلى كتاب سُليم طريقان، أحدهما: عن طريق حمّاد بن‌عيسى وعثمان بن‌عيسى عن أبان عن سُليم. والآخر: عن حماد عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان عن

---

١ ـ راجع: آخر كتابه «تصحيح الاعتقاد»، ص ١٤٩-١٥٠.

سُليم. على ما ذكره الطهراني في الذريعة. قال سيّدنا الأُستاذ الخوئي ﵀: وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سُليم بكلا سنديه ضعيف.

قال: والصحيح أنّه لا طريق لنا إلى كتاب سُليم بن قيس الهلالي المروي بطريق حماد بن عيسى، وذلك فإنّ في الطريق «محمد بن علي الصيرفي أباسمينة» وهو ضعيف كذّاب.

قلت: قد اشتهر هذا الكتاب باختلاف النسخ، ولعلّ طول الزمان وتداول أيدي الكُتّاب جعله عرضة للدسّ فيه مع مختلف الآراء والأنظار. شأن كلّ كتاب لم يوفّق المصنّف لنشره بنفسه بل على أيدي الآخرين بعد وفاته.

قال المحقّق الطهراني: رأيت منه نسخاً متفاوتة من ثلاث جهات:

أُولاها: التفاوت في السند في مفتتح النسخ.

ثانيتها: التفاوت في كيفيّة الترتيب ونظم أحاديثه.

ثالثتها: التفاوت في كمية الأحاديث.

وجهة رابعة ذكرها بعض المحقّقين في مقدّمة الكتاب، قال: وهناك أحاديث كثيرة أوردها العلّامة المجلسي في أجزاء البحار المتعدّدة وكذا غيره من الأعلام في كتبهم(كالكليني، والصدوق، والحلّي في مختصر بصائر الدرجات، وابن عبدالوهّاب في عيون المعجزات، والصفّار في البصائر وغيرهم) مرويّة عن سُليم، لا توجد فيما بأيدينا من نسخ الكتاب. وكثيرة منها مرفوعة إليه من غير طريق أبان، الأمر الذي يؤكّد مسألة تصرّف أبان في كتاب سُليم.

وأخيراً، فإنّ الكتاب وضع على أُسلوب التقطيع، فيتكرّر في أثنائه: «وعن أبان بن أبي‌عياش عن سُليم بن‌قيس الهلالي، قال: سمعت...».

وعليه فاحتمال كون الكتاب من صنع أبان وأنّه هو الذي وضعه على هذا الأُسلوب فزاد فيه ونقص ورتّب حسب تصرّفه الخاص، احتمال قويّ. فاستناد الكتاب في وضعه الحاضر إلى أبان أولى من استناده إلى سُليم، وإن كان هو الأصل.

فما يوجد فيه من مناكير أو خلاف معروف لم يثبت كونه من سُليم.

فقد صحّ ما قاله قدوة أهل التحقيق الشيخ المفيد ﷺ بشأن الكتاب:

هذا الكتاب غير موثوق به!

ولا يجوز العمل على أكثره!

فيه تخليط وتدليس!

فينغبي للمتديّن أن يجتنب العمل بكلّ ما فيه!

ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته![1]

جزاه الله خيراً عن رأيه هذا الأنيق وعن تحقيقه هذا الرشيق.

٣ـ كتاب القراءات لأحمد بن محمد السّياري (ت ٢٦٨)

قال الشيخ: أحمد بن محمد بن سيّار الكاتب كان من كتّاب آل طاهر، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل.

وقال ابن الغضائري: ضعيف متهالك، غال محرّف. وحكى محمد بن علي بن محبوب في كتاب النوادر المصنّفة: إنّه قال بالتناسخ.[2] وكتابه هذا يعرف بكتاب «التنزيل والتحريف» على ما عبّر به الشيخ حسن بن سليمان الحلّي في مختصر البصائر. وهذا العنوان أقرب إلى محتوى الكتاب من عنوان القراءات. وكانت عند المحدّث النوري منه نسخة ونقل عنها في مستدرك الوسائل،[3] وعندنا منه نسخة فتوغرافيّة.

وكان القمّيون يحذفون من كتب الحديث ما كان برواية السيّاري، فأجدر بكتبه أن لا يعتمدها الأصحاب!

٤ـ تفسير أبي الجارود زياد بن المنذر السرحوب (ت ١٥٠)

تقدّم أنّه رأس الجارودية من الزيدية. وسمّوا بالسرحوبيّة أيضاً. قال الكشي: وكان

---

١ ـ راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ١٤١-١٤٢ وج ٨، ص ٢١٦-٢٢٨؛ والذريعة، ج ٢، ص ١٥٢-١٥٩؛ ومقدمة كتاب سُليم، ص ١٩-٣٩؛ والفهرست لابن النديم، ص ٣٢١، الفن الخامس من المقالة السادسة.

٢ ـ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٢٨٢-٢٨٤.

٣ ـ الذريعة، ج ١٧، ص ٥٢.

أبو الجارود مكفوفاً أعمى أعمى القلب. وقد ورد لعنه عن لسان الصادق عليه السلام، قال: لعنه الله فإنّه أعمى القلب أعمى البصر. وقال فيه محمّد بن سنان: أبوالجارود، لم يمت حتى شرب المسكر وتولّى الكافرين.[١]

أما تفسيره هذا فالذي يرويه عنه هو أبوسهل كثير بن عياش القطان. وإليه ينتهي طريق الشيخ والنجاشي إلى تفسيره. قال الشيخ: وكان ضعيفاً.[٢]

٥ ـ تفسير علي بن إبراهيم القمي (ت ٣٢٩)

تقدّم أنّ هذا التفسيرَ منسوب إليه من غير أن يكون من صنعه، وإنّما هو تلفيق من إملاءاته على تلميذه أبي الفضل العباس بن محمد العلوي، وقسط وافر من تفسير أبي الجارود، ضمّه إليها أبوالفضل وأكمله بروايات من عنده، كما وضع له مقدّمة وأورد فيها مختصراً من روايات منسوبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام في صنوف آي القرآن، وقد فصّلها وشرحها صاحب التفسير المنسوب إلى النعماني، حسبما تقدّم.

فقد أخذ أبوالفضل العلوي عن شيخه القمي ما رواه بإسناده إلى الإمام الصادق عليه السلام من تفسير القرآن. وضمّ إليه من تفسير أبي الجارود ما رواه عن الإمام الباقر عليه السلام وأكمله بما رواه هو عن سائر مشايخه تتميماً للفائدة. فجاء هذا التفسير مزيجاً من روايات القمي وروايات أبي الجارود وروايات غيرهما ممّا رواه أبوالفضل نفسه.

إذن فهذا التفسير بهذا الشكل، هو صنيع أبي الفضل العلوي، وإنّما نسبه إلى شيخه القمي لأنّه الأصل والأكثر حظّاً من روايات هذا التفسير.

قال المحقّق الطهراني: وهذا التصرّف وقع منه من أوائل سورة آل عمران حتى نهاية القرآن.[٣]

ويبتدىء التفسير بقوله: «حدّثني أبوالفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة

---

١ ـ فهرست ابن النديم، ص ٢٦٧.

٢ ـ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٣٢٢.

٣ ـ الذريعة، ج ٤، ص ٣٠٢-٣٠٣.

بن موسى بن جعفر عليه السلام قال حدّثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم...».

فمن ذا يكون القائل في قوله: «حدّثني...»؟[١]

ومن هو أبو الفضل العباس العلوي، الذي يحدّث عن شيخه القمي؟

فهنا مجهولان، الأوّل: الذي يحدّث عن أبي الفضل العلوي، لا يعرف شخصه، لا اسمه ولا وصفه.

الثاني: نفس أبي الفضل، هذا غير معروف عند أصحاب الحديث. ولا ذكره أحدٌ من أصحاب التراجم، لا بمدح ولا بقدح، نعم إنّما يعرف بأنّه من أعقاب حمزة بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام لا شيء سواه. فالذي يعرف عنه أنّه من العلويين[٢] وربّما كان من تلامذة عليّ بن إبراهيم القمي هذا لا غير.

فكما أنّ الأوّل مجهول شخصاً ونسباً، فهذا يعدّ من المهملين في علم الرجال.

وعليه فالإسناد إلى هذا التفسير مقطوع أو مجهول اصطلاحاً.

وهكذا تأليف ساقطٌ عن درجة الاعتبار عند أرباب الحديث.

٦ ـ كتاب الاستغاثة لعليّ بن أحمد الكوفي (ت ٣٥٢)

قال النجاشي: كان يقول إنّه من آل أبي طالب، وغلا في آخر عمره وفسد مذهبه، وصنّف كتباً كثيرة أكثرها على الفساد، منها هذا الكتاب كما ذكره الشيخ. قال: كان إمامياً مستقيماً، وصنّف كتباً سديدةً منها كتاب الأوصياء وكتاب الفقه على ترتيب كتاب

---

١ ـ احتمل العلّامة السيد موسى الزنجاني (المعاصر) أنّ القائل بقوله حدّثني هو: علي بن حاتم بن أبي حاتم القزويني الذي يروي عن الضعفاء. نظراً لأنّ الذين يروي عنهم عليّ بن حاتم هذا وهم قريب من ٢٥ شخصاً كلّهم مذكورون في هذا الكتاب.

٢ ـ والعباس هذا لعلّه المدفون بطبرستان المعروف بالعباس بن محمد الأعرابي، وله أولاد بها. على ما ذكره علماء الأنساب.

قال المحقّق الطهراني: وبما أنّ طبرستان في ذلك الأوان كانت مركز الزيدية، فينقدح في النفس احتمال أن يكون نزول العباس بها، إنّما كان لترويج مذهب الحقّ فيها. ورأى من الترويج السعي في جلب الرغبات إلى هذا التفسير. فلذلك أدخل بعض ما يرويه عن أبي الجارود الزيدي في تفسيره جلباً لرغبتهم فيه بذلك.

المزني. ثم خلط وأظهر مذهب الخمسة، وصنّف كتباً في الغلوّ والتخليط وله مقالة تنسب إليه.

قال ابن‌الغضائري: كذّاب غالٍ صاحب بدعة ومقالة، رأيت له كتباً كثيرة. لا يلتفت إليه. قال العلّامة: ومعنى التخميس عند الغلاة لعنهم الله أنّ سلمان الفارسي والمقداد وعمّاراً وأباذر وعمرو بن‌أُميّة الضمري هم الموكّلون بمصالح العالم. قال سيّدنا الأُستاذ‌ؒ: وطريق الشيخ إليه مجهول.[١]

٧ـ كتاب الاحتجاج للطَبْرسي

تقدّم اشتهار كتاب بهذا الاسم منسوب إلى الطبرسي نسبة إلى طَبْرِس (معرّب تَفْرِش)[٢] ولكن من هذا الطبرسي؟

ذكر السيّد محمّد بحرالعلوم في مقدّمة الكتاب ستّة من المعاريف يحتمل انتساب الكتاب إليهم:

١ ـ أبومنصور، أحمد بن‌علي بن أبي‌طالب الطبرسي (ت ٦٢٠) والمعروف انتساب الكتاب إليه. نسبه إليه السيّد ابن‌طاووس في كتاب «كشف المحجّة».

٢ ـ أبو عليّ، الفضل بن‌الحسن بن‌الفضل الطبرسي (ت٥٤٨) صاحب تفسير «مجمع البيان». نسبه إليه صاحب كتاب «الغوالي» والمحدّث الاسترابادي، وابن أبي‌جمهور الاحسائي في كتاب «المجلّى».

٣ ـ أبونصر، الحسن بن‌الفضل بن‌الحسن صاحب كتاب «مكارم الأخلاق» نجل الطبرسي أمين الإسلام صاحب التفسير.

٤ ـ أبوالفضل، عليّ بن‌الحسن بن‌الفضل، حفيد صاحب التفسير. له كتاب «نثر اللئالي» وكتاب «مشكاة الأنوار» كتبه تتميماً لكتاب والده «مكارم الأخلاق».

٥ ـ أبوعليّ، محمد بن‌الفضل الطبرسي، من تلامذة الشيخ الطوسي.

---

١ ـ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٢٤٦-٢٤٧.

٢ ـ راجع تحقيق ذلك بهامش تصحيح الاعتقاد، ص ١٢٦.

٦ ـ أبوعلي، الحسن بن‌عليّ بن‌محمّد الطبرسي، المعاصر للخواجا نصيرالدين الطوسي.

أمّا الكتاب فلا يعدو مراسيل لا أسناد لها، أكثرها تلفيقات من روايات نقلية واحتجاجات عقلية كانت العبرة بذاتها لا بالأسانيد. ومن ثمّ فإنّ العلماء يرفضون الأخذ بها كروايات متعبّد بها، وإنّما هو كلام عقلاني وإلّا فلا اعتبار بكونه منقولاً. الأمر الذي يحطّ من شأن الكتاب باعتبار كونه سنداً لحوادث تاريخية سالفة.

ولعلّه لذلك أخفى المؤلّف اسمه في صدر الكتاب. ويعلّل تأليفه لهذا الكتاب ترغيب أبناء الطائفة في سلوك طريق الحجاج والمجادلة بالتي هي أحسن، فأتى فيه بأنواع الجدل في مختلف شؤون الدين، ناسباً لها إلى عظماء الأُمّة كلّاً أو بعضاً ترويجاً لهذه الطريقة الحسنة!

قال: ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بأسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه أو موافقته لما دلّت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب.

وعليه فهو أشبه بكتاب كلامي من كونه مصدراً حديثياً أو تاريخياً. والعمدة هي الاستدلال بطريقة العقل لا مجرّد النقل.

ومن ذلك احتجاجات مسهبة يذكرها إجابة على أسئلة زنديق يزعم وجود التناقض في القرآن، وهذه المحاورة ينسبها إلى الإمام أمير المؤمنين عليه‌السلام ولعلّها مسائل فرضية لغرض التنبيه على مواضع الحجاج والجدال الحسن، وإن كان فيه بعض المنقول.

ومن ثمّ تفرّد بنقله بهذا التفصيل مع خبط وتخليط غريب.[١]

٨ ـ تفسير منسوب إلى الإمام العسكري عليه‌السلام

هناك تفسير مبتور، فيه تفسير فاتحة الكتاب وآيات متقطّعة من سورة البقرة حتى

---

١ ـ كتاب الاحتجاج، ج ١، ص ٣٥٨-٣٨٤. وتجد الحديث مختصراً مسنداً في كتاب التوحيد للصدوق، ص ٢٥٥-٢٧٠. ونقلهما المجلسي في البحار، ج ٩٠، ص ٩٨ و ١٢٧-١٤٢.

الآية رقم ٢٨٢ التي هي أطول آيات القرآن، إلى قوله تعالى: «وَلا يَأْبَ الشُّهَداءُ إذا ما دُعوا». وهذا آخر الموجود من هذا التفسير.

زعم مؤلّفاه (هما: أبو يعقوب يوسف بن‌محمّد بن‌زياد، وأبو الحسن عليّ بن‌محمّد بن‌سيّار، حسب رواية الصدوق) أنّه من إملاء الإمام أبي‌محمّد الحسن بن‌عليّ العسكري عليه‌السلام أملاه عليهما في سبع سنين، كانا يختلفان إليه ويكتبان كلّ يوم مقدار ما ينشط له.

وكانا من أبناء الأثرياء، حجز أموالهم الأمير الداعي إلى الحقّ إمام الزيدية بـ«استرآباد». فخرج والداهما بأهليهما إلى العراق وأتيا سامراء فرحّب بهما الإمام عليه‌السلام ودعا لهما بالخير والفرج. وبعد أن جاءهم التبشير برفع الحجز استأذنا للخروج إلى بلادهم «استرآباد» فأشار عليهما الإمام أن يخلفا ولديهما ليتعلّما العلم فخلفاهما. فلزما حضوره عليه‌السلام يختلفان إليه كلّ يوم مدّة سبع سنين.

والراوي عنهما هو أبوالحسن محمّد بن‌القاسم الخطيب المعروف بالمفسّر الاسترابادي. وهو طريق أبي‌جعفر الصدوق إلى هذا التفسير.[1]

نعم، لم تثبت وثاقة الخطيب الاسترابادي، مضافاً إلى جهالة حال أبي يعقوب وأبي‌الحسن راويي التفسير. فهنا ثلاثة مجاهيل كانوا مصدر هذا التفسير.

قال ابن‌الغضائري: محمّد بن‌القاسم المفسّر الاسترابادي ضعيف كذّاب. روى عنه أبوجعفر تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين. والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير.

قال سيّدنا الأُستاذ رحمه‌الله: محمّد بن‌القاسم هذا لم ينصّ على توثيقه أحد من المتقدّمين حتى الصدوق الذي أكثر الرواية عنه. وقد ضعّفه ابن‌الغضائري، ومن المتأخّرين العلّامة والسيّد الداماد وغيرهما. قال: والصحيح أنّ الرجل مجهول الحال، لم تثبت وثاقته ولا ضعفه. ورواية الصدوق عنه كثيراً لا تدلّ على وثاقته، ولا سيما إذا كانت الكثرة في غير

١ ـ الذريعة، ج ٤، ص ٢٨٥.

كتاب الفقيه.

قال: وعلى أيّ حال فالتفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام بروايته لم تثبت.[١] قال: مع أنّ الناظر في هذا التفسير لا يشكّ أنّه موضوع. ويجلّ مقام عالم محقّق أن يكتب مثله فكيف بالإمام حجّة الله على خلقه.[٢]

تفاسير مقطوعة الإسناد

هناك تفاسير جليلة صنّفها علماء أجلّاء، غير أنّ النسخ الأصل ضاعت مع الأسف وبقيت منها مختصرات محذوفة الإسناد، وربّما اختزال أو تحوير في الأحاديث وفي ترتيبها، بما زالت الثقة بأصالة أكثرها.

منها: تفسير أبي‌النضر محمّد بن‌مسعود، ابن‌عياش السلمي السمرقندي (ت ٣٢٠) المعروف بتفسير العياشي. وقد حذف منه بعض الناسخين أسانيد الروايات لغرض الاختصار.

قال العلّامة المجلسي: ذكر الحاذف لذلك عذراً هو أشنع من جريمته! قال: نظرت في التفسير بإسناده و رغبت إلى هذا وطلبت من عنده سماع من المصنّف أو غيره فلم أجد في ديارنا من كان عنده سماع أو إجازة من المصنّف، ولذلك حذفت منه الإسناد وكتبت الباقي على وجهه ليكون أسهل على الكاتب والناظر فيه. فإن وجدت بعد ذلك من عنده سماع أو إجازة من المصنّف اتّبعت الأسانيد وكتبتها على ما ذكره المصنّف. ومع ذلك فإنّه لم يبق من هذا التفسير الموتور سوى نصفه إلى آخر سورة الكهف![٣]

❋ ❋ ❋

ومنها: تفيسر فرات بن‌إبراهيم بن‌فرات الكوفي (توفي حدود ٣٠٠) المقصور على الروايات المأثورة عن الأئمّة الهداة عليهم السلام. وقد أكثر الرواية عن الحسين بن‌سعيد الكوفي

---

١ ـ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ١٥٦-١٥٧.
٢ ـ المصدر، ج ١٢، ص ١٤٧.
٣ ـ راجع: الذريعة، ج ٤، ص ٢٩٥.

الأهوازي نزيل قم والمتوفّى بها. الذي كان من أصحاب الأئمّة: الرضا والجواد والهادي عليهم السلام. وكذلك يروي كثيراً عن جعفر بن محمّد الفزاري وعبيد بن كثير العامري وعن سائر مشايخه البالغين إلى نيف ومائة شيخ، كلّهم من رواة أحاديثنا. غير أنّه ليس لأكثرهم ذكر ولا ترجمة في أُصولنا الرجالية. كما أنّ فرات أيضاً لم يذكر بمدح ولا قدح.

قال المحقّق الطهراني: ولكن من الأسف أنّه عمد بعضٌ إلى إسقاط أكثر تلك الأسانيد واكتفى مثلاً بقوله: فرات عن حسين بن سعيد معنعناً عن فلان. وهكذا في غالب الأسانيد. فأشار بقوله: «معنعناً» إلى أنّ الرواية كانت مسندة معنعنة وإنّما تركها للاختصار![1]

* * *

ومنها تفسير محمّد بن العباس الماهيار المعروف بابن الحجام (توفي حدود ٣٣٠).

من أصحابنا ثقة ثقة عين سديد، له كتاب «ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام». قال النجاشي: قال جماعة من أصحابنا: إنّه كتاب لم يصنّف في معناه مثله. وقيل أنّه ألف ورقة.[2] وطريق الشيخ إليه صحيح. ولكن هذا التفسير لم يوجد ولم يره أحد من أرباب التحقيق المتأخّرين، وظاهر عبارة النجاشي أنّه لم يشاهده، وإنّما نقل عن غيره في مقدار حجمه.

قال الطهراني: وينقل عنه السيّد شرف الدين في كتابه «تأويل الآيات الظاهرة» وهو تلميذ المحقّق الكركي المتوفى سنة ٩٤٠ فيظهر بقاء الكتاب إلى هذا الزمان، والله العالم بما بعده.

قال السيّد شرف الدين ـ بعد أن نقل عن جماعة من أصحابنا أنّه كتاب لم يصنّف مثله في معناه ـ: وهذا كتابه المذكور لم أقف عليه كلّه، بل نصفه من هذه الآية إلى آخر القرآن.[3] والآية هي قوله تعالى: «وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنونَكَ عَنِ الَّذي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنا

---

١ ـ المصدر، ص ٢٩٨.

٢ ـ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ١٩٨.

٣ ـ تأويل الآيات الظاهرة، ج ١، ص ٢٨٤. طبع هذا الكتاب أخيراً في مجلّدين طبعةً أنيقةً.

غَيْرَهُ...». [١]

وينقل عنه السيّد علي بن‌طاووس في رسالة «محاسبة النفس» وكان عنده تامّاً، كما صرّح به في كتابه «اليقين» قال: إنّه عشرة أجزاء في مجلّدين ضخمين. قال ابن‌طاووس: وقد روى أحاديثه من رجال العامة لتكون أبلغ في الحجّة. قال الطهراني: ونقل في «اليقين» عن كلا المجلّدين عدّة روايات. [٢]

هذا، ولكن محدّثنا النوري اشتبه عليه الأمر، فجعل ينقل عن ماهيار بواسطة الشيخ شرف‌الدين النجفي في كتابه «تأويل الآيات الباهرة» ما يروق له من روايات التحريف. زاعماً أنّه من تفسير ماهيار! [٣]

وهو خلط غريب، لأنّ الذي ينقل من تفسير ماهيار، هو «السيّد شرف‌الدين الاسترآبادي» في كتابه «تأويل الآيات الظاهرة».

وأمّا كتاب «تأويل الآيات الباهرة» فهو ترجمة فارسية مختزلة عن كتاب شرف‌الدين. قام بها ـ كما صرّح في خاتمة الكتاب ـ [٤] الشيخ محمدتقي المعروف بـ«آقا نجفي الاصفهاني» المتوفّى سنة ١٣٣٢. وكان من معاريف عصره في اصفهان صاحب كلمة ونفوذ. وقد استهلّ كتابه وكذا عنونه الناشرون بما يوهم أنّه من تأليفه، ومن ثمّ اشتبه الأمر على كثيرين، كما اشتبه على محدّثنا النوري اسم الكتاب واسم مؤلّفه [٥] والله العاصم.

❊ ❊ ❊

وإليك الآن عرضاً موجزاً عن أهمّ روايات استند إليها المحدّث النوري من كلا نوعيها: الدالّة ـ فيما زعم ـ: على التحريف عموماً، أو الناصّة على مواضع التحريف بالخصوص.

---

١ ـ الإسراء ١٧: ٧٣.

٢ ـ الذريعة، ج ٣، ص ٣٠٣-٣٠٤، برقم ١١٢٩ و ج ١٩، ص ٢٩-٣٠.

٣ ـ فصل الخطاب، ص ٢٣٧-٢٣٨، برقم ١٤ من الدليل الحادي عشر ومواضع أُخر. وقد سبقه إلى هذا الوهم صاحب «أمل الآمل» وخطّأه صاحب الرياض. راجع: الذريعة، ج ٣، ص ٣٠٥.

٤ ـ قال: وقد فرغت من ترجمة هذا الكتاب المستطاب ليلة الجمعة، ١٣ ج١ سنة ١٢٩٧ هـ.

٥ ـ وهكذا في كتابه مستدرك الوسائل، ج ١، ص ٢٧٩، رقم ١١.

ألف حديث و حديث

ما جمعه المحدّث النوري من روايات بشأن مسألة التحريف تربو على الألف ومائة حديث: (١١٢٢) بالضبط. سواء ما زعمه ذا دلالة عامّة وهي: (٦١) أم ناصّاً على موضع التحريف بالخصوص وهي: (١٠٦١).

لكن أكثريّتها الساحقة إنّما نقلها من أُصول لا أسناد لها ولا اعتبار ممّا عرضناه آنفاً من كتب ورسائل إمّا مجهولة أو مبتورة أو هي موضوعة لا أساس لها رأساً.

فإذا ما أسقطنا المنقول من هذه الكتب وهي تربو على الثمانمائة (٨١٥)، يبقى الباقي ما يقرب من ثلاثمائة حديث (٣٠٧).

وكثرة من هذا العدد ترجع إلى اختلاف القراءة، ولا سيّما المنقول عن الطبرسي في «مجمع البيان» وهي: ١٠٧ موارد.

مثلاً ينقل عنه في سورة العاديات: أنّ عليّاً عليه السلام قرأ: «فوسّطن» بتشديد السين.

وفي سورة الزلزال: قرأ الكسائي «يُره» بضمّ المضارعة مبنياً للمفعول، قال: وهكذا في روايةٍ عن عليّ عليه السلام.

وفي سورة الضحى: قرأ النبيّ صلى الله عليه وآله وكذا عروة بن‌الزبير ـ في رواية ـ: «ما ودعك» بالتخفيف.

وفي سورة الشمس: قرأ أهل المدينة وابن‌عامر: «ولا يخاف عقبيها» وروي ذلك عن أبي‌عبدالله عليه السلام أيضاً.

وفي سورة الفجر: قرأ الكسائي ويعقوب وسهل: «ولا يوثق» بالفتح. وفي رواية عن أبي‌قلابة قال: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله كذلك.

إلى أمثال ذلك من قراءات منقولة عن الأئمّة نقلاً بالآحاد لا بالتواتر، فلا حجّية فيها أوّلاً، ولا مساس لها بمسألة التحريف المصطلح ثانياً.

وإليك نظرة في البقية الباقية من روايات التحريف حسبما زعمه النوري. تبعاً للجزائري الآنف:

نظرة في الروايات

بقيت مائتا حديث تقريباً منقولة عن كتب معتبرة، ذكرها المحدّث النوري في «فصل الخطاب» دليلاً على وقوع التحريف في الكتاب.

لكن هذه الروايات وردت في شؤون شتّى وفي مسائل مختلفة، زعموهنّ مشتركات في جامع الدلالة على التحريف.

وهي على سبعة أنواع:

النوع الأوّل: روايات تفسيرية، إمّا توضيحاً للآية أو بيان شأن النزول أو تأويل الآية أو تعيين مصداق من مصاديقها الأجلى المنطبق عليها الآية بعمومها. وقد كان من عادة السلف أن يجعلوا من الشرح مزجاً مع الأصل، تبييناً وتوضيحاً لمواضع الإبهام من الآية، من غير أن يلتبس الأمر، اللّهمّ إلّا على أُولئك الذين غشيهم غطاء التعامي!!

وهذا النوع يشمل القسط الأوفر من هذه الأحاديث، وإليك منها:

١ ـ روى ثقة الإسلام الكليني بإسناد رفعه إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قرأ: «وَإِذا تَوَلّىٰ سَعىٰ في الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فيها وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ»[١] وعقّبها بقوله: «بظلمه وسوء سيرته».[٢] بياناً لكيفية الإهلاك، وأنّه ليس بإشعال النار أو وضع السيوف في رقاب الناس بل بارتكاب الظلم وسوء نيّته في التدبير.

٢ ـ وبإسناده أيضاً عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في قوله تعالى: «أولئِكَ الَّذينَ يَعْلَمُ اللهُ ما في قُلوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ في أَنْفُسِهِمْ قَولاً بَليغاً»،[٣] إنّه عليه السلام تلا هذه الآية إلى قوله «فأعرض عنهم» وأضاف: فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء وسبق لهم العذاب. وتلا بقيّة الآية.[٤]

قال النوري: ظاهر سياق الخبر أنّ الزيادة كانت من القرآن وليست تفسيراً!

قال ذلك ردّاً على العلّامة المجلسي الذي احتمل ـ على فرض صحّة الخبر ـ أن

---

١ ـ البقرة ٢: ٢٠٥.

٢ ـ الكافي، ج ٨، ص ٢٨٩، برقم ٤٣٥.

٣ ـ النساء ٤: ٦٣.

٤ ـ الكافي، ج ٨، ص ١٨٤، برقم ٢١١.

يكون ﷺ أراد التفسير، أي إنّما أمر تعالى بالإعراض عنهم، لسبق كلمة الشقاء وسبق تقدير العذاب[١] لكن السياق مع المجلسي، الخبير بمواضع كلام الأئمّة، على خلاف ما زعمه أمثال النوري!

٣ ـ وعن الإمام الصادق ﷺ في قوله تعالى: «**ثُمَّ لا يَجِدوا في أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّموا تَسْليماً**»،[٢] قال: ممّا قضيت من أمر الولاية ويسلّموا لله الطاعة تسليماً.[٣] وظاهرٌ أنّ ذلك تفسير وتبيين لمواضع التقدير في الكلام على ما أراده المتكلّم، ولم نعرف وجهاً معقولاً لمستمسك أهل التحريف في هذا الحديث الشريف؟!

٤ ـ قوله تعالى: «**وَلَوْ أَنّا كَتَبْنا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجوا مِنْ دِيارِكُمْ ما فَعَلوهُ إلّا قَليلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلوا ما يوعَظونَ بِهِ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبيتاً**».[٤] نزلت بشأن أهل الكتاب كانوا يعارضون رسول الله ﷺ ولا يستسلمون لقيادته. فطبّقها الإمام الصادق ﷺ على كلّ مخالف لحكم الإسلام ويقاوم أمر الإمام وليّ أمر المسلمين:

قال: ولو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم ـ وسلّموا للإمام تسليماً ـ أو اخرجوا من دياركم ـ رضاً له ـ ما فعلوه إلّا قليل منهم. ولو أنّ أهل الخلاف (بدل «ولو أنّهم» ـ توضيحاً لموضع الضمير ـ) فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً.[٥]

وفي هذا الحديث نكتة دقيقة: كان قتل النفس كناية عن كبح جموحها واستسلامها لقيادة وليّ الأمر. وكذا كان الخروج من الديار كناية عن الخروج عن ملاذّ النفس المحيطة بها كحصار حصين، كناية عن امتثال أوامره والانقياد لحكومته، فيكون في ذلك رضاه عن الناس وبغية أمله في تحكيم إرادة الله سبحانه.

٥ ـ وأيضاً روى الكليني عن أبي‌بصير عن الإمام الصادق ﷺ في قوله تعالى: «**وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضوا**» قال: إن تلووا الأمر وتعرضوا عمّا أُمرتم به «**فَإِنَّ اللهَ كانَ بِما تَعْمَلونَ**

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٢٧٥.

٢ ـ النساء ٤: ٦٥.

٣ ـ الكافي، ج٨، ص ١٨٤، رقم ٢١٠.

٤ ـ النساء ٤: ٦٦.

٥ ـ الكافي، ج ٨، ص ١٨٤، رقم ٢١٠.

خَبيراً».[١]

وقد اعترف النوري (الذي استدلّ بهذا الحديث دليلاً على التحريف) بأنّ ظاهر الخبر هو إرادة التفسير. لكنّه تمحّل في توهّمه القديم زاعماً دلالة الآية بذاتها على إرادة التحريف، قال: إلّا أنّه يمكن استظهار نزوله كذلك، بملاحظة صدر الآية وذيلها (كذا)...![٢] ولعلّه من سهو القلم!!

٦ ـ وروى بإسناده عن أبي الربيع الشامي، قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: «وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلّا يَعْلَمُها وَلا حَبَّةٍ في ظُلُماتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إلّا في كِتابٍ مُبينٍ»[٣] فقال عليه السلام: الورقة: السقط. والحبّة: الولد. وظلمات الأرض: الأرحام. والرطب: ما يحيي من الناس. واليابس: ما يغيض، وكلّ ذلك في إمام مبين.[٤]

واستظهر العلّامة المجلسي من تبديل الكتاب بالإمام في كلامه عليه السلام، كونه تفسيراً له، نظراً إلى قوله تعالى: «وَكُلَّ شَيءٍ أَحْصَيْناهُ في إمامٍ مُبينٍ».[٥]

وأيّده بما رواه العامّة والخاصّة في هذه الآية أنّها لمّا نزلت أشار رسول‌الله صلى الله عليه وآله إلى علي عليه السلام مقبلاً، فقال: هذا هو الإمام المبين.[٦]

لكن محدّثنا النوري لم يرقه هذا الاستظهار اللطيف، فعلّق عليه بقوله: وفي التأييد نظر[٧] يعني أنّه من التحريف لاغير!

٧ ـ وروى بإسناده إلى أبي‌حمزة الثمالي عن الإمام محمّد بن علي الباقر عليه السلام في قوله تعالى: «هذانِ خَصْمانِ اخْتَصَموا في رَبِّهِمْ فَالَّذينَ كَفَروا» قال: بولاية علي ثمّ تلا بقية الآية: «قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيابٌ مِنْ نارٍ».[٨]

---

١ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٢١، رقم ٤٥، والآية ١٣٥ من سورة النساء.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ٢٧٦.

٣ ـ الأنعام ٦: ٥٩.

٤ ـ الكافي، ج ٨، ص ٢٤٩، رقم ٣٤٩.

٥ ـ يس ٣٦: ١٢.

٦ ـ راجع: تفسير البرهان، ج ٤، ص ٦-٧؛ و مرآة العقول، ج ٢٦، ص ٣٢٠-٣٢٢.

٧ ـ فصل الخطاب، ص ٢٨٤.

٨ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٢٢، رقم ٥١. والآية ١٩ من سورة الحج.

وهذا بيان لأبرز مصاديق الكفر بالله. لأنّ نكران ولاية وليّ الله نكران لأعظم شعائر الله في الأرض. روى الكليني في كتاب الحجّة بإسناده عن محمّد بن عبدالرحمان عن أبي‌عبدالله عليه‌السلام قال: «ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبياً قطّ إلّا بها»[١] وهذه حقيقة لا مرية فيها، فإنّ هذا الأثر من ذاك المؤثّر، فرفض الأثر رفض لصاحب الأثر في واقع الأمر.

وعليه فهو تفسير محض، وعبثاً حاول الشيخ النوري إثبات كون اللفظ من عبارة القرآن.[٢]

٨ ـ ومثله ما رواه عن الثمالي أيضاً عن الإمام الباقر عليه‌السلام في قوله تعالى: «فَأَبىٰ أَكْثَرُ النّاسِ» قال: بولاية علي. ثمّ تلا: «إلّا كُفوراً».[٣] ثمّ قال عليه‌السلام: ونزل جبرائيل بهذه الآية هكذا[٤] أي هذا شأن نزولها وبهذا المعنى نزلت الآية. كما حقّقه المولى محسن الفيض في أمثال هذه التعابير:

قال: لعلّ المراد أنّ تلك الزيادات وجدت مكتوبة تفسيراً ولكن مأخوذةً من الوحي، لا أنّها كانت من أجزاء القرآن. قال: فما ورد من استماع حروف على خلاف ما يقرأه الناس، يعني حروفاً تفسّر ألفاظ القرآن وتبيّن المراد منها، وقد عُلِمَت بالوحي[٥] أي علماً مستنداً إلى الوحي، ومن ثمّ لا يعلمه سوى الأئمّة من أهل بيت الوحي.

ثمّ استشهد بما روي عن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله: ولو أنّ الناس قرأوا القرآن كما أُنزل ما اختلف اثنان. قال: وهو إشارة إلى صحّة ما أوّلنا به تلك الأخبار. فالمعنى: أنّهم لو فسّروه كما هداهم أهل الوحي ولم يفسّروه وفق أهوائهم وآرائهم لم يختلف اثنان، إذ لا اختلاف في مبدأ الوحدة.

وهو تحقيق أنيق يختصّ به أُولو البصائر في الدين، لا الذين يروقهم القول الجزاف.

٩ ـ وأيضاً ورد بهذا المعنى في قوله تعالى: «فَلَنُذيقَنَّ الَّذينَ كَفَروا». قال: بولاية

---

١ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٣٧، رقم ٣.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ٣٠٩.

٣ ـ الإسراء ١٧: ٨٩.

٤ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٢٥، رقم ٦٤.

٥ ـ الوافي، المجلد الثاني، ج ٥، ص ٢٧٣ و ٢٧٤.

علي عليه السلام، ثمّ تلا البقية: «عَذاباً شَديداً».[١]

١٠ ـ وعن الهيثم بن‌عروة التميمي بسند ضعّفه المشهور لمكان سهل بن‌زياد، قال: سألت الصادق عليه السلام عن آية الوضوء[٢] ومسحت من ظهر كفّي إلى المرافق! فقال: ليس هكذا تنزيلها، إنّما هي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق. ثمّ أمرّ يده من مرفقه إلى أصابعه.[٣]

أي ليس المقصود من تنزيل الآية إرادة هذا المعنى، بل المراد: الغسل من المرفق.

قال العلّامة المجلسي: قوله «هكذا تنزيلها» أي مفادها ومعناها، بأن يكون المراد بلفظة «إلى»: «من». أو المعنى أنّ «إلى» في الآية غاية المغسول لا الغسل، فلا يفهم الابتداء من الآية، وظهر من السنّة أنّ الابتداء من المرفق.[٤]

قلت: لاشكّ أنّ «إلى» في الآية ليست لتحديد الغسل، بل لبيان حدّ المغسول. فيجب أن يكون الغسل وفق المتعارف من فوق. كما وردت به السنّة. مضافاً إلى أنّه لم يعهد قراءة «من» بدل «إلى» في الآية، فاحتمال ذلك بعيد للغاية. وعلى الفرض فهو غير مسألة التحريف. فَتدبّر جيّداً.

١١ ـ وهكذا ما ورد بزيادة لفظ «في عليّ» في موارد مختلفة، كلّ ذلك بيان لأظهر المصاديق تفسيراً لا كونه من عبارة النصّ.

منها ما رواه الكليني بإسناد ضعيف عن عبدالرحمان بن‌كثير، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام قوله تعالى: **«ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قالوا لِلَّذينَ كَرِهوا ما نَزَّلَ اللهُ سَنُطيعُكُمْ في بَعْضِ الْاَمْرِ»**[٥] قال: نزلت ـ والله ـ فيهما وفي أتباعهما. وهو قول الله عزّوجلّ الذي نزل به جبرائيل على محمّد صلى الله عليه وآله: **«ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قالوا لِلَّذينَ كَرِهوا ما نَزَّلَ اللهُ ـ في علي ـ سَنُطيعُكُمْ في بعضِ الْأمْرِ»**.[٦]

---

١ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٢١، رقم ٤٥. والآية ٢٧ من سورة فصّلت.

٢ ـ يعني الآية ٦ من سورة المائدة.

٣ ـ الكافي، ج ٣، ص ٢٨، رقم ٥.

٤ ـ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٩٣.

٥ ـ محمّد ٤٧: ٢٦.

٦ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٢٠-٤٢١، رقم ٤٣.

ومن المعلوم أنّ لفظ «في عليّ» كان بياناً لمورد النزول الذي أغضب هؤلاء المنافقين أي كانوا كرهوا ما نزّل الله بشأن عليّ عليه السلام من أمر الولاية والخُمس كما في ذيل الحديث، فراجع.[1]

١٢ ـ ونظيره ما وردت الزيادة بلفظ «بمحمّد» أثناء القراءة زيادة تفسيرية من غير فرق.

روى الكليني بإسناده إلى محمّد بن خالد عن الصادق عليه السلام قرأ: «وَكُنْتُمْ عَلى شَفا حُفْرَةٍ مِنَ النّارِ فَأنْقَذَكُمْ مِنْها»[2] (بمحمّد). قال: هكذا والله نزل بها جبرائيل على محمّد صلى الله عليه وآله.[3]

ولا شكّ أنّه أراد السبب العامل للإنقاذ، فهو تفسير لاغير. والمقصود من نزوله هكذا بيان شأن النزول والمناسبة المستدعية للنزول ذاتاً. ولا يحتمل أنّه عليه السلام أراد كونه جزءاً من الآية!

١٣ ـ ويزيد دلالة على إرادة هذا المعنى ـ أي بيان مورد النـزول وإرادة التـفسير لاغير ـ ما رواه عن أبي‌بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: «فَسَتَعْلَمونَ مَنْ هُوَ في ضَلالٍ مُبينٍ»،[4] قال ـ مفسّراً ـ: يا معشر المكذّبين حيث أنبأتكم رسالة ربّي في ولاية عليّ والأئمّة عليهم السلام من بعده، من هو في ضلال مبين؟ قال: كذا أُنزلت.[5]

ولا شكّ أنّه عليه السلام لم يرد أنّ هذا البيان والتفسير نزل جزءاً من الوحي القرآني، بل إنّه المقصود من النزول! قال العلّامة المجلسي ـ بعد تضعيف الخبر ـ: وأُوّل بأنّها نزلت هكذا، تفسيراً للآية، كما مرّ نظيره.[6]

١٤ ـ ومن هذا الباب أيضاً ما رواه عن ابن‌فضيل، قال: سألت أباالحسن الماضي عليه السلام عن قوله تعالى: «يُريدونَ لِيُطْفِئوا نورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نورِهِ».[7] قال: يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم!

---

١ ـ وللمجلسي بيان تفصيلي في وجه هذا التأويل. راجع: مرآة العقول، ج ٥، ص ٤٨-٥٠.

٢ ـ آل عمران ٣: ١٠٣.

٣ ـ الكافي، ج ٨، ص ١٨٣، رقم ٢٠٨.

٤ ـ الملك ٦٧: ٢٩.

٥ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٢١، رقم ٤٥.

٦ ـ مرآة العقول، ج ٥، ص ٥٨.

٧ ـ الصف ٦١: ٨.

قلت: والله متمّ نوره؟

قال: متمّ الامامة. لقوله عزّوجلّ: «فَآمِنوا بِاللهِ وَرَسولِهِ وَالنّورِ الَّذي أَنْزَلْنا» [١] والنور هو الإمام.

قلت: «هُوَ الَّذي أَرْسَلَ رَسولَهُ بِالْهُدىٰ وَدينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدّينِ كُلِّهِ». [٢]

قال: يظهره على جميع الأديان عند قيام القائم لقوله عزّوجلّ: «وَاللهُ مُتِمُّ نورِهِ» ولاية القائم «وَلَوْ كَرِهَ الكافِرونَ» [٣] بولاية عليّ.

قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل، وأمّا غيره فتأويل. [٤]

وهذا صريح في إرادة شأن النزول، وأمّا سائر المعاني فهي من التأويل الباطل تحريفاً بمعنى الآية. قال العلّامة المجلسي: وفسّر المفسّرون النور بالقرآن. وأوّله عليه‌السلام بالإمام لمقارنته له صلى‌الله‌عليه‌وآله في سائر الآيات.

ثم بيّن رحمه‌الله وجه التوفيق في صدق الإنزال على النور المؤوّل بالإمام، وأخذ في تحقيق سائر الوجوه في شرح الحديث، مع اعترافه بجهالة الإسناد، على عادته. [٥]

ولكن المحدّث النوري رغم هذا كلّه نراه قد ذهب في هذا الحديث مذاهب بعيدة، تتناسب مع عقليّة الأخباريين. [٦]

١٥ ـ وفي ذيل الحديث قال: قال تعالى: يا محمّد «إذا جاءَكَ الْمُنافِقونَ» بولاية وصيّك «قالوا نَشْهَدُ» ـ إلى قوله ـ «إنَّ الْمُنافِقينَ» بولاية عليّ «لَكاذِبونَ» ـ إلى قوله ـ «ذلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنوا» برسالتك «ثُمَّ كَفَروا» بولاية وصيّك ـ إلى قوله ـ «وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدّونَ» عن ولاية عليّ «وَهُمْ مُسْتَكْبِرونَ». [٧]

وهذا تفسير كلّه بلا ريب، وقد اعترف بذلك المحدّث النوري. قال: وسوق الحديث

---

١ ـ التغابن ٦٤: ٨.
٢ ـ الصف ٦١: ٩.
٣ ـ الصف ٦١: ٩.
٤ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٣٢، رقم ٩١.
٥ ـ راجع: مرآة العقول، ج ٥، ص ١٣٤–١٣٧.
٦ ـ راجع: فصل الخطاب، ص ٣٣٤.
٧ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٣٢–٤٣٣، رقم ٩١. والآيات ١–٥ من سورة المنافقون.

غير صريح في التحريف، وإن لم يكن أبيّاً من الحمل عليه.[١]

قلت: لا وجه للحمل أصلاً، كما في صدر الحديث حسبما عرفت.

١٦ ـ وأيضاً منه: قلت: «إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنا عَلَيْكَ الْقُرآنَ تَنْزيلاً»[٢] قال: بولاية عليّ تنزيلاً. قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم ذا تأويل.[٣]

وهو صريح في إرادة التفسير من التنزيل، تفسيراً يشبه التأويل. ومن ثمّ فإنّه حاكم على كلّ مزعومات أصحاب القول بالتحريف. وسيأتي ما هو أصرح.

١٧ ـ وعن سدير الصيرفي، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: هل يكره المؤمن على قبض روحه؟ قال: لا، ـ إلى أن قال: ـ وينظر إليهم ثمّ ينادي نفسه [منادٍ من قبل ربّ العزّة] «يا أَيَّتُها النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ» إلى محمّد وأهل بيته «ارْجِعي إلى رَبِّكِ راضِيَةً» بالولاية «مَرْضِيَّةً» بالثواب «فَادْخُلي في عِبادي» يعني محمّداً وأهل بيته «وَادْخُلي جَنَّتي».[٤]

ولفظة «يعني» في الذيل شهادة على كون ذلك كلّه تفسيراً وتوضيحاً للآية لا غير.

١٨ ـ وروى عمّار الساباطي عن أبي‌عبدالله عليه السلام قال: قال تعالى بشأن علي عليه السلام: «أَمْ مَنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ ساجِداً وَقائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوي الَّذينَ يَعْلَمونَ (أنّ محمّداً رسول الله) وَالَّذينَ لا يَعْلَمونَ (أنّ محمّداً رسول الله وأنّه ساحر كذّاب) إنّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ».[٥] ثمّ قال أبوعبدالله عليه السلام: هذا تأويله يا عمّار![٦]

هذا الحديث الشريف قد أوضح من تلك الزيادات التفسيرية التي ربّما كانت تذكر خلال قراءات الأئمّة عليهم السلام إنّما كانت على نحو التفسير أو التأويل، وليس كما يزعمه أهل التحريف.

١٩ ـ وعن ابن‌فضّال عن الإمام علي بن‌موسى الرضا عليه السلام: «فأنزل الله سكينته على

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٣٣٦.
٢ ـ الدهر ٧٦: ٢٣.
٣ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٣٥، رقم ٩١.
٤ ـ تفسير البرهان، ج ٤، ص ٤٦١. والآيات ٢٧–٣٠ من سورة الفجر.
٥ ـ الزمر ٣٩: ٩.
٦ ـ الكافي، ج ٨، ص ٢٠٤–٢٠٥، رقم ٢٤٦.

رسوله وأيّده بجنود لم تروها»[١] والآية «فَأَنْزَلَ اللهُ سَكينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنودٍ لَمْ تَرَوْها»[٢] فقد وضع اسم الظاهر موضع الضمير ـ إن صحّت الرواية ـ تنبيهاً على أنّ المراد هو الرسول صلى الله عليه وآله دون صاحبه، بدليل مرجع الضمير في «أيّده بجنودٍ» الذي ليس سوى الرسول صلى الله عليه وآله ونظراً لآيات أُخرى خصّت نزول السكينة على الرسول «فَأَنْزَلَ اللهُ سَكينَتَهُ عَلى رَسولِهِ وَعَلى الْمُؤْمِنينَ»،[٣] وعليه فهو تفسير وبيان لمرجع الضمير.

وهذا معنى قوله عليه السلام: «هكذا تنزيلها» أي بهذا المعنى نزلت، على ما أسلفنا.

وأمّا قوله: «هكذا نقرأها» ـ إن صحّت الرواية ـ فلعلّها قراءة على خلاف المشهور، نظير ما أُثر عن ابن‌مسعود من زيادات تفسيرية في قراءته، ولا مستمسك فيها للقول بالتحريف، حسبما عرفت غير مرّة.

٢٠ ـ وروى بإسناد مقطوع: قرأ رجل عند أبي‌عبدالله عليه السلام: «وَقُلِ اعْمَلوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسولُهُ وَالْمُؤْمِنونَ»[٤] فقال: ليس هكذا هي، إنّما هي: والمأمونون، فنحن المأمونون.[٥]

والرواية ـ على فرض الصحة ـ إنّما تعني تفسير المؤمنين هنا بالمؤمنين المسؤولين، أي المتحمّلين لمسؤوليّة الأُمّة وليس مطلق المؤمنين وإن كانوا مسؤولين نوعاً مّا. ولا شكّ أنّ المسؤول العامّ هو الذي اؤتمن على دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم، وليس سوى الإمام من الأئمّة الهداة المعصومين.

فقوله: «ليس هكذا هي» أي لايذهب وهمك إلى إرادة عموم المؤمنين، وإنّما هم المؤمنون الكاملون المراد بهم المسؤولون خاصّة.

قال العلّامة المجلسي ـ في الشرح ـ: أي ليس المراد بالمؤمنين هنا ما يقابل الكافرين ليشمل كلّ مؤمن، بل المراد بهم الكُمَّل من المؤمنين وهم المأمونون عن الخطأ

---

١ ـ المصدر، ص ٣٧٨؛ وتفسير البرهان، ج ٢، ص ١٢٨، رقم ١٣.

٢ ـ التوبة ٩: ٤٠.

٣ ـ الفتح ٤٨: ٢٦. وفي سورة التوبة (٩: ٢٦): «ثمّ أنزل...».

٤ ـ التوبة ٩: ١٠٥.

٥ ـ الكافي، ج ١، ص ٤٢٤، رقم ٦٢.

المعصومون عن الزلل وهم الأئمّة عليهم السلام.[١]

❊ ❊ ❊

النوع الثاني: ما قدّمنا الإشارة إليه[٢] من قراءات منسوبة إلى بعض الأئمّة، عن طريق الآحاد، ربّما كانت تخالف قراءة الجمهور، ومتوافقة أحياناً مع بعض القراءات الشاذّة في مصطلحهم. وقد أسبقنا أن لا حجّية فيها أوّلاً، لأنّ القرآن إنّما يثبت بالتواتر لا بالآحاد. وثانياً لم يكن الاختلاف في القراءة دليلاً على الاختلاف في نصّ الوحي، لأنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر، كما أسلفنا. فلا يصلح ذلك مستمسكاً للقول بالتحريف. قال الإمام الصادق عليه السلام: القرآن نزل على حرف واحد من عند الواحد[٣] وفي رواية أُخرى: ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة[٤] وهم القُرّاء يزعمون النصّ فيما يرون. وطريقهم الآحاد، فلا يثبت بقراءتهم قرآن، حتّى ولو كان القارىء المنسوب إليه من كبار السلف، اللّهمّ إذا قرأ بها الجمهور، حكايةً عن النصّ الأصل بلا ريب.

وإليك نماذج من قراءات منسوبة إلى الأئـمّة عليهم السلام جـاءت بـروايـة الكـليني فـي «الكافي» الشريف، مضافاً إلى ما سبق برواية الطبرسي في «مجمع البيان» والأسانيد في الغالب ضعيفة على كلّ حال.[٥]

١ ـ روى شيخ الطائفة في «التهذيب» عـن الشـيخ المـفيد بـإسناده عـن غـالب بن الهذيل، قال: سألت أباجعفر عليه السلام عن قوله تعالى: «وَامْسَحوا بِرُؤوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»[٦] على الخفض هي أم على النصب؟ قال: بل هي على الخفض.[٧]

وبما أنّ القراءة المشهورة على النصب أخذ المحدّث النـوري مـن هـذا الحـديث مستمسكاً لزعمه في التحريف.[٨]

---

١ ـ مرآة العقول، ج ٥، ص ٧٩.

٢ ـ فيما خصّ نقله من مجمع البيان.

٣ ـ الكافي، ج ٢، ص ٦٣٠، رقم ١٣.

٤ ـ المصدر، رقم ١٢.

٥ ـ إمّا مرسلة أو مجهولة أو مقطوعة الأسناد.

٦ ـ المائدة ٥: ٦.

٧ ـ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧١. وتبديل الواو فاء في الأصل دليل آخر على الغمز في صحة الرواية.

٨ ـ فصل الخطاب، ص ٢٨٠.

وقد ذهب عنه أنّ ثلاثة من القرّاء السبعة، وهم: ابن‌كثير، وأبو عمرو، وحمزة، قرأوا بالخفض وثلاثة وهم: ابن‌عامر، ونافع، والكسائي، قرأوا بالنصب. وأمّا عاصم فقد قرأ بالوجهين، بالنصب برواية حفص، وبالخفض برواية شعبة![1] وقد نصّ عليه الشيخ في التهذيب.[2]

على أنّ اختلاف القراءة لم يكن يوماً مّا دليلاً على مسألة التحريف!

ملحوظة: هذه الرواية ساقطة عندنا لا نعتبرها حجّة، لأنّ المفيد يرويها بإسناده إلى حمّاد عن محمّد بن‌النعمان (مشترك، ولو كان هو الأحول الثقة مؤمن الطاق لنصّ عليه) عن غالب بن‌هذيل أو أبي‌هذيل (مجهول الحال، لم يعرف سوى أنّه شاعر كوفي، وعدّه الشيخ من أصحاب الباقر ثمّ الصادق عليهما السلام). ومن ثمّ فالرواية من حيث الإسناد غير صحيحة.

وأمّا قراءة الخفض فمضافاً إلى أنّها خلاف المشهور ولم يقرأ بها حفص ولا جمهور المسلمين (وهو الشرط الأوّل لصحّة القراءة)، كانت على خلاف ضوابط الإعراب، (والشرط الثاني لصحة القراءة هو كونها موافقة مع الضوابط اللغوية المعروفة).[3]

توضيح ذلك: أنّ العامّة حملوا قراءة النصب على إرادة العطف على مدخول الغسل، أي اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، ومن ثمّ حصل الفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالأجنبي، وهو: «وامسحوا برؤوسكم». وهو حمل ساقط، لأنّ الفصل بالأجنبي غير جائز في اللغة الفصحى.

نعم، حمَله الشيخ الرضي رحمه الله على إرادة العطف على محلّ المجرور. وذلك لأنّ المسح ممّا يتعدّى بنفسه من غير حاجة إلى دخول الباء، لكن لمّا كان الواجب هو إمرار اليد المبتلّة بالرأس إمراراً من غير اعتبار الاستيعاب دخلت الباء على الممسوح دلالة على كفاية مجرّد إمرار المسّ، أي صِرف لُصُوق هذا الفعل بهذا المحلّ ومن ثمّ زيدت الباء. وبما

١ ـ حجّة القراءات لأبي زرعة، ص ٢٢١ و ٢٢٣.
٢ ـ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧١.
٣ ـ راجع اختيارنا في ضابط القبول في الجزء الثاني من التمهيد، ص ١٤٥و١٥٣.

أنّه بأوّل حصول الفعل (المسح) يحصل الامتثال فيسقط الأمر ولا دليل على الإدامة والاستيعاب.[١]

وأمّا مسح الرجلين فيجب استيعابهما إلى الكعبين، ومن ثمّ كان عطفاً على محلّ المجرور، أي وامسحوا أرجلكم إلى الكعبين، نظير «واغسلوا أيديكم إلى المرافق». بدليل بيان الحدّ، وهو نهاية المحلّ المغسول في اليد، والممسوح في الرجل.

أمّا إذا قرئ بالخفض فمعناه: المسح ببعض الرجل وهو غير مراد.

ومن ثمّ كانت قراءة النصب هي المتوافقة مع ضابط القبول فهي الحجّة المعتبرة عندنا لاغير.

٢ ـ روى الكليني بإسناده عن عمران بن ميثم، قال: قرأ رجل عند أمير المؤمنين عليه السلام: **«فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبونَكَ وَلكِنَّ الظّالِمينَ بِآياتِ اللهِ يَجْحَدونَ»**.[٢]

قال: بلى والله لقد كذّبوه أشدّ التكذيب، ولكنّها مخفّفة: لا يُكْذِبونَكَ: لا يأتون بباطل يُكْذِبون به حَقَّك.[٣]

قلت: على فرض صحة الإسناد، فإنّ التشديد والتخفيف اختلاف في القراءة، الأمر الذي لا يمسّ مسألة التحريف كما نبّهنا.

وقوله: «لا يأتون بباطل» بيان لـ«لا يكذبونك».

وقوله: «ولكنّها مخفّفة» أراد به باب الإفعال من الإكذاب بمعنى بيان كذب الرجل وفضحه، أمّا التفعيل من التكذيب فهو محض الإنكار وعدم تصديقه.

فالمعنى: انّهم لا يقتصرون على مجرّد الإنكار ورفض الدعوة. بل يحاولون بشتّى الوسائل في إبطال شريعته ونقض رسالته، بما يقومون من أعمال خبيثة لكنّهم بهذه المحاولة إنّما يقاومون رسالة الله و يجحدون بآياته.

وهذا هو الفارق بين بابي الإفعال والتفعيل، تخفيفاً وتثقيلاً، الأمر الذي ينمّ عن دقّة

---

١ ـ من إفادات شيخنا الحكيم الإلهي المحقّق الشيخ محمدرضا الاصفهاني الجرقوئي طيّب الله رمسه.

٢ ـ الأنعام ٦: ٣٣.

٣ ـ الكافي، ج ٨، ص ٢٠٠، رقم ٢٤١.

ظريفة روعيت في هذا الحديث!

٣ ـ وروى من طريق عليّ بن إبراهيم بإسناده عن حريز، أنّ الصادق عليه السلام قرأ: «فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُناحٌ أَنْ يَضَعْنَ ـ من ـ ثِيابهنَّ»[١] بزيادة «من».[٢] ولعلّها زيادة تفسيرية، تنبيهاً على أنّ المراد: وضع بعض الثياب بكشف الرأس والرقبة فحسب، لا كشف تمام البدن. والزيادة لهذا الغرض كانت متداولة ذلك العهد. وقد مرّ نظيرها في قراءات الأصحاب كابن مسعود وأُبيّ بن كعب وحتى ابن عباس وغيره.

٤ ـ وروى بإسناده إلى ابن ظبيان عن الصادق عليه السلام أنّه قرأ: «لن تنالوا البرّ حتّى تنفقوا ما تحبّون». والمشهور: «مِمّا تُحِبّونَ».[٣] قال: هكذا أقرأها.[٤]

فعلى القراءة المعروفة ندب إلى الإنفاق ببعض ما يحبّ، وعلى هذه القراءة كان ندباً إلى الإيثار بكلّ ما يحبّ، وهذا برّ ليس فوقه برّ. وعلى أيّ حال فهي قراءة من القراءات على فرض الثبوت، ولا تمسّ مسألة التحريف.

٥ ـ وأيضاً عن حمّاد بن عثمان قال: تلوت عند أبي عبدالله عليه السلام: «يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ»[٥] في مسألة جزاء الصيد، وهي القراءة المعروفة، فقال الإمام: هذا ممّا أخطأت فيه الكتّاب، وقرأ: «ذو عدل منكم».[٦] أي يكفي أن يحكم بالمماثلة عادل واحد.

ولا شكّ أنّ الحاكم بذلك يجب أن يكون عارفاً بخصوصيات النعم ليعتبرها في الموازنة مع الخصوصيات التي كان عليها الصيد. وهذا ممّا يرجع إلى النظر والاجتهاد، فهو من أهل الخبرة وليس من باب الشهادة.

وعليه فقد اختلف نظر الفقهاء في اعتبار التعدّد في إخبار أهل الخبرة. وقد رجّحنا عدم اعتباره، نظراً لعموم وجوب تصديق العادل، اللّهمّ إلّا مع عدم حصول الاطمئنان إلّا مع التعدّد، والعبرة إنّما هو بحصوله.[٧]

---

١ ـ النور ٢٤: ٦٠.

٢ ـ الكافي، ج ٥، ص ٥٢٢، رقم ٤.

٣ ـ آل عمران ٣: ٩٢.

٤ ـ الكافي، ج ٨، ص ١٨٣، رقم ٢٠٩.

٥ ـ المائدة ٥: ٩٥.

٦ ـ الكافي، ج ٨، ص ٢٠٥، رقم ٢٤٧.

٧ ـ راجع ما كتباه بهذا الصدد في مجلة «فصل نامهٔ حق»، ص ٤٦-٤٨، العدد الثاني ١٣٦٤ هـ.ش.

٦ ـ وروى بإسناده عن أبي‌بصير عن الصادق عليه‌السلام قرأ قوله تعالى: «هذا كِتابُنا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ»[١] قرأها: «يُنطَقُ» مبنيّاً للمفعول من باب الإفعال. والقراءة المشهورة: «يَنطِقُ» ثلاثياً مبنياً للفاعل.

قال عليه‌السلام في توجيه هذه القراءة: إنّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق. ولكن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله هو الناطق بالكتاب... قال: هكذا والله نزل به جبرائيل على محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله ولكنّه فيما حرّف من كتاب الله.[٢] والتحريف هنا مأخوذ من الحرف بمعنى القراءة، أي القُرّاء قرأوها كذلك.

هكذا شرح العلاّمة المجلسي هذا الحديث ورفع من إبهامه، جزاه الله خيراً.[٣]

وروايات اختلاف القراءة التي جاءت في «الكافي» الشريف ربّما تنوف على الخمسين، اقتصرنا على نماذج منها، خوف الإطالة.

* * *

النوع الثالث: أحاديث جاء فيها لفظ «التحريف»، فزعمه أهل القصور تحريفاً مصطلحاً في حين أنّه تحريف بالمعنى وتفسير على غير الوجه.

١ ـ من ذلك ما رواه الكشي بإسناده عن عليّ بن‌سويد، قال: كتب إليَّ أبوالحسن الأوّل عليه‌السلام وهو في سجن هارون: وأمّا ما ذكرت يا عليّ ممّن تأخذ معالم دينك، لا تأخذنّ معالم دينك عن غير شيعتنا، فإنّك إن تعدّيتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، إنّهم أُؤتمنوا على كتاب الله عزّوجلّ وعلا، فحرّفوه وبدّلوه، فعليهم لعنة الله...[٤]

٢ ـ وروى الصدوق في الخصال عن جابر بن‌عبدالله الأنصاري عن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله قال: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة. يقول المصحف: يا ربّ حرّفوني ومزّقوني. ويقول المسجد: يا ربّ عطّلوني وضيّعوني. وتقول العترة: يا ربّ

---

١ ـ الجاثية ٤٥: ٢٩.

٢ ـ الكافي، ج ٨، ص ٥٠، رقم ١١.

٣ ـ مرآة العقول، ج ٢٥، ص ١٠٨.

٤ ـ رجال محمد بن‌مسعود الكشي، ص ١٠.

قتلونا وطردونا...[١] ولكن النسخ «حرّقوني» بالقاف.

٣ ـ محمّد بن‌قولويه بإسناده عن الحسن بن عطيّة عن أبي عبدالله عليه السلام: اللّهمّ العن الذين كذّبوا رسلك، وهدموا كعبتك، وحرّفوا كتابك.[٢]

والروايات من هذا القبيل كثيرة فلا نتكرّر بذكر الأمثال.

لكن تقدّم: أنّ التحريف في اللغة وفي مصطلح الشرع (في الكتاب والسنّة) يراد به التحريف المعنوي، أي التفسير بغير الوجه المعبّرعنه بالتأويل الباطل.

وتقدّم الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام في رسالته إلى سعد الخير: وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده...[٣]

ويشهد لذلك ما ورد عنه عليه السلام في تنويع القارئين للقرآن: ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده...[٤] فجاء استعمال التضييع موضع التحريف. وتضييع حدود القرآن هو تركها وعدم العمل وفقها. كما كان المراد من تحريفها: عدم وضعها في موضعها. لأنّه مأخوذ من الحرف بمعنى الجانب.

وفي حديث الحسن بن‌موسى الخشاب يرفعه إلى الصادق عليه السلام: وذلك أنّهم بتّروا القرآن وأبطلوا السنن وعطّلوا الأحكام...[٥] فجاء «التبتير» موضع «التحريف». لأنّ القرآن إذا لم يعمل به فقد هُجر وبُتّر.

وقرينة أُخرى في نفس الروايات المتقدّمة: قرن تحريف القرآن بهدم الكعبة وتعطيل المساجد ممّا لايراد المعنى الحقيقي، وإنّما هو بفقد حجيج يريدون وجه الله. وخلوّ المساجد عن أهل اليقين في عبادة الله!

هذا، ولكن محدّثنا النوري تراه مصرّاً على إرادة «التحريف» المصطلح (تحريف اللفظ) من لفظ الروايات. قال: ففي روايات الباب (التي سردها دليلاً على تحريف

---

١ ـ خصال الصدوق، باب الثلاثة، برقم ٢٣٢، ص ١٧٤.
٢ ـ كامل الزيارات، باب ٧٩، ص ١٩٧.
٣ ـ الكافي، ج ٨، ص ٥٣، رقم ١٦.
٤ ـ المصدر، ج ٢، ص ٦٢٧، رقم ١.
٥ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ٥، رقم ٧.

الكتاب) غنى وكفاية، لتماميّتها سنداً ومتناً.

قال: أمّا السند فواضح، لأنّ فيها الصحيح والموثّق، مع أنّ جلّها موجودة في الكتب المعتبرة. فضلاً عن أنّها متواترة معنى. والشكّ في ذلك وسواس ينبغي الاستعاذة منه!

وأمّا المتن (أي الدلالة) فكذلك ـ أي واضح ـ بالنسبة إلى أكثرها، خصوصاً ما تضمّن لفظ السقط والمحو والنقص...

إلى أن قال: وكذا ما اشتمل على لفظ (التحريف) على ما هو الظاهر المتبادر منه، فإنّ معناه لغةً التغيير. قالوا: وتحريف الكلام تغييره عن مواضعه. وهو ظاهر في تغيير صورته بأخذ الوجوه المتقدّمة (ذكرها في المقدّمة الثانية من الكتاب وأحصاها إلى تسعة عشر وجهاً من الممكن والممتنع).[1]

قال: وهو الشايع منه في استعماله في أمثال تلك الموارد.

قال: ومن ذلك جميع الأخبار الدالّة على وقوع التحريف في التوراة والإنجيل. وهو بهذا المعنى عند الجميع.

قال: ولو سلّمنا عدم ظهوره في هذا المعنى فإنّه لابدّ لنا من حمل التحريف الوارد في تلك الروايات على إرادة التحريف اللفظي والتغيير الصوري، لا التحريف المعنوي، وذلك لقرائن كثيرة، منها: ذكر السقط والمحو في غيرها كانت قرينة صارفة لحمل التحريف عليه أيضاً، حفظاً لوحدة السياق في تعابير الأخبار. ومنها: إنّ هذا التحريف قد شبّه بتحريف الكتب السالفة، فلابدّ أن يكون مثله في تغيير اللفظ وتبديله.

ومنها: قوله: إنّا لم نعثر على التحريف المعنوي الذي نسب إلى الخلفاء، بأن غيّروا وجه المعنى أو بدّلوا تفسير الآية، ولو في آية واحدة، ولم نجد أنّهم فسّروها على خلاف ما أراده الله تعالى. ولو وجد لكان في غاية القلّة. نعم، إنّما شاع التحريف المعنوي بمعنى التفسير بالرأي في طبقة متأخّرة عنهم من مفسّرين عاصروا الأئمّة عليهم السلام كقتادة والضحاك والكلبي وأضرابهم ومن حذا حذوهم طول التأريخ. أمّا الذي صدر من الخلفاء الأوّلين

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٢٣-٢٤.

هي مخالفة القرآن في مقام العمل، هذا فحسب، وليس ذلك تحريفاً، وإن كان مثل الزمخشري قد عدّ ذلك من التحريف المعنوي. فلاحظ ماذكره الزمخشري والرازي وأمثالهما في قوله تعالى: «يا أَيُّها الرَّسولُ بَلِّغْ...» وقوله: «إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ...»...[١]

ولا يخفى مواضع الضعف في كلامه، أوّلاً: لم يكن من روايات التحريف ما يصلح حجةً وسنداً لاعتبار، لأنّها في الأكثر مراسيل أو مقاطيع الإسناد، فضلاً عن اختلاء الكتب المعتمدة عنها، وإنّما توجد في كتب ورسائل لاقيمة لها ولا اعتبار، حسبما عرفت.

ثانياً: لم يكن لفظ التحريف مستعملاً في اللغة في غير التحريف المعنوي، وكذا في استعمالات القرآن على ما عرفت. وإنّما هو مصطلح متأخّر لا يُحمل عليه الاستعمال الوارد في كلمات الأقدمين. والقرائن التي ذكرها اصطناعية هي أشبه بالمصادرة نحو المطلوب، كما أسبقنا القول في مسألة تشابه الحاضر والغابر. وأمّا التعبير بالسقط والمحو وما شابه من تعابير فسنذكر وجه التوفيق فيها حسبما ذكره أئمّة النقد والتمحيص.

ثالثاً: وهل كانت المخالفات العملية الكثيرة ذلك العهد إلّا مُسبقةً بتأويل مداليل القرآن وتحوير أوجه معانيه الكريمة؟! وهل قام القاسطون والناكثون والمارقون في وجه عليّ عليه السلام إلّا بسلاح تأويل القرآن وتفسيره حسب ما كانوا يشتهون؟! فكيف ياترى أنّهم لم يمسّوا معاني القرآن بسوء؟!

❊ ❊ ❊

النوع الرابع: روايات زعموا دلالتها على سقط آية أو جملة أو كلمة، وقد عالجها أئمّة نقد الحديث بأنّها كانت من زيادات تفسيرية وشروح وما إلى ذلك، لا من لفظ النص، لكن تعلّق بها أهل القول بالتحريف عبثاً، نذكر منها نماذج:

١ ـ روى الكليني مرسلاً عن أحمد بن محمّد بن أبي‌نصر البزنطي الكوفي (ت ٢٢١) هو من آل مهران، وكانوا يقولون بالوقف،[٢] وكان على رأيهم. ثم استبصر على يد الإمام

---

١ ـ المصدر، ص ٢٤٦-٢٤٩.

٢ ـ الواقفة: جماعة من الشيعة وقفوا على الإمام أبي‌الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، ولم يعترفوا بإمامة الإمام الرضا عليه السلام من بعده. فلا يعدّون من الإمامية القائلين بإمامة الأئمّة الاثني عشر الذين نصّ عليهم رسول‌الله صلى الله عليه وآله واحداً بعد واحد.

عليّ بن موسى الرضا ﷺ قال ـ قبل استبصاره ـ: دفع إليّ أبوالحسن موسى بن جعفر ﷺ مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه «سورة: لم يكن الذين كفروا» فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم! قال: فبعث إليّ: ابعث بالمصحف.[1]

وفي هذا الحديث مواضع إبهام وسؤال، ذكر تفصيله محمّد بن عمر الكشّي (من أعلام القرن الرابع) في ترجمة الرجل: روى بإسناده عنه قال: لمّا أُتي بأبي الحسن (عندما قبض عليه جلاوزة هارون) أُخذ به على القادسية ولم يدخل الكوفة وأُخذ به على البرّ إلى البصرة. قال: فبعث إليّ مصحفاً وأنا بالقادسية، ففتحته فوقعت بين يديّ سورة لم يكن فإذا هي أطول وأكثر ممّا يقرأها الناس. قال: فحفظت منه أشياء. قال: فأتاني مسافر ومعه منديل وطين وخاتم، فقال: هات فدفعته إليه، فجعله في المنديل ووضع عليه الطين وختمه. فذهب عنّي ما كنت حفظت منه، فجهدت أن أذكر منه حرفاً واحداً فلم أذكره.[2]

وهذا الحديث إذا قارنّاه مع حديث الكليني يرتفع بعض الإبهام من كليهما نسبياً. إذ الذي وجده من سورة «لم يكن: البيّنة» هي أسماء السبعين رجلاً من قريش بأسماء آبائهم. وكان سبب دفع المصحف إليه أوّلاً هو خوف الإمام من أن يقع في أيدي جلاوزة هارون. ومن ثمّ نهاه من أن ينظر فيه خوف الفتنة. ولكنّه خالف أمر الإمام فنظر فيه، ولذلك بعث من يستردّه منه لمّا رآه غير مؤتمن على الوديعة.

وعلى أيّة حال، فإنّ الأسماء التي زعمها رآهن في المصحف، لعلّها كانت أسماء صناديد قريش ممّن ماتوا على الكفر أو أظهروا الإيمان قهراً، وقد لعبوا بمقدّرات المسلمين دوراً هامّاً بعد حياة الرسول ﷺ وهذه الأسماء كانت كشرح وتفسير للّذين كفروا، وكانت مكتوبة على الهامش قطعاً. كما نبّهنا عليه عند وصف مصحف الإمام أمير المؤمنين ﷺ (في الجزء الأوّل من التمهيد).

قال المحدّث الناقد المولى محسن الفيض: لعلّ المراد أنّه وجد تلك الأسماء مكتوبة

---

١ ـ الكافي، ج ٢، ص ٦٣١، رقم ١٦.

٢ ـ رجال الكشي، ص ٤٩٢، برقم ٤٨١.

في ذلك المصحف تفسيراً للّذين كفروا والمشركين، مأخوذة من الوحي. لا أنّها كانت من أجزاء القرآن.[١]

وخلاصة القول: إنّ هذا الحديث من المرسل الذي لا اعتبار به. وقد حدّث به من كان على حالة الوقف غير معترف بمذهب الإمامية، فلا يعدّ حديثه من أحاديث الطائفة والحال هذه. وأخيراً فإنّ الثبت على الهامش ـ على تقدير صحّة الحديث ـ خارج عن مسألة التحريف.

٢ ـ روى أيضاً بإسناده إلى هشام بن سالم (أو هارون بن مسلم ـ كما في بعض النسخ) عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمّد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية». ذكره في آخر باب النوادر من كتاب فضل القرآن.[٢]

والحديث بهذه الصورة نادر غريب وقد أوقع الشرّاح في مشكل العلاج، بعد أن كانت آي القرآن ـ حسب واقعيته الراهنة، الموافق للمأثور عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن ابن عباس وغيره من التابعين، والتي أجمعت عليها عامّة أهل التفسير كالطبرسي وغيره ـ لا تعدو بضعاً ومائتين وستة آلاف آية! فهي لا تبلغ سبعة آلاف فكيف بسبعة عشر ألفاً؟!

وقد جزم المولى أبوالحسن الشعراني ـ في تعليقته على شرح الكافي للمولى صالح المازندراني ـ بأنّ لفظة «عشر» من زيادة النسّاخ أو الرواة، والأصل: هي سبعة آلاف عدداً تقريبيّاً ينطبق مع الواقع نوعاً مّا.[٣]

ويؤيّده أنّ صاحب الوافي[٤] ـ المولى محسن الفيض ـ نقل الحديث عن الكافي بلفظ «سبعة آلاف آية» من غير ترديد. الأمر الذي يدلّ على أنّ النسخة الأصلية من الكافي التي كانت عنده كانت بهذا اللفظ، ولم يحتمل غيره.

قال الشعراني في تعليقه على الوافي: كانت النسخة التي شرحها المجلسي في مرآة

---

١ ـ الوافي، المجلد التاسع، ج ٥، القسم الثالث، ص ١٧٧٨، ط اصفهان.

٢ ـ الكافي، ج ٢، ص ٦٣٤، رقم ٢٨.

٣ ـ هامش شرح الأُصول للمازندراني، ج ١١، ص ٧٦.

٤ ـ الوافي، ج ٩، ص ١٧٨١.

العقول «سبعة عشر ألفاً» وكأنّها من فعل بعض النسّاخ، استقلّ عدد السبعة فأضاف إليه عشراً. غير أنّ السبعة آلاف هي القريبة من الواقع الموجود بأيدينا. وظاهر الحديث أنّه ليس بصدد إحصاء عدد الآيات، بل ذلك من باب إطلاق العدد التامّ المتناسب مع الواقع بعد حذف الكسور أو تتميمها كما هي العادة والمتعارف في الاستعمال، من باب التسامح، بعد عدم تعلّق الغرض بذكر الكسر الناقص أو الزائد.

وهذا نظير ما روي: أنّ الإمام زين العابدين عليه السلام لم يزل باكياً بعد شهادة أبيه أربعين سنة. مع أنّه لم يعش بعده أكثر من خمسة وثلاثين سنة.

قال: وهذا التوجيه لايجري مع زيادة لفظ «عشر». قال ذلك تدليلاً على غلط النسخة قطعاً.

ثمّ تعرّض لتذرّعات أهل التحريف الواهية، وتطرّق إلى كتاب «فصل الخطاب» بالمناسبة وقال: وقد تتبّعت الكتاب صدره وذيله وجميع ما فيه، فلم نجد فيه ما يصلح مستنداً للقول بالتحريف سوى بضع روايات ضعاف الأسناد، وفيها من المناكير ممّا لايقول به أشياخه ولا سائر علمائنا، حيث مخالفتها مع أُصول المذهب، كالذي رواه عن كتاب الاحتجاج مرسلاً في سقوط ثلث القرآن من آية واحدة من سورة النساء، المستلزم ذلك كون هذه السورة معادلة لنصف القرآن أو قريباً من النصف مع جهالة راوي هذا الخبر. وكالذي يرويه عن كتاب «سُليم بن قيس الهلالي» وهو كتاب موضوع لا أصل له ولا هو معتبر عند الأصحاب. وكالذي يرويه عن كتاب «دبستان المذاهب»، وليس له أصل ولا مستند... إلى آخر ما يقول ـ رحمه الله وجزاه عن القرآن خير الجزاء ـ.[١]

وقد اعترف الشيخ النوري باختلاف النسخ، قال: وربّما يوجد في بعض نسخ الكافي «سبعة آلاف آية». قال: واقتصر عليه المولى محسن الفيض في «الوافي»، ولم يتعرّض لما في سائر النسخ. قال: وهذا منه قريب من الخيانة!

قال: وأظنّ أنّ نسخته قد سقطت منها لفظة «عشر» فجعل الكاتب أو الناظر كلمة

---

١ ـ بهامش الوافي، المجلد الثاني، ج ٥، ص ٢٣٢-٢٣٤.

«ألف» «آلاف» مراعاة لقواعد النحو، من غير مراجعة لسائر النسخ.[١]

قلت: ما أقبح بالرجل يختلع فور ما إذا اصطدم مع الواقع المرّ وعاكسته مجاري الأُمور! إنّ المولى محسن الفيض ليعدّ من أجلّاء عالَم التحديث، ومن أئمّة النقد وتمحيص الأخبار، وسعة الاطلاع والإحاطة بمختلف الآثار. فكان ولا يزال علماً من أعلام الطائفة ومفخرةً من مفاخرها.

وهذا المحدّث النوري نفسه ومعه قاطبة الأخباريين يعظّمون من مواقف هذا الرجل المضطلع بأحاديث أهل البيت عليهم السلام.

أمّا إذا عاكس موقفهم المنحرف عن اتّجاه كتاب الله العزيز الحميد، فإنّه يصبح خائناً ومُدلّساً في نقل الأخبار! حاشاه من محقّق مدقّق عارف بمشارب الشريعة وصاحب اختيار واعتبار.

وقد عُرف المولى محسن الفيض بالإتقان والدقّة في النقل ولا سيّما في موسوعته الحديثية الكبرى «الوافي» لوفائه بمهمّات مسائل الدين في أُصوله وفروعه، مردفة بالتحقيق والشرح والبيان.

وبالحقّ، كان كتابه هذا من أصحّ الكتب وأدقّها وأحسنها نظماً وأُسلوباً. الأمر الذي جعله مورد اعتماد الأصحاب ومرجعهم عند اختلاف الأنظار.

هذا العلّامة المحقّق، المولى أبوالحسن الشعراني، يعلّل اختياره لكتاب الوافي موضعاً للشرح والتعليق، باشتماله على مزايا قلّ ما توجد في سائر الكتب الحديثية. يقول: وقد تصدّى جمع من علمائنا المتأخّرين لتأليف كتاب يشتمل على ما في الأُصول الأربعة. واشتهر بذلك كتابان: وسائل الشيعة والوافي. ولكلّ منهما مزيّة على الآخر. ويترجّح «الوافي» في جمعه بين الأُصول والفروع، وفي عدم تقطيع الأحاديث، وفي اشتماله على الشرح والبيان. والعمدة: صحّة النسخة، وهو الأهمّ في هذا الباب، أمّا «الوسائل» فهي فاقدة لهذه الامتيازات، ولا سيّما صحّة النسخة، إذ لا تطمئن النفس

---

١ ـ فصل الخطاب، ص ٢٣٦.

بصحّة نسخ الوسائل الموجودة إلّا بعد مراجعة الأُصول المأخوذة منها، الأمر الذي يغني عن مراجعة نفس الكتاب.[١]

٣ ـ وفي كتاب الرجال لأبي عمرو الكشّي ـ في ترجمة أبي الخطاب ـ روى عن أبي عليّ خلف بن حامد (مجهول) عن أبي محمّد الحسن بن طلحة (مجهول) عن ابن فضّال عن يونس عن العجلي عن الصادق عليه السلام: أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب.[٢]

مثل هذه الرواية بهذا الإسناد الساقط (روى مجهول عن مجهول ـ قد أهمل أصحاب التراجم ذكرهما رأساً) كانت مستند الشيخ النوري وأشياخه في القول بالتحريف.[٣] فضلاً عن إبهام متنها: أين كانت الأسماء؟ وأسماء من كانت؟ ولِمَ ومَتى حذفتها قريش؟ ولعلّها رواية السبعين رجلاً من قريش التي روتها الواقفة، فضويت إلى سبعة!؟ ولماذا؟ علّهم استكثروها ولم تُقبل منهم فنزّلوها بدرجة، من عشرات إلى آحاد!!

* * *

النوع الخامس: روايات استندوا إليها، لكن ليس فيها ما يصلح لهذا الاستناد، نذكر منها:

١ ـ ما رواه أبو سعيد النيسابوري في أربعين حديثه برقم ٣١ بإسناده عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ بن أبي طالب عليه السلام: يا عليّ، الناس خلقوا من شجر شتّى، وخُلقتُ أنا وأنت من شجرة واحدة، وذلك أنّ الله تبارك وتعالى يقول: «**وفي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجاوِرات**» ـ حتّى بلغ ـ «**يُسْقى بِماءٍ واحِد**».[٤] هكذا قرأها رسول الله صلى الله عليه وآله أي بتأويلها إلى نفسه وأخيه عليّ عليهما السلام.

وقد استدلّ بها المحدّث النوري دليلاً على التحريف[٥] ولكن أين موضع التحريف؟!

---

١ ـ مقدمة الوافي بقلم الشعراني، ج ١، ص ٢.

٢ ـ رجال الكشي، ص ٢٤٧، برقم ١٣٥.

٣ ـ فصل الخطاب، ص ٢٩٦.

٤ ـ الرعد ١٣: ٤.

٥ ـ فصل الخطاب، ص ٢٩٦.

ولعلّه زعم من قوله «حتّى بلغ» زيادة في قراءة النص! مع وضوح أنّه من كـلام الراوي، اختصر من قراءة النبيّ صلى الله عليه وآله للآية!

٢ ـ روي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: كان أبي إذا صلّى الوتر قرأ في ثلاثتهنّ بقل هو الله أحد، فإذا فرغ منها قال: «كذلك الله ربّي».

وسأل ابن‌المهتدي الإمام الرضا عليه السلام عن سورة التوحيد فقال: كلّ من قرأ «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ...» وآمن بها فقد عرف التوحيد. فقلت: كيف يقرأها؟ قال: كما يقرأها الناس، وزاد فيه «كذلك الله ربّي، كذلك الله ربّي».[1]

قال النوري: وفي الخبر إيماء إلى كون الذيل من القرآن... استفادة غريبة!![2]

٣ ـ وروي عن الإمام زين‌العابدين عليه السلام كان يقول عندما يقرأ «إِنَّا أَنْزَلْناهُ في لَـيْلَةِ الْقَدْرِ»: صدق الله عزّوجلّ، أنزل القرآن في ليلة القدر، «وَما أَدْراكَ ما لَيْلَةُ الْقَدْرِ» قـال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا أدري. قال الله عزّوجلّ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» ليس فيها ليلة القدر. قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: وهل تدري لِمَ هي خير من ألف شهر؟ قال: لا. قال: لأنّها «تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرّوحُ فيها بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ». وإذا أذن الله عزّوجلّ بشيء فقد رضـيه. «سَلامٌ هِيَ حَتّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ». يقول تسلّم عليك يا محمّد ملائكتي وروحي بسلامي من أوّل ما يهبطون إلى مطلع الفجر...[3]

وإنّا لنستغرب كيف زعم المحدّث النوري أنّ جميع ما جاء في كلام الإمام عليه السلام أجزاء ساقطة من النصّ؟! مع وضوح أنّه توضيح وتفسير لاغير!

❋ ❋ ❋

النوع السادس: روايات وردت بشأن فساطيط تضرب بظهر الكوفة، أيّام ظـهور الحجّة المنتظر ـ عجّل الله فرجه الشريف ـ لتعليم الناس قراءة القرآن وفق ما جمعه الإمام

---

١ ـ تفسير البرهان، ج ٤، ص ٥٢١، رقم ١٦ و ص ٥٢٣، رقم ٥.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ٣٤٩.

٣ ـ القدر ٩٧: ١-٥. راجع: تفسير البرهان، ج ٤، ص ٤٨٣، رقم ٥.

أمير المؤمنين عليه السلام فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه خلاف الترتيب المعهود.

وقد حاول فريق المحدّث النوري الاحتجاج بها، دليلاً على مخالفته في سائر الجوانب أيضاً، لكنّها على عكس مقصودهم أدلّ، كما نبّهنا.

١ ـ فقد روى الشيخ المفيد بإسناده عن جابر الجعفي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: إذا قام قائم آل محمّد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن، على ما أنزل الله. فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف.[١]

والروايات بهذا المضمون كثيرة ومتقاربة في التعبير.[٢]

فقد علّل الإمام الباقر عليه السلام وجه الصعوبة هي المخالفة في التأليف، أي النظم القائم بين سوره وآياته، لأنّ مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كان على أدقّ ترتيب وفق ما أنزل الله تماماً من غير تحوير، فلم يفته شيء من خصوصيات النزول، زماناً ومكاناً ومورداً وترتيباً، وغير ذلك من وجوه فهم الآية عموماً وخصوصاً وما شابه. وكلّ ذلك كان مثبتاً في مصحفه عليه السلام، ولكن على الهامش طبعاً وكما أسلفنا.

وبهذا المعنى روايات أُخر نذكر منها:

٢ ـ روى الكليني بإسناده إلى سفيان بن السمط، قال: سألت الصادق عليه السلام عن تنزيل القرآن، قال: اقرأوا كما عُلّمتم.[٣]

٣ ـ وعن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام حينما سأله بعض أصحابه عن قراءة آيات من القرآن ليست متوافقة مع القراءة المعروفة، قائلاً: جُعلت فداك، إنّا نسمع الآيات في القرآن، ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال عليه السلام: لا، اقرأوا كما تعلّمتم، فسيجيء من يعلّمكم.[٤]

٤ ـ وبإسناده إلى سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبدالله عليه السلام وأنا أستمع

---

١ ـ الإرشاد، ص ٣٨٦.

٢ ـ راجع: البحار، ج ٥٢، ص ٣٣٩، رقم ٨٥ وص ٣٦٤، رقم ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ وغيرها.

٣ ـ الكافي، ج ٢، ص ٦٣١، رقم ١٥.

٤ ـ المصدر، ص ٦١٩، رقم ٢.

حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأها الناس، فقال عليه السلام: كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عزّوجلّ على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ عليه السلام.[1]

والأحاديث بهذا النمط غير قليل، وهي إن دلّت فإنّما تدلّ على اختلاف ما بين مصحفه عليه السلام والمصحف الحاضر، أمّا أنّ هذا الاختلاف يعود في نصّه أم في نظمه أم في أمر آخر، فهذا ممّا لاتصريح به في تلكم الأحاديث، سوى الحديث الأوّل الذي نوّهنا عنه، فإنّه صريح في وجه الاختلاف، وأنّه ليس في سوى النظم والتأليف، لا شيء سواه، فهو خير شاهد على تبيين وجه الاختلاف المنوّه عنه في سائر الروايات، وهذا في مصطلح الأُصوليين من الحكومة الكاشفة لمواضع الإبهام في سائر كلام المتكلّم الحكيم.

على أنّ نفس الاختلاف في نظم الكلام، يكفي لوحده سبباً لصعوبة التلاوة، ولصعوبة فهم المراد من الكلام، لأنّ قوام المعنى بذاته رهن النظم القائم بين أجزاء الكلام، فلو غُيِّر، غَيّر المعنى لا محالة. كما أنّ وضع جمل الكلام الواحد في مواضعها حسب إرادة المتكلّم ونطقه خير معين على فهم مراده، حيث القرائن الحافّة بالكلام إنّما تصلح قرائن إذا وضعت حسب وضع المتكلّم، دون ما إذا غيّرت عن مواضعها الأُولى، سواء عن عمد أو عن اشتباه.

وبعد، فإذا كانت مسألة النظم تعدّ من أهمّ المسائل اللفظية الكلامية ـ وهي ذات صلة قريبة بمسألة الإفادة والاستفادة ـ فإنّ هذا ممّا يضمن وجوده بالنحو الأكمل في مصحف عليّ عليه السلام وتعوزه سائر المصاحف على الإطلاق.

هذا، وقد أَلِفَ الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون. فيصعب عليهم التعوّد على خلافه، ومن ثمّ فهم بحاجة إلى تربية وتعليم وممارسة مستمرّة ممّا يقوم بها صاحب الأمر عند ظهوره، إن شاء الله.

إذن صحّ قوله عليه السلام: «قرأ كتاب الله على حدّه» أي على نسجه الأوّل الأصيل الذي

---

١ ـ المصدر، ص ٦٣٣، رقم ٢٣.

يضمنه مصحف أميرالمؤمنين عليه السلام.

٥ ـ وممّا يدلّ على أنّ القرآن الذي يأتي به صاحب الأمر ليست فيه زيادة على هذا الموجود ما رواه العياشي بإسناده عن أبي‌جعفر عليه السلام، قال: ولو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن.[١] أي هذا الموجود بأيدينا في آياتٍ منه صريحة في قيامه وظهوره وبسطه العدل في الأرض. إذ لو كان ما دلّ على صدقه هي من زيادات فيما لديه ممّا لم يعهدها المسلمون من ذي قبل لكان ذلك من الدور الباطل، إذ لا يعرف الشيء من قبل نفسه.

فمن المحتّم أنّه ـ عجّل الله فرجه ـ يضع يده على مواضع من القرآن كانت دلالتها على صدقه خفية من ذي قبل، فعند إرشاده عليه السلام يتعرّف الناس إلى حقيقة ناصعة كانوا يجهلونها ويجهلون استخراجها من نفس القرآن.

* * *

النوع السابع: ما ورد بشأن فضائل أهل البيت عليهم السلام المخبوءة طيّ آيات الذكر الحكيم، أن لو قرئت كما هي على ما أنزلها الله ـ غضّةً طريّة لا يشوبها كدر الأوهام ولا يدنّس صفوها ضغينة الأحقاد ـ لوجدتها ذوات دلائل واضحة وبيّنات لائحة، تدلّك على شرفهم ورفيع منزلتهم عند الله عزّوجلّ.

ولكن، هيهات، طالما عملت الأحقاد القذرة في قلب الحقائق حُؤُولاً دون الوصول إلى إشراقات قدسيّة ملكوتيّة يفيض بها هذا الكتاب العزيز الحميد.

هذا ابن‌جرير الطبري يحاول في تفسيره، تحوير أكبر فضيلة من فضائل أهل البيت، الذين جعل الله مودّتهم أجر الرسالة.

ذكر في تفسيره اختلاف أهل التأويل في معنى قوله تعالى: «قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلّا الْمَوَدَّةَ في الْقُرْبىٰ»[٢] ويختار أوّل الوجوه:

إنّها خطاب مع قريش لتحفظ قرابته فيهم فتحميه وتمنعه من شرّ الأعداء. فقد طلب إليهم الموادّة لكونهم ذوي رحم له، حتّى وإن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً!

---

١ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣، رقم ٦.

٢ ـ الشورى ٤٢: ٢٣.

قال: كان لرسول الله ﷺ قرابة في جميع قريش. فلمّا كذّبوه وأبوا أن يبايعوه، قال: يا قوم إذا أبيتم أن تبايعوني فاحفظوا قرابتي فيكم، لا يكن غيركم من العرب أولى بحفظي ونصرتي منكم!

ثمّ ذكر وجوهاً ثلاثة أُخر: طلب المودّة مع قرابته أهل بيته. وطلب القربى إلى الله والزلفى لديه سبحانه. وصلة الأرحام بعضهم مع بعض.

ويقول في وجه ترجيحه ذلك الوجه: إنّه لموضع «في» في قوله «المودّة في القربى» إذ لاوجه معروفاً لدخول «في» في هذا الموضع. وكان ينبغي على سائر الوجوه أن يكون التنزيل «إلّا مودّة القربى» أو «المودّة بالقربى» أو «ذا القربى» على الترتيب.

وقد حاول بكلّ جهده ترجيح اختياره على سائر الوجوه.[1]

ولكنّه تكلّف في كلامه إذ كيف يخفى على ذي‌لبّ أنّ مثل هكذا مواجهة ممّا يمتنع مع قوم ناكرين مستهزئين بموقف النبيّ الأكرم. إنّهم رفضوا دعوته وجحدوا رسالته فكيف يطالبهم بالأجر عليها؟! إن هذا الاحتمال إلّا وهن بمقامه المنيع ﷺ.

إنّه ﷺ لا يمدّ يد الوداد إلى أعداء الله الألدّاء حتّى ولو كانوا ذوي قرابته. إذ لا قرابة مع الشرك ولا رحم مع رفض التوحيد. قال تعالى: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ».[2]

هذا وقد قال تعالى: «لا تَتَّخِذوا عَدُوّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ تُلْقونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ»،[3] فكيف يخالف رسولُ الله ﷺ صريح نهيه تعالى؟!

وكان ﷺ قد عرف منهم العناد واللجاج، وقد عرفوا فيه قطيعة الرحم وتسفيه الأحلام وإفساد الشباب، وجعل كيانهم على خطر الانهيار، هكذا كانوا يحملون الضغائن نحو نبيّ الإسلام ويكرهون لقاءه. وإذا كان الأمر على ذلك، فكيف يضع نفسه الكريمة موضع الامتهان تجاه سؤال يعلوه الذلّ والصغار؟ حاشاه من نفس أبيّة وأنف حميّة. كما

---

١ ـ جامع البيان للطبري، ج ٢٥، ص ١٥-١٧.
٢ ـ هود ١١: ٤٦.
٣ ـ الممتحنة ٦٠: ١.

قال سبطه الشهيد: وهيهات منّا الذلّة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وطهرت، وأُنوف حميّة ونفوس أبيّة...[١]

وأمّا الذي ذكره دليلاً على اختياره فليته لم يذكره، إذ لا شأن له والأدب الرفيع الذي كان من شأن «جار الله الزمخشري» الذي اختار نقيض رأيه وسلك مسلكاً نزيهاً ومشرّفاً في نفس الوقت، فقد شرح الموقف شرحاً وافياً، تبعه عليه جماعة المفسّرين من أهـل النظر والاختيار.

قال: ما معنى قوله: «**إلّا المودّة في القربى**»؟ فأجاب بقوله:

قلت: جعلوا مكاناً للمودّة ومقرّاً لها، كقولك: لي في آل فلان مودّة، ولي فيهم هوى وحبّ شديد، تريد: أُحبّهم وهم مكان حبّي ومحلّه.

قال: وليست «في» بصلة ـ أي متعلّقة ـ للمودّة، كاللام إذا قلت: إلّا المودّة للقربى. إنّما هي متعلّقة بمحذوف تعلّق الظرف به، في قولك: المال في الكيس. وتقديره: إلّا المودّة ثابتةً في القربى ومتمكّنة فيها. والقربى مصدر كالزلفى والبشرى. بمعنى: قرابة. والمراد: في أهل القربى.

قال: روي أنّها لمّا نزلت قيل: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجـبت عـلينا مودّتهم؟ قال: عليّ وفاطمة وابناهما... ثمّ جعل يسرد روايات جليلة بهذا الشأن[٢] جزاه الله عن آل بيت الرسول خير الجزاء.

وهذا ابن مخلوف الثعالبي ـ في آية الولاية: «**إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسولُهُ وَالَّذينَ آمَنوا الَّذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعونَ**»[٣] نراه يحاول امـتهان نـزولها بشأن عليّ عليه السلام حينما أعطى خاتمه للفقير وهو في حالة الركوع من الصلاة. فكـانت فـضيلة شامخة لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام. وقد أجمع عليه المفسّرون وأهل الحديث وتواتـرت

---

١ ـ المقتل للسيد عبدالرزاق المقرّم، ص ٢٥٠.
٢ ـ الكشاف، ج ٤، ص ٢١٩-٢٢٠.
٣ ـ المائدة ٥: ٥٥.

الروايات بذلك من الفريقين.[١]

قال الثعالبي: والزكاة في الآية عامّ تشمل المفروضة والتطوّع بالصدقة ولكلّ أفعال البرّ، ثمّ وصفهم سبحانه بتكثير الركوع، وخصّ بالذكر لكونه من أعظم أركان الصلاة. قال: هذا هو الصحيح في تأويل الآية. ولكن اتّفق مع ذلك أنّ عليّ بن أبي‌طالب أعطى خاتمه وهو راكع. قال السدّي: وإن اتّفق ذلك لعليّ فالآية عامّة.[٢]

هكذا يخرج من تفسير الآية بهذا الاختصار المبتور! نعم هكذا استحوذ عليهم شيطان الحقائد فأنساهم ذكر الله!

وهذا عبدالله بن‌الزبير يحاول إثبات كون سورة الإنسان مكّية، لماذا؟ لأنّه كان يُرغمه وجود آيات في القرآن ناصّة على فضائل آل الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله! إنّه كان يحمل الضغينة لآل البيت حقداً وحسداً «**أَمْ يَحْسُدونَ النّاسَ عَلى ما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ**».[٣] فقد أسقط ذكر النبيّ من خطبة الجمعة، معتذراً أنّي كلّما رأيت بني‌هاشم إذا جاء ذكر النبيّ اشرأبّوا وأشرقت ألوانهم وطالت رقابهم. والله ما كنت لآتي لهم سروراً وأنا أقدر عليه!

وهكذا سار من ورائه بعض مبتذلة أهل التفسير كابن‌كثير وأخيراً سيّد قطب مستشهدين بالسياق، تاركين وراءهم إجماع أئمّة التفسير.[٤]

قال الحافظ الحسكاني: اعترض بعض النواصب بأنّ هذه السورة مكية، وهذه القصة (نذر الصدّيقة الزهراء صوم ثلاثة أيّام استشفاءً لولديها الحسن والحسين. ثمّ إعطاء أقراصهم إلى المسكين واليتيم والأسير في ليالٍ ثلاث متواليات) مدنيّة!

فقال ردّاً عليه: قال الأكثر: إنّها مدنية، ونصوص الأئمّة على الترتيب شاهدة عليه.[٥]

---

١ ـ في الدرّ المنثور، ج ٢، ص ٢٩٣ روايات متظافرة بأنّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله قال للسائل: من أعطاك هذا الخاتم؟ قال: هذا الراكع، وأشار إلى علي وهو يصلّي في ناحية المسجد. فأنزل الله الآية فقرأها على أصحابه ثمّ قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه.

٢ ـ تفسير الثعالبي، ج ١، ص ٤٣٨.

٣ ـ النساء ٤: ٥٤.

٤ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ١٢٣ و١٢٨ و١٤٧؛ وراجع: الجزء الأوّل من التمهيد، «سور مختلف فيها، سورة الإنسان».

٥ ـ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٣١٠-٣١٥.

وهكذا حقّق العلّامة الطبرسي في تفسيره.[١]

نعم، إذا كانت تلك حالة أهل الضغائن من أصحاب التفسير، دأبوا يحاولون في إخفاء الحقيقة مهما بلغ الأمر، وكانت السياسة القائمة يومذاك تواكب نظرة الإخفاء من فضائل آل الرسول صلى الله عليه وآله فلا غرو أن لا تعرف اليوم من فضائلهم، أو من مساوئ أعدائهم، شيئاً مذكوراً في القرآن الكريم.

إنّ في القرآن الشيء الكثير من الدلائل اللائحة بفضلهم وشرفهم، وقد نزلت كثير من الآيات إشادة بشأنهم الرفيع، لو تدبّرها متدبّر بعين بصيرة وقلب واعٍ خبير، لا أن تكون العيون عُمشاً والقلوب سوداً.

أخرج الكليني بإسناده عن أبي‌مسروق، قال: قلت لأبي‌عبدالله عليه السلام: إنّا نكلّم الناس فنحتجّ عليهم بقول الله تعالى: «أَطيعوا اللهَ وَأَطيعوا الرَّسولَ وَأُولي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»[٢] فيقولون: نزلت في أُمراء السرايا! فنحتجّ عليهم بقوله تعالى: «إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسولُهُ...»[٣] فيقولون: نزلت في المؤمنين! ونحتجّ عليهم بقوله تعالى: «قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلّا الْمَوَدَّةَ في الْقُرْبىٰ»[٤] فيقولون: نزلت في قربى المسلمين! قال: فلم أدع شيئاً ممّا حضرني ذكرُه من هذه وشبهه إلّا ذكرته![٥]

وعليه فليذهب عن بصرك غشاء التعامي، ولتتحرّر نفسك من أغلال الأحقاد الجاهلية النكراء، وبعده «فَانْظُرْ إِلىٰ آثارِ رَحْمَةِ اللهِ كَيْفَ يُحْيي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها».[٦]

١ ـ وهذا هو معنى قول الإمام الصادق عليه السلام: لو قد قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمّين.[٧]

قوله «كما أُنزل» أي غضّاً طريّاً من غير أن يشوبها كدر الأوهام، أو تلبيسات أهل الزيغ والباطل.

---

١ ـ مجمع البيان، ج ١٠، ص ٤٠٥.

٢ ـ النساء ٤: ٥٩.

٣ ـ المائدة ٥: ٥٥.

٤ ـ الشورى ٤٢: ٢٣.

٥ ـ الكافي، ج ٢، ص ٥١٣-٥١٤.

٦ ـ الروم ٣٠: ٥٠.

٧ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣، رقم ٤.

ولنذكر شاهداً على ذلك:

قال تعالى: «وَإذا جاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأمْنِ أَو الخَوْفِ أذاعوا بِهِ وَلَوْ رَدّوهُ إلَى الرَّسُولِ وَإلى أُولي الْأمرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَسْتَنْبِطونَهُ مِنْهُمْ...».[١]

قال الإمام أبوجعفر الباقر عليه السلام: أُولوا الأمر هنا هم الأئمّة المعصومون.

قال الشيخ: أبوجعفر الطوسي: وهو الأقوى لأنّه تعالى بيّن أنّهم متى ردّوه إلى أُولي العلم علموه، والردّ إلى من ليس بمعصوم لايوجب العلم، لجواز الخطأ عليه بلا خلاف، سواء أكانوا أُمراء السرايا أو العلماء.[٢]

فهذه الآية الكريمة ـ وفق هذا التفسير الراجح ـ دلّتنا على مقام عصمة الأئمّة عليهم السلام من الخطأ في الرأي والاجتهاد.

وآية أُخرى جاءت لتدلّ على مقام عصمتهم عليهم السلام عن ارتكاب الذنوب، سواء أكان قبل تصدّيهم لمقام الإمامة أم كان بعدها، وهي العصمة المطلقة التي تقول بها الإمامية شرطاً أوّلياً في ولاة أمر المسلمين (النبيّ وخلفاؤه الأئمّة الهداة عليهم السلام) والآية هي قوله تعالى: «لا يَنالُ عَهْدي الظّالِمينَ».[٣]

قال الإمام الرازي: احتجّ الروافض بهذه الآية على القدح في إمامة أبيبكر وعمر، لأنّهما كانا كافرين وكان صدق عليهما في تلك الحالة أنّهما لاينالان عهد الإمامة البتّة. وإذا صدق عليهما في ذلك الوقت أنّهما لاينالان عهد الإمامة البتّة ولا في شيء من الأوقات، ثبت أنّهما لايصلحان للإمامة.

وأيضاً فإنّهما كانا مذنبين، إذ كان يجوز عليهما ارتكاب الذنب بعد أن لم يكونا معصومين بالاتفاق.

ثمّ أخذ في النقض والردّ، وأخيراً قال: والمراد من الإمامة هنا ما يشمل النبوّة فمن كفر بالله طرفة عين لايصلح لهذا المقام الرفيع.[٤] انتهى بتصرّف واختزال.

---

١ ـ النساء ٤: ٨٣.

٢ ـ التبيان، ج ٣، ص ٢٧٣.

٣ ـ البقرة ٢: ١٢٤.

٤ ـ التفسير الكبير، ج ٤، ص ٤١-٤٢ (المسألة الرابعة).

وآية ثالثة دلّت على اعتبار الاهتداء المطلق في إمام المسلمين، فلا يرجع في فهم الشريعة في جميع مناحيها إلى غيره إطلاقاً، وإنّما هم يرجعون إليه في جميع المسائل في الأُصول والفروع فلابدّ أن يكون صالحاً للإجابة الوافية على كلّ مسائل الشريعة، سواء أكان في العبادات أم في السياسات فيما يعود إلى إصلاح شؤون العباد وإدارة البلاد على الإطلاق.

وهذا ما يعزّى إلى خليل بن أحمد النحوي، حيث سئل عن سبب تقديمه للإمام أمير المؤمنين عليه السلام على غيره، فقال: استغناؤه عن الكلّ، واحتياج الكلّ إليه، دليل على أنّه إمام الكلّ. وهو كما ذكر صحيح لا مرية فيه، حسب دلالة الآية الكريمة في قوله عزّ من قائل: «أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لا يَهِدّي إِلّا أَنْ يُهْدىٰ فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمونَ».[١]

فقد روى القمّي بإسناده عن الإمام الباقر عليه السلام قال: فأمّا من يهدي إلى الحقّ فهو محمّد صلى الله عليه وآله وآل محمّد عليهم السلام من بعده، وأمّا من لا يهدّي فهو من خالف من قريش وغيرهم أهلَ بيته من بعده.[٢]

فقد عرفت كيف يستفاد ـ من ضمّ الآيات الكريمة بعضها إلى بعض ـ أكبر شأن من شؤون الإمامة الكبرى، حسبما رسمها الإسلام وبيّنه القرآن بوضوح، لو تدبّره متدبّر بإمعان وعن يقين وإيمان، وكان على نور من ربّه «أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلامِ فَهُوَ عَلىٰ نورٍ مِنْ رَبِّهِ»[٣] نعم «وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نوراً فَما لَهُ مِنْ نورٍ».[٤] قال تعالى: «سَأَصْرِفُ عَنْ آياتِيَ الَّذينَ يَتَكَبَّرونَ فِي الأَرضِ بِغَيرِ الحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤمِنوا بِها وَإِن يَرَوْا سَبيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذوهُ سَبيلاً وَإِنْ يَرَوْا سَبيلَ الغَيِّ يَتَّخِذوهُ سَبيلاً ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبوا بِآياتِنا وَكانُوا عَنْها غافِلينَ».[٥]

وأمّا قوله عليه السلام: «فيه مسمّين» فلا يريد التسمية بهذا الأسم، بل بذكر السمات والنعوت الدالّة على فضيلة الاختصاص، حسبما عرفت.

---

١ ـ يونس ١٠: ٣٥.

٢ ـ الصافي في تفسيرالقرآن، ج ١، ص ٧٥٢.

٣ ـ الزمر ٣٩: ٢٢.

٤ ـ النور ٢٤: ٤٠.

٥ ـ الأعراف ٧: ١٤٦.

يدلّك على ذلك ما رواه الكليني بإسناده عن أبي‌بصير، قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قوله تعالى: «**أطيعوا اللهَ وأطيعوا الرَّسولَ وَأُولي الْأمْرِ مِنْكُمْ**».[١] قال: نزلت في عليّ والحسن والحسين. قلت: إنّ الناس يقولون: فما له لم يسمّ عليّاً وأهل بيته في كتاب الله! قال عليه السلام: قولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم...[٢]

قال سيّدنا الأُستاذ رحمه الله تعقيباً على ذلك: هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات، وموضّحة للمراد منها، أي أنّ ذكرهم عليهم السلام في الكتاب إنّما كان بالنعوت والأوصاف، لا بالتسمية المتعارفة.[٣]

٢ ـ وهكذا قوله عليه السلام: من لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكّب الفتن.[٤]

أي من لم يعرف موضعنا من أمر الولاية ـ على الوصف الذي جاء في القرآن المنطبق علينا بالذات دون من سوانا ـ لم يمكنه التخلّص من مضلّات الفتن. بعد أن طرق أبواباً لا تؤدّي إلى الفوز والنجاح، ولم يستمسك بالعروة الوثقى والحبل الممدود بين السماء والأرض. والدلائل على أنّ العترة الطاهرة والذرّية الباهرة هم سفن النجاة وحبل الله المتين والعروة الوثقى والسبل إلى الله والوسيلة إليه ـ كما في حديث الثقلين المتواتر ـ[٥] في القرآن كثير في كثير.

٣ ـ ومن ثمّ قال الإمام الباقر عليه السلام: لنا حقّ في كتاب الله المحكم من الله، لو محوه فقالوا ليس من عند الله أو لم يعلموا لكان سواء.[٦]

أي أنّ وصفنا ووصف موضعنا من أمر الولاية ـ على ما هو الحقّ الحقيق، والجدير بهذا المقام الرفيع ـ مذكور في القرآن بالدلائل والبيّنات، فلو أنّهم محوه ـ فرضاً ـ أو لم يعلموا به ـ أي جهلوه رأساً ـ لكان سواءً، أي كان موضع جهلهم بذلك متساوياً مع محوه من الكتاب، حيث ترك التعرّض له والتدبّر بما فيه، فضلاً عن العمل به، يتساوى مع محوه

---

١ ـ النساء ٤: ٥٩.

٢ ـ الكافي، ج ١، ص ٢٨٦.

٣ ـ راجع: البيان في تفسير القرآن، ص ٢٥١.

٤ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣، رقم ١.

٥ ـ فضائل الخمسة للفيروزآبادي، ج ٢، ص ٤٣.

٦ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣، رقم ٢.

رأساً.

٤ ـ وبذلك تعرف معنى قولهم عليهم السلام: «لولا أنّه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقّنا على ذي حجى».[١]

حيث المراد من الزيادة والنقصان هو تحميل الرأي والتفسير على غير الوجه الصحيح، فيزيد في مدلول كلامه تعالى وينقص منه عن عمد خبيث، أو القول فيه بغير علم ولا هدى من الله، وهو المعبّر عنه بالتفسير بالرأي الممقوت.

هذا فضلاً عن كتمان حقائقه دون بيانها للناس، فإنّه تقصير بشأن الكتاب العزيز، وتنقيص من دلائله الرشيدة.

وهذا المعنى ـ بعد هذا البيان ـ يتّحد مع قولهم ـ في الحديث الآنف ـ: «لو قد قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمّين»، أي غضّاً طريّاً لا يشوبه كدر الأوهام.

إذن، ليس المقصود زيادة في لفظه أو حذف شيء منه، كما توهّمه أهل التحريف، إذ لو كان المراد ذلك لكان على خلاف إجماع الطائفة إطلاقاً، وكان مطروحاً البتّة، إذ لم يقل أحد بالزيادة في القرآن حتى الأخباريين.

وقد اعترف المحدّث النوري نفسه بهذا الإجماع، ومن ثمّ حاول تأويل الرواية على طريقة أسلافه الأخباريين.[٢]

قال سيّدنا الأُستاذ رحمه الله: قد انعقد إجماع المسلمين على عدم الزيادة في القرآن ولا حرفاً واحداً حتى من القائلين بالتحريف.[٣]

٥ ـ ولكثرة ما ورد في القرآن من الإشادة بهذا البيت الرفيع تصريحاً أو تلويحاً قال الباقر عليه السلام: «نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدوّنا، وربع فرائض وأحكام، وربع سنن وأمثال. ولنا كرائم القرآن».

وفي لفظ آخر: «نزل القرآن أثلاثاً، ثلث فينا و في عدوّنا، وثلث سنن وأمثال، وثلث

---

١ ـ المصدر، ص ١٣، رقم ٦.

٢ ـ فصل الخطاب، ص ٢٣٦.

٣ ـ البيان في تفسير القرآن، ص ٢٥٢.

فرائض وأحكام».[١]

إذ ليس التحديد بالضبط مقصوداً، وإنّما هو بيان لأنواع آي القرآن، قسط وافرٌ منه نزل في شأن الولاية التي هي أهمّ الفرائض وأساسها، والباقي أحكـام وسـنن و حكـم وأمثال.

الأمر الذي دعا بنبهاء الاُمّة وعلمائها الأجلّاء أن يعيروا هذه الناحية الخطيرة مـن كتاب الله، اهتمامهم البالغ ويقوموا بتصانيف قيّمة في هذا الشأن، منهم الحـافظ الكـبير عبيدالله بن عبدالله المعروف بالحاكم الحسكاني ـ من مشايخ الطبرسي صاحب التفسير ـ أن يقوم بتصنيف موسوعته القيّمة بشأن أهل البيت وثبت ما نزل من الآيات الكريمة فيهم عليهم السلام.

قال متعرّضاً بمن كان يستغوي الناس بالوقيعة في نقيب العلويين يومذاك حتى امتدّ في غلوائه وارتقى إلى نقص آبائه، وأنّه لم يقل أحد من المفسّرين بنزول سورة «هل أتى» في عليّ وأهل بيته ولا شيء سواها من القرآن!!

قال: فأنكرت جرأته وأكبرت بهته وفريته. فرأيت من الحسبة دفع هذه الشبهة عن الأصحاب وبادرت إلى جمع هذا الكتاب...[٢]

٦ ـ وأورد في الفصل الخامس بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن العباس قال: ما نزل في أحدٍ من كتاب الله تعالى ما نزل في عليّ عليه السلام.

٧ ـ وعن مجاهد: نزلت في عليّ سبعون آية ما شركه فيهنّ أحد، وقال: ما أنزل الله آية في القرآن إلّا وعليّ عليه السلام رأسها.

٨ ـ وعن ابن أبي‌ليلى: لقد نزلت في عليّ ثمانون آية صفواً في كتاب الله، ما يشركه فيها أحد من هذه الاُمّة.

٩ ـ وروى بإسناده إلى الإمام عليّ بن الحسين السجّاد عليه السلام قال: نزل القرآن علينا، ولنا كرائمه.[٣]

---

١ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ٩، رقم ١ و ٣؛ والكافي، ج ٢، ص ٦٢٧-٦٢٨، رقم ٢ و ٤.

٢ ـ مقدمة كتاب «شواهد التنزيل»، ص ١٤.

٣ ـ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٣٩-٤٢.

إلى غيرها من روايات صحيحة الإسناد أوردهنّ الحسكاني في كتابه منتظمة على ترتيب السور. وهي تنوف على الألف ومائة وستين حديثاً. رواهنّ عن مصادر معتمدة من الفريقين.

١٠ ـ وبهذا المعنى ـ في بيانٍ أشمل ـ جاء عنهم عليهم السلام: إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمّة بخير فنحن هم، وإذا سمعت الله ذكر قوماً بسوء ممّن مضى فهم عدوّنا.[١]

وهذا يرجع إلى مسألة الحبّ والبغض في الله. فقد ورد مستفيضاً: «وهل الدين إلّا الحبّ والبغض في الله».[٢] قال تعالى: «وَاعْلَموا أَنَّ فيكُمْ رَسولَ اللهِ لَوْ يُطيعُكُمْ في كَثيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلٰكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإيمانَ وَزَيَّنَهُ في قُلوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيانَ أُولٰئِكَ هُمُ الرّاشِدونَ».[٣]

وقال تعالى: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ».[٤]

إذ لولا المحبّة لم تكن إطاعة. إن المحبّ لمن يحبّ سميع.

فمحبّة أولياء الله توجب إطاعتهم والانقياد لهم. وكراهة أعداء الله تستدعي الابتعاد منهم واجتنابهم. فإذا كان الدين عبارة عن الإطاعة فأساسها المحبّة والرغبة.

---

١ ـ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣، رقم ٣.

٢ ـ راجع: الكافي، ج ٢، ص ١٢٤، باب «الحب في الله والبغض في الله». قال الصادق عليه السلام: «من أحبّ لله وأبغض لله وأعطى لله فهو ممّن كمل إيمانه». وقال: «من أوثق عرى الإيمان أن تحبّ في الله وتبغض في الله وتعطي في الله وتمنع في الله». وقال ـ في حديث ـ: «وهل الإيمان إلّا الحبّ والبغض»؟!

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أوثق عرى الإيمان الحبّ في الله والبغض في الله». وقال الصادق عليه السلام: «من لم يحبّ على الدين ولم يبغض على الدين فلا دين له».

وراجع: الكافي، ج ٨، ص ٨٠، برقم ٣٥، قول الباقر عليه السلام: «وهل الدين إلّا الحبّ؟!».

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنت مع من أحببت».

وفي حديث الشيخ العجوز مع الإمام الباقر عليه السلام (ص ٧٦، برقم ٣٠) دلالة على تلازم المحبّة مع الطاعة. وكذا في حديث الإمام علي بن‌الحسين عليه السلام (ص ٦٨، برقم ٢٤): «إنّ أحبّكم إلى الله أحسنكم عملاً...».

وجاء في آخر رسالة الإمام الصادق عليه السلام إلى سعد الخير (ص ١٤): «ومن سرّه أن يعلم أنّ الله يحبّه فليعمل بطاعة الله وليتّبعنا...».

٣ ـ الحجرات ٤٩: ٧.

٤ ـ آل عمران ٣: ٣١.

والقرآن الكريم لا يمدح قوماً إلّا وهم أولياء لله، الشامل بعمومه لكلّ وليّ من أوليائه الصالحين، سواء من غبر أو حضر. ولا يذمّ قوماً إلّا لأنّهم أعداؤه، الشامل بعمومه لكلّ عدوّ من الجنّ والإنس مع الأبد. وعدوّ أولياء الله هم عدوّه، لأنّ عدوّ الوليّ عدوّ. فإذا كان إبراهيم الخليل من شيعته لأنّه أتى ربّه بقلب سليم،[1] فإنّه بهذا النعت يشمل إبراهيم هذه الأُمّة على الإطلاق. وإذا كان فرعون من عدوّه لأنّه طغى وعلا في الأرض فإنّه يشمل فراعين هذه الأُمّة سواء بسواء.[2]

❊ ❊ ❊

وهذا المعنى الدقيق ـ كما عرفه علماؤنا الأعلام ـ هو المراد من قولهم عليهم السلام: لألفيتنا فيه مسمّين أو أنّ ربع القرآن أو ثلثه فينا. أي وَجَدْتَ ذكرنا بالنعت الجليّ في هذا الموجود من المصحف الشريف، لو كانت هناك أعينٌ بصيرة.

لا ما زعمه أمثال المحدّث النوري من الحذف والسقط![3] يا له من جمود نظر وقصور فكر، عصمنا الله من مزالّ القلوب والأبصار.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

هذا، وقد اكتمل البحث ـ بعونه تعالى ـ عصر يوم السبت آخر صفر الخير، سنة ١٤٠٨ في بلدة قم المقدّسة.

قم ـ محمد هادي معرفة

محمد هادي

١٣٦٦/٨/٢

---

١ ـ قال تعالى: «وَإِنَّ مِنْ شيعَتِهِ لَإبراهيمَ. إذ جاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَليمٍ» (الصافات ٣٧: ٨٣-٨٤).

٢ ـ فقد ورد في تفسير قوله تعالى: «وَمَنْ أَضلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَواهُ بِغَيْرِ هُدىً مِنَ اللهِ» عن أبي‌الحسن عليه السلام: قال: يعني من اتّخذ دينه رأيه بغير إمام من أئمّة الهدى. الكافي، ج ١، ص ٣٧٤، رقم ١. والآية ٥٠ من سورة القصص.

وسئل الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: «وَما تُغْني الآياتُ والنُّذُر عَن قوم لا يُؤمِنون» قال: الآيات هم الأئمّة، والنذر هم الأنبياء عليهم السلام. الكافي، ج ١، ص ٢٠٧، رقم ١. والآية ١٠١ من سورة يونس.

وسئل أبوجعفر عليه السلام عن قوله: «كَذَّبوا بِآياتِنا كُلِّها» قال: الأوصياء كلّهم. الكافي، ج ١، ص ٢٠٧، رقم ٢. والآية ٤٢ من سورة القمر.

٣ ـ فصل الخطاب، ص ٢٣٧ و ٢٣٩ و ٢٤٦ و ٢٤٧.

فهرس الآيات

البقرة

آل عمران

النساء

المائدة

الأنعام

الأعراف

الحجر

النحل

الإسراء

الكهف

طه

الأنبياء

الحج

المؤمنون

النور

الروم

الأحزاب

سبأ

محمد

الفتح

الحجرات

الذاريات

الطور

النجم

الممتحنة

الصف

المنافقون